المحاسبة
في البنوك التجارية

دكتور

محمود محمد عبد الرحيم حسين

كلية التجارة - جامعة بنها

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾

صدق الله العظيم

(فاطر: ١٥)

إهداء

إلى روح والدَّى...

أسكنهما اللّه فسيح جناته

إلى زوجتـــي ...

رفيقـــة عمـــــري

إلـــى أولادي ...

حاضري ومستقبلي

إلـــى أخواتي ...

الوفـــاء بـــلا حـدود

إلى أساتذتي الأجلاء ..

حباً واعتزازاً وإكباراً

رب أجعلني لهم تلميذاً باراً من أهل الوفاء

مُقَدِّمَةٌ :

يـؤثر اخـتلاف طبيعـة الأنشـطة التـي تمارسـها المنظمـة علـى هيكل النظام المحاسبي الملائـم وأهدافـه، ويترتـب علـى ذلـك اخـتلاف شـكل النظـام والقواعـد والأسـس والأسـاليب المسـتخدمة فـي تحقيـق أهدافه، ويظهر هذا جلياً في الأنظمـة المحاسـبية فـي المنشآت الماليـة ومنها البنوك، والتي تلعـب دوراً هامـاً فـي التنميـة بجناحيها الاقتصـادي والاجتماعي، مما تطلب معه ضرورة الاهتمام بالأنظمة المحاسـبية لتلـك البنوك لضمان نوعية ما تنتجه من بيانـات ومعلومـات تسـتخدم لتقييـم أنشطة تلـك الوحـدات والإفصـاح عمـا تقـوم بـه مـن خـدمات للاقتصـاد القومي.

ولقـد كـان للتوسـع الكبيـر فـي اسـتخدام الحاسـبات فـي تنفيـذ الغالـب الأعـم مـن أنشـطة البنـوك عظـيم الأثـر علـى تصـميم وتشـغيل النظـام المحاسـبي بطريقـة تتناسـب وطبيعـة النشـاط، ونظـراً لأهميـة البنوك ودورها الهام في دفع عجلة التنميـة الاقتصـادية، فـإن التطـورات الهامة فـي مجـال الأنشـطة المصـرفية تـنعكس علـى شـكل وخصـائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية.

وتأكيداً لما سبق فقد تم عـرض المحتـوى العلمـي لهـذا الكتـاب بأسـلوب سـهل وواضـح يتـيح للقـارئ اسـتيعاب المعالجـات المحاسـبية للعمليات المالية داخل الأقسام المختلفة للبنك دون جهد أو عنـاء، ولقـد تضمن الكتاب العديد من الأسـئلة والتطبيقـات العمليـة المحلولـة وغيـر المحلولة لكي تساعد على تفهم ما يدور في البنـوك مـن عمليـات ماليـة وكيفيـة معالجتهـا محاسـبياً، ممـا يعطـي الدراسـة الطـابع العملـي لهـا، وكذلك فإنها تخدم في قياس مدى استيعاب المادة العلمية المعروضة.

ولذا فقد تم تقسيم الكتاب إلى تسعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: النظام المحاسبي في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم الخزينة.

الفصل الثالث: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم الحسابات المصرفية.

الفصل الرابع: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم الأوراق التجارية.

الفصل الخامس: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم خطابات الضمان.

الفصل السادس: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم الأوراق المالية.

الفصل السابع: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم الاعتمادات المستندية.

الفصل الثامن: التوجيه المحاسبي للعمليات المالية في قسم الصرف الأجنبي.

الفصل التاسع: التقارير المحاسبية في البنوك التجارية.

وإنني إذ أنتهز هذه الفرصة وأقدم هذا الجهد المتواضع أسجد لربي الذي أعانني ووفقني في إتمام هذا العمل، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعله سبيل توفيق لكل من يستعين به، وأصلي وأسلم على أشرف الخلق والمبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً مباركاً فيه.

والله ولي التوفيق

المؤلف

د. محمود محمد عبد الرحيم

الفصل الأول

١/٠ النظام المحاسبي في البنوك التجارية

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب ما يلى:

- **هيكل الجهاز المصرفى فى مصر.**
- **تعريف البنوك التجارية ووظائفها.**
- **أوجه الاختلاف بين البنك التجارى كمنشأة مالية وغيره من المنشآت.**
- **الهيكل التنظيمى للبنك التجارى.**
- **النظام المحاسبى فى البنوك التجارية من حيث أهدافه – خصائصه – مقوماته.**

مُقَدِّمَة :

يعد النظام المصرفي بأجهزته المختلفة عصب الاقتصاد القومي لأي دولة في العالم، من خلال ما يباشره من تجميع للمدخرات والاستثمار في كافة المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية والائتمان بأشكاله المختلفة.

ربما يرجع الأصل التاريخي لكلمة "بنك" إلى الاصطلاح الفرنسي Banque والذي يعني في جوهره خزانة آمنة لحفظ النفائس، والمرادف لكلمة بنك في اللغة العربية كلمة "مصرف" وتعني مكان الصرف، وفي كل الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموماً بفترة العصور الوسطى الذي بدأ فيها ظهور أول أشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة ورجال الصاغة، الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال والذهب والمعادن النفيسة والأحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ تلك الودائع، ويعد ذلك أول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك، وهي تلقي الودائع وحمايتها، وقد جرى العرف آنذاك على حصول المودعين على إيصالات إيداع موقع عليها من الصيارفة.

هذا وقد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجاً وقبولاً في التداول كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها إلى أشخاص آخرين تنتقل إليهم ملكية الودائع، وقد نتج عن ذلك بدوره ركود في عمليات السحب من الودائع، مما كان حافزاً للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الأكبر منها في عمليات الإقراض

للغير نظير فوائد محددة مما كان ذلك مبشراً بظهور الوظيفة الثانية للبنوك وهي خلق الائتمان.

من هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز المصرفي بشكله الحديث باعتباره المكون الرئيسي لقطاع الوسطاء الماليين ومن أهمها البنوك، وفي كل الأحوال يمكن حصر مكونات الجهاز المصرفي في الآتي:

- البنوك المركزية.
- البنوك التجارية.
- بنوك الاستثمار.
- البنوك المتخصصة.
- البنوك دولية النشاط.
- البنوك الإسلامية.
- البنوك الشاملة.

١/١: هيكل الجهاز المصرفي في مصر:

تختلف البنوك فيما بينها وفقاً لنوع الوظائف التي تؤديها، وكذا طبيعة العمليات التي تقوم بها، كما يختلف الجهاز المصرفي من دولة لأخرى وفقاً لمتطلبات نظامها الاقتصادي.

هذا ولقد أوضح البعض تصنيفاً متميزاً لمراحل النشاط المصرفي في مصر، وذلك على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى:** سيطرة البنوك الأجنبية (١٨٥٦- ١٩٢٠).
- **المرحلة الثانية:** إنشاء البنوك المصرية (١٩٢٠- ١٩٥٧).
- **المرحلة الثالثة:** سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي (١٩٥٧- ١٩٧٤).
- **المرحلة الرابعة:** الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤- حتى الآن).

ولقد أوضح القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ هيكل الجهاز المصرفي المصري في الوحدات التالية:

أولاً: البنك المركزي المصري:

وهو شخصية اعتبارية عامة تابعة لرئيس الجمهورية، ويقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي ودعمه واستقرار النقد المصري.

هذا ويمكن إيضاح الوظائف المختلفة التي يؤديها البنك المركزي في الآتي:

١- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
٢- إدارة السيولة النقدية.
٣- التحكم في حجم الائتمان بتنفيذ السياسة النقدية.
٤- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.
٥- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.
٦- تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي.
٧- الإشراف على نظام المدفوعات القومي.
٨- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.
٩- القيام بأعمال المقاصة بين البنوك وبعضها.

ثانياً: البنوك التجارية:

يعد البنك التجاري مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع من الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو لآجال قصيرة الأجل، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساعدة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية ومالية وتجارية وذلك وفقاً للأوضاع التي يحددها البنك المركزي.

ثالثاً: البنوك المتخصصة:

وهي تلك البنوك التي توفر التمويل اللازم لقطاعات معينة في الاقتصاد القومي مثل بنك التنمية والائتمان الزراعي- بنك التنمية الصناعية- البنك التجاري المصري، وتتميز هذه البنوك بعدة سمات، من أهمها:

- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على رءوس أموالها وما تصدره من سندات وما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل.
- هذه البنوك قد تدعمها الدولة وتمكنها القروض بمعدل فائدة تفضيلي لأنها لها أهداف قومية اجتماعية.
- لا يقتصر نشاطها على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر في إنشاء مشروعات جديدة.

رابعاً: البنوك الإسلامية:

هي مجموعة من البنوك تقوم على فلسفة أن المال ملك لله وحده، وأن البشر نواب في إدارة هذا المال، وبالتالي يجب عليهم استثماره فيما هو مفيد ونافع لكل مخلوق على وجه الأرض، ويتم استبعاد التعامل بالفائدة لأنها شكل من أشكال التعامل بالربا، مع إرساء سبل التكافل الاجتماعي باستخدام صناديق الزكاة وتوزيع عائد الاستثمار على أسس إسلامية، هذا وتقوم البنوك الإسلامية بالدخول في عمليات فتح الائتمان بآجال مختلفة، إلا أن القرض يطلق عليه قرضاً حسناً، أي أن البنك لا يقوم بتحصيل فوائد دائنة مقابل منح القرض، وإنما يتقاضى من العميل أعباء إدارية تدخل في عداد الأجر عن الخدمة المؤداة.

كما تقوم البنوك الإسلامية بفتح حسابات للودائع بالمشاركة وفيها ينظر إلى المودع بصفته شريك وليس دائن، ويقوم البنك بتوظيف تلك الأموال نيابة عن المودعين على أن يتم اقتسام كلاً من عائد أو خسائر المشاركة.

يعمل في البيئة المصرية بنوك إسلامية ذات فروع مثل بنك فيصل للمعاملات الإسلامية، ويوجد أيضاً بنوك تجارية لها فروع يتم تخصيصها للمعاملات الإسلامية مثل بنك مصر للمعاملات الإسلامية.

خامساً: بنوك الاستثمار والأعمال:

عرف المشرع المصري بنوك الاستثمار والأعمال في المادة (١٧) من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فإنها تلك البنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي، ويجوز لها أن تنشئ في هذا المجال شركات الاستثمار، أو شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يكون لها الحق في أن تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية.

هذا وتعتمد بنوك الاستثمار والأعمال في تمويلها عادة على رأس المال، وكذا الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، هذا فضلاً عما تحصل عليه من قروض من هيئات التمويل الدولية مثل البنك الدولي لإعادة إقراضها للمشروعات الاستثمارية، وتعتمد بعض هذه البنوك في جانب من تمويلها على تلقي الودائع من العملاء من خلال أوعية ادخارية طويلة الأجل مثل شهادات الإيداع.

٢/١: تعريف البنوك التجارية ووظائفها:

ورغم أن البنوك تعتبر من أهم المنشآت المالية، ورغم أن وظائفها يتم ممارستها منذ زمن بعيد، إلا أنه هناك اختلافات واضحة في تعريفات البنوك ربما لأنها أصبحت أمراً مألوفاً في الحياة، فهناك من يركز على الوظيفة التاريخية للبنوك مثل

المادة ٣٨ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بمصر "فالبنك التجاري هو كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة، وهناك من يركز في التعريف على سرد أعمال البنوك مثل القانون الفرنسي فالبنوك هي المؤسسات التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية.

وهناك أيضاً من يركز في التعريف على دور البنوك في خدمة الاقتصاد القومي مثل المادة ١٥ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بمصر في معرض حديثها عن بنوك الاستثمار والأعمال "البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي المصري.

هذا ويعتبر البنك التجاري كأحد أهم أنواع المنشآت المالية وحدة اقتصادية تتخذ من الإتجار في النقود حرفة معتادة لها حيث تقوم بتلقي الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يلعب دور الوسيط بين رءوس الأموال

التي تسعى للبحث عن الاستثمارات وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على رءوس أموال.

وتستمد البنوك التجارية إيراداتها من الفرق بين الفوائد المكتسبة من المقترضين والفوائد المدفوعة للمودعين، بالإضافة إلى العمولات التي تتقاضاها من الخدمات المصرفية المالية والتجارية المقدمة للعملاء.

وتتسم البنوك التجارية بثلاث خصائص رئيسة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وهي:

أ- عامل الربحية Profitability factor:

يجب على البنوك التجارية استثمار الأموال المودعة لديها في الأصول التي تحقق أعلى عائد ممكن.

ب- عامل السيولة Liquidity factor:

وتعني السيولة وجود ضمان كافي من الأصول Assets سهلة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها لمواجهة التزامات معينة في مواعيد محددة وبدون غطاء.

والبنك المركزي يلزم البنوك التجارية Commercial banks بتحقيق نسبتين من السيولة **الأولى** وهي نسبة الاحتياطي (الرصيد النقدي) يجب ألا تقل عن ٢٥٪ من الودائع المحتفظ بها لدى البنك المركزي، ولا يحق للبنك التجاري إعطاء قروض جديدة حتى يتم استيفاء هذه النسبة، **والثانية** نسبة السيولة وهي يحددها البنك المركزي وفقاً لما تمليه السياسة الائتمانية المراد تنفيذها على مستوى الدولة.

وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين نوعين من السيولة أو اليسر المالي، فهناك اصطلاح **اليسر المالي الحقيقي** ويعني مقدرة البنك على سداد جميع التزاماته من أصول في حالة تصفيته، وهناك **اليسر المالي الفني** والذي يعني مقدرة البنك على توفير النقدية اللازمة لمواجهة جميع التزاماته المالية في مواعيد استحقاقها، فقد يكون البنك في حالة يسر مالي حقيقي بينما أمواله موظفة في أصول غير نقدية بحيث يصبح معسراً من الناحية الفنية، هذا ويتعين على إدارة البنك التجاري التأكد دائماً من توفر الأموال الكافية لمواجهة الالتزامات المالية عند حلول مواعيد استحقاقها وفي ذات الوقت عليها التحقق من استمرارية البنك وذلك بتعظيم أرباحه.

والمشكلة التي تواجه إدارة البنك التجاري هي تحقيق التوازن بين الاستثمار الكامل للموارد المالية لتعظيم الربح وبين حتمية الاحتفاظ بقدر من تلك الموارد في شكل نقدي سائل لمواجهة الطلبات العاجلة ولأصحاب الودائع. ومن الجدير بالذكر أن الأصول التي تعتبر أكثر إدراراً للربح هي أقل الأصول من حيث درجة السيولة.

عامل الأمان Safety factor:

يجب على إدارة البنك التجاري استثمار الأموال المتاحة لدى البنك في مشروعات تحمي أموال المودعين، وفي هذا الصدد يلاحظ أن هناك تناسباً طردياً بين درجة ربحية الأصل وبين المخاطرة التي يتعرض لها الأصل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه العوامل الثلاث سالفة الذكر إنما تمثل أهداف يسعى البنك إلى تحقيقها، وهي تحقيق أقصى ربحية وتجنب التعرض للنقص الشديد في السيولة، وتحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين.

وظائف البنك التجاري:

أ- وظيفة الإيداع (تجميع المدخرات):

وهي من أهم أنشطة البنك التجاري حيث تمثل ودائع الأفراد والمنشآت والهيئات المصدر الرئيسي للأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، ومنح قروض للغير، وتشمل أنشطة الإيداع ثلاثة أنواع من الودائع:

- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية للعملاء).
- الودائع لأجل أو بإخطار سابق.
- ودائع التوفير.

ب- وظيفة الاستثمار:

يمكن للبنوك التجارية أن تعظم أرباحها مع المساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية للدولة من خلال استثمار الأموال المتاحة لها من مصادر التمويل المختلفة في العديد من أوجه الاستخدامات مثل منح القروض- قبول خصم الكمبيالات- الاستثمار في الأوراق المالية- ... وغيرها من مجالات الاستثمار المختلفة.

ج- وظيفة أداء الخدمات المصرفية:

وتشمل جميع الأعمال والأنشطة التي تقوم بها البنك بصفته وكيلاً بالعمولة مثل تحصيل الأوراق التجارية (شيك/ كمبيالة) إصدار خطابات الضمان- إجراء التحويلات الداخلية والخارجية وإصدار الشيكات السياحية- شراء وبيع الأوراق المالية والاحتفاظ بها وتحصيل كوبوناتها- فتح الاعتمادات المستندية (استيراد/ تصدير)- شراء وبيع العملات الأجنبية- تأجير الخزائن.

٣/١: أوجه الاختلاف بين البنك التجاري كمنشأة مالية وغيره من المنشآت.

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى:

✍ **من حيث مصادر الأموال:**

تنقسم مصادر الأموال عامة إلى قسمين رئيسيين:

مصادر داخلية (تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة وغيرها من عناصر حقوق الملكية)، **ومصادر خارجية** (تتمثل في القروض والتسهيلات قصيرة الأجل التي يحصل عليها المشروع من الغير).

في المنشآت غير المالية يكون الاعتماد الرئيسي على مصادر الأموال الداخلية- في حين أن المصادر الخارجية تمثل نسبة أقل أهمية على عكس الحال في المنشآت المالية حيث تعتمد البنوك التجارية على أموال المودعين.

✍ من حيث استخدامات الأموال:

تنقسم استخدامات الأموال عامة إلى قسمين:

الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وتختلف الأهمية النسبية لكل قسم منهما بحسب طبيعة نشاط كل مشروع، ففي المنشآت غير المالية (الصناعية والزراعية مثلاً) تتزايد أهمية استخدام الأموال في أصول ثابتة في حين تكون الاستثمارات في الأصول المتداولة أقل نسبياً، على عكس الحال في حالة المنشآت المالية حيث تزداد أهمية الاحتفاظ بجزء غير قليل من الأموال في شكل نقدية حاضرة، وأصول أخرى تمثل مقومات قدرة البنك على رد أموال المودعين، بينما تقل بدرجة كبيرة الأموال المستثمرة في أصول ثابتة.

✍ من حيث طبقة الإيرادات والمصروفات:

تتمثل الإيرادات في المنشآت غير المالية عادة في قيمة مبيعات السلع والمنتجات المختلفة في حين تمثل تكلفة مبيعات هذه السلع والمنتجات في فترة المبيعات أهم بنود المصروفات، بينما تتمثل معظم إيرادات المنشآت المالية فيما يستحق لها مقابل الخدمات التي تؤديها، وكذلك عائد الاستثمار في الأموال المستثمرة في مجالات النشاط المختلفة، وتكاد تقتصر مصروفات هذا النشاط في جانبها الأكبر على المصروفات الإدارية.

٤/١: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري:

لا يوجد هيكل تنظيمي مثالي يطبق في جميع البنوك وإنما يختلف التنظيم الداخلي من بنك لآخر وفقاً لحجم البنك وطبيعة وأنواع العمليات التي يقوم بها، هذا ويشتمل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية على نوعين من الأقسام (الأنشطة) وتقوم هذه الأنشطة على تحقيق أهداف البنك وأغراضه. وفي هذا الصدد هناك نوعين من الأنشطة:

أ- أنشطة فنية:

هي الأقسام التي تؤدي مباشرة نشاط العمليات أو الخدمات المصرفية، قسم الخزينة- قسم الحسابات الجارية- قسم الودائع- قسم صندوق التوفير- قصم المقاصة- قسم الأوراق التجارية- قسم الاعتمادات المستندية- قسم خطابات الضمان- قسم الأوراق المالية- قسم الصرف الأجنبي- قصم صناديق الاستثمار.

ب- أنشطة مساعدة (إدارية):

هي الأقسام التي تكون مهمتها تسهيل ومساعدة الأقسام المصرفية في أداء مهامها على الوجه الأكمل بما يحقق هدف البنك في النهاية مثل قسم الحسابات- قسم المراجعة- قسم شئون العاملين- قسم الشئون القانونية- قسم الشئون الإدارية والمالية- قسم العلاقات العامة- قسم الأرشيف- قسم المراسلات والسكرتارية.

٥/١: النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

١/٥/١: أهداف النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

يسعى النظام المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل أهداف النظام الرئيسية في البنوك التجارية في الآتي:

أ- ينبغي أن يصمم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للمراقبة الداخلية تمشياً مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

ب- قياس نتيجة أعمال البنك من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة قد تقاس بشهر واحد أو ثلاثة شهور أو ستة شهور، مع تحديد مركزه المالي في لحظة زمنية معينة.

ج- توفير البيانات والمعلومات التي تساعد إدارة البنك على إدارة الأصول، بما يحقق الموازنة بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان، ومد المستويات الإدارية بالبيانات اللازمة لرسم السياسات الأولية وسياسات استخدام الموارد.

د- توفير البيانات والمعلومات للأجهزة الرقابية الأعلى مثل البنك المركزي لمساعدتها في أداء وظائفها الإشرافية والرقابية، فالبنك المركزي يحتاج من كل بنك تجاري إعداد البيانات الآتية:

- كشف السيولة.
- بيان بالاحتياطي النقدي.
- المركز المالي الشهري.
- الإحصائيات.

٢/٥/١: خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

يتميز نشاط قطاع البنوك التجارية بأنه ذو طبيعة خاصة، لذا فإن النظام المحاسبي الذي يساير حركة النشاط للبنك بالقياس والتقرير يجب أن يتأثر بالطبيعة الخاصة لنشاط البنوك التجارية.

هذا ويتميز نشاط البنك التجاري بخضوعه لرقابة الدولة حماية لأموال المودعين وحماية للاقتصاد القومي، لذلك فإن البنك المركزي يعتبر جهة الرقابة المسئولة عن متابعة نشاطات البنوك التجارية والتحقق من مطابقتها للوائح والتشريعات الخاضعة لها، وفي هذا الصدد تلتزم البنوك التجارية بعدة التزامات تجاهه تمكنه من أداء مهام الإشراف والرقابة، ومن أمثلة هذه الالتزامات في مصر ما يلي:

أ- يجب على البنوك التجارية أن تودع رصيداً نقدياً لدى البنك المركزي بدون فوائد كاحتياطي نقدي تتحدد قيمته على أساس نسبة معينة من حجم الودائع الموظفة لدى البنك.

ب- تقدم البنوك التجارية شهرياً بيانات عن مركزها المالي، وفي خلال مواعيد لا تجاوز نهاية الشهر التالي.

ج- تقدم البنوك التجارية صوراً من تقاريرها وحساباتها في نهاية كل سنة إلى البنك المركزي، هذا علاوة على التزامها بتوفير كافة البيانات والإيضاحات التي قد يطلبها منها البنك المركزي.

وعند تصميم النظام المحاسبي للبنك التجاري يتعين مراعاة السمات المميزة له حتى يتلاءم مع متطلبات هذا النشاط وخصائصه، وبناءً على ذلك **فإن النظام المحاسبي في البنوك التجارية يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:**

١- تعدد وتنوع الأنشطة:

يقوم البنك التجاري بالعديد من الأنشطة والخدمات المصرفية مثل فتح حسابات جارية للعملاء- قبول الودائع- فتح الاعتمادات المستندية- إصدار خطابات الضمان- منح الفروض والتسهيلات... وغيرها، ومن ثم يجب عند تصميم النظام المحاسبي للبنك التجاري أن يخصص نظام فرعي لكل نشاط وذلك لتحقيق الدقة والسرعة المطلوبة في النشاط المصرفي، فضلاً عن ضرورة تحقيق التكامل بين النظم الفرعية في إطار النظام المحاسبي الكلي، وذلك لضمان عدم التكرار والازدواج مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والتكاليف.

٢- كبر حجم عمليات البنك وكثرة معدلات تكرارها:

مثل عمليات السحب والإيداع، ولذلك يجب عند تصميم النظام المحاسبي للبنك التجاري استخدام الدفاتر الفرعية (المساعدة) لتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتشابهة بحيث يخصص لكل نوع من العمليات المتشابهة دفتر يومية مساعدة ودفتر أستاذ مساعد.

٣- تنوع الأطراف المستفيدة من المعلومات:

فهناك العديد من الجهات الداخلية والخارجية التي تحتاج على معلومات عن نشاط البنك التجاري مثل إدارة البنك ذاته والبنك المركزي، وعملاء البنك سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو أجهزة الدولة، وبناءً على ذلك فإنه عند تصميم النظام المحاسبي في البنوك التجارية، يجب أن يكون هذا النظام قادراً على توفير المعلومات المناسبة لكل هذه الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من المعلومات التي يصدرها النظام المحاسبي.

٤- دقة المعلومات:

نظراً لأن طبيعة نشاط البنك الجاري يتطلب ضرورة تحقيق أقصى درجة من الدقة في المعلومات المحاسبية والتي تمثل أساس التعامل بين البنك وعملائه، لذلك يتعين عند تصميم النظام المحاسبي للبنك التجاري، وضع الضوابط الكافية لمنع حدوث الأخطاء أو اكتشافها فور حدوثها، ويتم ذلك عن طريق التأكد من صحة التسجيل في الدفاتر، وصحة الترحيل إلى الحسابات المختصة، مع بيان كشف الحركة اليومي وكشوف المراجعة اليومية لواقع نشاط البنك فضلاً عن ضرورة إعداد ميزان مراجعة يومي.

٥- السرعة في الحصول على المعلومات:

يتطلب نشاط البنك ضرورة توفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب، لذا يجب أن يتحقق التوازن بين عنصري

الدقة والسرعة عند تصميم النظام المحاسبي للبنك التجاري، فمثلاً فإن الدقة مطلوبة لعملاء البنك لكي يشعروا بالثقة والأمان، فإن السرعة مطلوبة للتعرف على أرصدة حسابات العملاء بعد كل عملية إيداع أو سحب، لذا يجب عند تصميم النظام المحاسبي وضع الضوابط الكافية لتحقيق سرعة الحصول على المعلومات الدقيقة عن نشاط البنك، ومن أمثلة هذه الضوابط:

- التسجيل الفوري في الدفاتر لحظة إتمام العملية.
- ترحيل العمليات من المستندات مباشرة وتحديد الرصيد بعد كل عملية أولاً بأول.
- بساطة ووضوح الإجراءات المحاسبة المبثقة.
- استخدام الآلات والحاسبات في تسجيل البيانات المحاسبية.

٦- الرقابة المستمرة:

وذلك لتوفير الحماية الكافية لأصول البنك وممتلكاته وضمان سرعة ودقة المعلومات المحاسبية بما يحقق الثقة والاطمئنان لدى المتعاملين مع البنك، لذا يجب عند تصميم النظام المحاسبي للبنك التجاري أن يحقق مقومات نظام سليم وكفء للرقابة الداخلية والتي يتمثل أهمها في الآتي:

- تقسيم العمل بما يضمن عدم انفراد شخص بعملية مالية كاملة.

- تحديد اختصاصات ومسئوليات كل شخص بحيث يمكن تحديد المسئول عن أي مخالفات أو تجاوزات أو اتخاذ قرارات معينة.
- أن تكون المستندات من أصل وعدة صور لضمان سرعة التسجيل والمطابقة، وأن تكون مستوفاة لكافة البيانات الضرورية.
- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية للحسابات ذات الطبيعة الواحدة.
- استخدام الحسابات النظامية.
- إتباع أسلوب المصادقات مع العملاء.

٣/٥/١: مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي في البنوك التجارية على عدة مقومات أساسية تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتتكون هذه المقومات من:

أولاً: المجموعة المستندية:

تمثل المستندات بما تحتويه من بيانات أساسية عن العمليات المالية التي يقوم بها البنك المصدر الأول لإثبات البيانات المحاسبية في الدفاتر والسجلات المحاسبية، بجانب أن هذه المستندات تعتبر دليلاً موضوعياً قابلاً للمراجعة والتحقق باعتبارها أدلة إثبات كتابته على حدوث عملية معينة، وتتوقف صحة النتائج المحاسبية على مدى دقة المستندات المؤيدة لعمليات البنك.

وتنقسم المستندات من حيث محل نشأتها إلى نوعين:

أ- المستندات الداخلية:

ويقصد بها تلك التي تنشأ داخل البنك ويقتصر استخدامه داخلياً بين الإدارات والأقسام المختلفة مثل إشعارات الخصم والإضافة، إيصالات الإيداع كشوف الحركة اليومية لحسابات العملاء، موازين المراجعة اليومية، وأذون الصرف، كشف حساب العميل، إخطار المراسلين بفتح اعتماد مستندي أو خطابات الضمان، ويتحكم البنك في تصميم وعدد صور هذه المستندات.

ب- المستندات الخارجية:

وهي المستندات التي تنشأ خارج البنك وتحدد معاملات الغير مع البنك، ومن أمثلتها طلبات العملاء لشراء أو بيع الأوراق المالية، طلبات العملاء لفتح حساب جاري، حوافظ إيداع الكمبيالات- الشيكات وأذون الدفع، تراخيص الاستيراد، التقارير المالية الموضحة للمراكز المالية للعملاء المقترضين.

وتؤثر طبيعة نشاط البنك التجاري على هذه المجموعة المستندية في عدة أمور من بينها ما يلي:

١- نظراً لأهمية أحكام الرقابة الداخلية في البنك التجاري، وتداول المستندات الخاصة بعملية ما بين عدة أقسام وإدارات البنك، تعد المستندات عادة من أصل وعدة صور مما يسمح بسهولة وسرعة القيام بالنشاط، بجانب تحقيق الرقابة المزدوجة على هذه العمليات.

٢- ضرورة الاهتمام بحفظ وصيانة المستندات خاصة في مجال نشاط البنوك لاعتبارين أساسين، أولهما: سرية المعاملات بين البنك وعملائه، وثانيهما: أن البنك عادة ما يحتفظ بمستندات هامة بصفة أمانة أو وديعة أو لمجرد ضمان لقروضه.

٣- وطالما أن الأقسام الإدارية والفنية بالبنك التجاري تنشأ لأداء الوظائف المختلفة للبنك فإنه من الضروري مراعاة وجود تأثير متبادل بين وجود هذه الأقسام بالبنك والمسار الذي تسلكه المستندات بالبنك منذ إنشائها (وجودها) به حتى يتم حفظها (أي دورتها المستندية).

٤- ضرورة مراعاة احتياجات وإمكانيات الوسائل الآلية والإلكترونية وأثرها على شكل ومحتوى المجموعة المستندية وعلى طريقة تدفق المعلومات داخل البنك.

ثانياً: المجموعة الدفترية:

تعتبر المجموعة الدفترية من أهم دعائم النظام المحاسبي حيث تعتبر أداة التسجيل والتحليل والعرض ووسيلة لإعداد القوائم المالية والتقارير المختلفة، ونظراً لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها فإنه يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك التجارية، ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المؤيدة، على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى

سجل اليومية العامة (المركزية)، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

يقوم النظام المحاسبي في البنك التجاري على أساس تقسيم العمليات المصرفية حسب نوعها ومدى تشابهها إلى مجموعة من الأقسام الفنية، ويقوم كل قسم بإثبات عملياته في مجموعة من السجلات والدفاتر البيانية، ولا تجري الأقسام أي قيود يومية بل تجري عملياتها في صورة إشعارات خصم وإضافة، حيث تجري قيود اليومية العامة بقسم الحسابات العامة. ويعد كل قسم من الأقسام الفنية كشف حركة يومي بالعمليات التي تمت في القسم خلال اليوم، ويتم إرسال صورة من كشف الحركة اليومي للقسم مرفقاً به المستندات الخاصة بالعمليات لقسم الحسابات العامة.

قسم الحسابات العامة، يمثل عصب النظام المحاسبي بالبنك ويمثل القسم الذي تصب فيه نظم المعلومات الفرعية للأقسام الفنية، ويتولى قسم الحسابات العامة التشغيل المحاسبي للبيانات من خلال إعداد كشوف المراجعة اليومية وملخص كشوف الحركة اليومية وإجراء قيود اليومية العامة

والترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ وإعداد العديد من القوائم والتقارير والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي للبنك.

يمكن تمييز الأنواع التالية من الحسابات في البنوك التجارية:

- **حسابات اسمية:** وتشمل كافة أنواع حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بالبنك كالعمولات والفوائد والأجور والمصروفات الإدارية والعمومية، وإيرادات الأوراق المالية ..... الخ.
- **حسابات شخصية وحقيقية:** مثل حسابات الودائع بكافة أشكالها، وحسابات السلف والقروض بمختلف الضمانات، والكمبيالات المخصومة ..... الخ.
- **حسابات التسوية:** وهي بطبيعتها حسابات مؤقتة لأنها حسابات وسيطة لتسوية معاملات داخلية بين أقسام البنك ذاته، أو لتسوية معاملات مع العملاء.
- **حسابات الجهاز المصرفي:** وتوضح العلاقة بين البنك وفروعه أو البنوك الأخرى المحلية أو الأجنبية.
- **حسابات نظامية:** وهي من أهم وسائل تحقيق الرقابة بالبنوك التجارية لذا يهتم البنك دوماً على الوقوف على تفاصيل هذه الحسابات التي تمثل أهم مجالات العلاقة بين البنك وعملائه فيما يخص الأمانات والتأمينات وضمانات السلف، وهذه الحسابات تمثل نوعاً من الحسابات المتقابلة والتي لا تمثل ممتلكات أو التزامات للبنك، مثل ودائع أمانة،

أصحاب ودائع أمانة، كمبيالات رسم التحصيل، مودعي كمبيالات، رسم التحصيل ... الخ.

ثالثاً: دليل الحسابات:

ونظراً لتعدد الحسابات بالبنك التجاري فإنه من الضروري الاهتمام بإعداد دليل للحسابات الذي يشمل كافة أنواع الحسابات ومفردات كل نوع على أن تتبع طريقة الترميز المناسبة لهذه الحسابات (ترميز أبجدي أو رقمي أو أبجدي رقمي) في ضوء ظروف كل بنك على حدة وطبيعة الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة.

دليل الحسابات عبارة عن قائمة بالحسابات التي يحتوي عليها النظام المحاسبي فى البنك التجاري، ويتم تجميع هذه الحسابات في مجموعات متناسقة من حيث طبيعتها أو مع ربطها بأقسام البنك المختلفة، ثم يقوم بتقسيم كل مجموعة من مجموعات الحسابات إلى عدة مستويات تمهيدها لترميزها.

وفي هذا الصدد يتم تبويب مجموعات الحسابات في البنك التجاري إلى: - حسابات الأصول- حسابات الخصوم- حسابات حقوق الملكية- حسابات الإيرادات- حسابات المصروفات.

كما يتم تقسيم كل مجموعة إلى عدة مستويات كما يلي:

- حساب إجمالي
- حساب رئيسي
- حساب فرعي
- حساب تفصيلي

مثال:

١	الأصول
١١	أصول متداولة
١١١	نقدية
١١١١	نقدية بخزائن المركز الرئيسي
١١١٢	نقدية بخزائن الفروع
١١١٣	أرصدة لدى البنك المركزي
١١١٤	أرصدة لدى البنوك

رابعاً: القوائم والتقارير المالية:

تتطلب طبيعة نشاط البنوك التجارية إنتاج النظام المحاسبي لمجموعة من التقارير والقوائم سواء للاستخدامات الداخلية أو لجهات خارج البنك، وبالتالي تشمل مخرجات النظام المحاسبي على كل من:

أ- قوائم وتقارير معدة للاستخدام الداخلي.

ب- قوائم وتقارير معدة لجهات خارج البنك.

وسنعرض لهما بقليل من التفصيل على النحو التالي:

أ- التقارير والقوائم المعدة للاستخدام الداخلي:

وتتمثل في القوائم والتقارير اليومية والشهرية والربع سنوية والنصف سنوية والسنوية وذلك كما يلي:

١ - التقارير والقوائم اليومية: وتشتمل على:

- **كشوف المراجعة اليومية:** ويعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم بهدف التأكد من سلامة ودقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات المصرفية التي تمت خلال اليوم، والتي سبق أن سجلها القسم المصرفي في كشف الحركة اليومي للقسم وأرسل صورة منها لقسم الحسابات العامة مرفقاً بها المستندات، ويتولى قسم الحسابات العامة تبويب المستندات إلى مجموعات وفقاً لطبيعة الحسابات التي تظهر بدفتر الأستاذ المساعد لدى قسم الحسابات العامة، مع تفريغ بيانات المستندات بعد تبويبها في مجموعة من كشوف المراجعة اليومية.
- **ملخص كشوف الحركة اليومية:** ويعدها قسم الحسابات العامة يومياً من واقع المجاميع الخاصة بكشوف الحركة-اليومية المعدة من قبل كل قسم من الأقسام الفنية، ويستخدم هذا الملخص كأساس للقيد بدفتر اليومية العامة بقسم الحسابات العامة وأيضاً للترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ العام.
- **ميزان المراجعة اليومي:** يعده قسم الحسابات العامة من واقع كشوف المراجعة اليومية حيث يتخذ شكل ميزان مراجعة بالمجاميع، ويستخدم هذا الميزان كأساس للترحيل لكل من حسابات دفتر الأستاذ المساعد ودفتر

الأستاذ العام على أن يعد من واقع هذه الحسابات ميزان المراجعة بالأرصدة.

- **قائمة المركز المالي اليومي:** ويعدها قسم الحسابات العامة وتتضمن جميع الأرصدة المدينة والدائنة المرحلة من اليوم السابق مع تعديلها بحركة الأرصدة خلال اليوم الحالي والرصيد إلى نهاية اليوم.

٢- تقارير وقوائم شهرية:

يعد قسم الحسابات العامة بالإضافة إلى ما سبق مجموعة من التقارير والقوائم والتي تتضمن ما يلي:

- **ميزان مراجعة شهري:** ويتم إعداده من واقع أرصدة حسابات دفتر الأستاذ العام، وهو أساس إعداد حساب الأرباح والخسائر الشهري والميزانية العمومية للبنك في نهاية كل شهر، والتي تقدم صورة منها للبنك المركزي.
- **حساب الأرباح والخسائر الشهري:** ويعده قسم الحسابات العامة من واقع ميزان المراجعة الشهري، ويظهر فيه جميع الإيرادات والمصروفات عن الشهر ونتيجة نشاط الشهر من صافي ربح أو خسارة لجميع الأقسام دفعة واحدة، ويعد أيضاً قسم الحسابات العامة حساب أرباح وخسائر لكل قسم على حدة لقياس نتيجة نشاط القسم عن الشهر على أن تحمل المصروفات العامة على حساب الأرباح والخسائر للبنك ككل.

الميزانية العمومية الشهرية: ويعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل شهر، وتظهر عناصر الأصول والخصوم للبنك في نهاية الشهر في ظل تبويب الأصول حسب سيولتها بدءاً بالأصول الأكثر سيولة، ومع ترتيب الخصوم حسب قرب موعد الوفاء بها بدءاً بالالتزامات قصيرة الأجل ثم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية، ويتم إعداد الميزانية العمومية الشهرية للبنك على أساس مقارن بما يحقق إمكانية المقارنة بين المركز المالي للبنك إلى نهاية شهر معين بما كان عليه في الفترات السابقة.

٣- قوائم وتقارير تقدمها الفروع للمركز الرئيسي للبنك:

وتتمثل في تقارير وقوائم يومية (مثل ملخص حساب المركز الرئيسي، محتويات الخزينة، المستخدم من الاعتمادات المستندية)، وأسبوعية (مثل مركز الأستاذ العام وكشف بإجمالي الحركة الأسبوعية، أرصدة العملاء التي تزيد عن حد معين، معلومات عن عمليات المقاصة)، ونصف شهرية مثل (كشوف بالقيود تحت التسوية والمعلقة عن الفروع، كشف بالحسابات غير المنتظمة، وشهرية مثل (كشف بفوائد المركز الرئيسي، بيان بمراكز العملاء الذين يتمتعون بتسهيلات ائتمانية)، بالإضافة إلى تقارير وقوائم ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، وتعد هذه التقارير بواسطة الإدارة المالية وقسم التخطيط والإحصاء.

ب- التقارير والقوائم المعدة لجهات خارج البنك:

وتشتمل على القوائم التالية:

١- القوائم المالية السنوية:

وتشمل حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية للبنك.

- **حساب الأرباح والخسائر:** ويعتبر بمثابة قائمة للدخل للبنك والذي يقيس نتيجة نشاط البنك من صافي ربح أو خسارة، وتتمثل أهم إيرادات البنك في الفوائد الدائنة على القروض، والعمولات الدائنة وإيرادات الاستثمارات ومكاسب عمليات النقد الأجنبي، أما أهم مصروفات البنك فتتمثل في الفوائد المدينة على الودائع وحسابات التوفير والعمولات المدفوعة للغير عن خدمات مقدمة للبنك والمرتبات والأجور والإهلاكات وغيرها.
- **الميزانية العمومية للبنك:** تعد في نهاية السنة المالية وتعكس مكوناتها طبيعة نشاط البنك حيث يعبر جانب الخصوم عن مصادر أموال البنك داخلية (حقوق الملكية) وتمثل ١٠٪ فقط من جملة الأموال المستثمرة، وخارجية وتمثل الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل استثمارات البنك مثل الودائع بأشكالها المختلفة والقروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى، أما جانب الأصول فيعبر عن استخدامات أموال البنك والتي ترتب بحسب درجة سيولتها إلى نقدية بالخزينة ولدى البنك

المركـــزي والبنـــوك الأخـــرى، واســـتثمارات البنـــك فـــي الإقـــراض وخصـــم الكمبيـــالات للعمـــلاء والاســـتثمار فـــي الأوراق المالية وأخيراً الأصول الثابتة والتي تكون بالقـدر اللازم لأداء عمليات البنك.

٢- التقارير المقدمة للبنك المركزي:

تلتـــزم البنـــوك التجاريـــة بتقـــديم مجموعـــة القـــوائم والتقـــارير إلـــى البنـــك المركـــزي علـــى فتـــرات دوريـــة والتـــي مـــن أهمها:

- كشف السيولة للبنك التجاري.
- المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر.
- تقارير وقوائم إحصائية عن الودائـع وحجـم المسـحوبات والإيداعات بالحسابات الجارية والودائع والتوفير.
- بيـان بالكمبيـالات المخصـومة لـدى البنـك والكمبيـالات المعاد خصمها لدى البنك المركزي.
- تقرير عن العملات الأجنبية.

ويتضح من كل ما تقدم أن النظام المحاسبي فـي البنـك التجاري يجب أن يتم تصميمه بحيث يحقق الدقـة والسـرعة فـي تسجيل العمليات المالية وتبويبها، للتعرف على الرصـيد السـليم للعميـل فـي أي لحظـة فضـلاً عـن بـث الثقـة والمصـداقية فـي نفوس عملاء البنك والمتعاملين معه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عمليات البنك التجاري تتم من خلال مجموعة من الأقسام الفنية المتخصصة والتي تمثل النظم الفرعية التي يتناولها النظام المحاسبي للبنك التجاري، لذا في الفصول القادمة من الكتاب سوف يتم التركيز على التوجيه المحاسبي للعمليات التي يقوم بها كل قسم من هذه الأقسام، فسوف يتم اختصار النواحي الإجرائية بقدر الإمكان حتى يتسنى تغطية معظم العمليات المصرفية للبنك التجاري.

أسئلـــة

١- وضـح الوظـائف المختلفـة التـي يمكـن أن يؤديهـا البنـك المركزي؟

٢- ما هي الخصائص الرئيسية التي تتسم بها البنوك التجاريـة وتميزها عن غيرها من منشآت الأعمال؟

٣- وضح الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية؟

٤- وضـح أوجـه الاخـتلاف بـين البنـك التجـاري كمنشـآت ماليـة وغيره من منشآت الأعمال؟

٥- ما هي أهداف النظام المحاسبي في البنوك التجارية؟

٦- وضـح خصـائص النظـام المحاسـبي فـي البنـوك التجاريـة ومـدى تأثيرهـا عنـد تصـميم النظـام المحاسـبي للبنـك التجاري؟

٧- اشرح بالتفصيل المقومات الرئيسية للنظام المحاسـبي فـي البنوك التجارية؟

الفصل الثاني

٠/٢ التوجيه المحاسبى للأحداث المالية فى قسم الخزينة

Cash in valut

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب ما يلى:

- **وظيفة الخزينة العامة والخزائن الفرعية للوارد والصادر.**
- **المعالجة المحاسبية للعجز أو الزيادة فى الخزينة.**
- **ضوابط الرقابة الداخلية على عمليات قسم الخزينة.**

مُقَدِّمَة :

يعتبر قسم الخزينة من الأقسام الهامة في كل بنك حيث يعكس عمله صورة حية لدى الجمهور عن البنك سواء كانت حسنة أم سيئة، والذي يظهر هذه الصورة هم موظفي الشباك والصيارفة فهم أول من يقوم بخدمة العملاء.

ويتولى قسم الخزينة في البنوك مسئولية حركة النقدية إذ تتركز فيه حركة الوارد والصادر من النقدية لجميع أقسام البنك سواء وتمثلت في عمليات الإيداع أو السحب أو عمليات التحويل المختلفة، ويعتبر قسم الخزينة المصب الذي تنتتهي إليه جميع العمليات النقدية.

وعادة يقسم عمل الصرافة في الفروع الكبرى للبنوك على الأقسام المختلفة فيخصص صراف للوارد وصراف للصادر فضلاً عن الخزينة العامة.

١/٢: الخزينة العامة:

تعد الخزينة العامة الخزينة الرئيسية التي تحفظ بها أموال البنك ويشرف عليها كبير الصيارفة "رئيس قسم الخزينة"، وتخضع لرقابة مدير البنك حيث يقوم بتحديد الرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات البنك ونسب السيولة، ويتم سحب أو توريد النقدية اللازمة لحاجة البنك من البنك المركزي.

ويجتمع الصرافون في أول كل يوم في الخزينة العامة لتسلم العهد اليومية وتثبت المبالغ المسلمة لكل صراف في دفتر عهد الصيارفة.

وبذلك تقوم الخزينة العامة بأداء الأعمال التالية:

أ- تسليم صرافوا الصادر النقدية التي يحتاجون إليها بناءً على محضر يعد تحت إشراف رئيس الخزينة.

ب- تسلم النقدية من صرافي الوارد في نهاية كل يوم بالإضافة إلى فائض الأموال من صرافي الصادر.

ج- الجرد اليومي لحركة الوارد والصادر والتحقق من الرصيد.

د- توريد النقدية الزائدة عن حاجة البنك إلى البنك المركزي وكذلك سحب ما يحتاجه البنك من رصيده لدى البنك المركزي.

- عند تمويل خزينة البنك بسحب مبالغ من رصيده لدى البنك المركزى بتحرير شيك موقع عليه من رئيس الخزينة ومدير البنك وبصرف عن طريق مندوب خزينة البنك المركزي، ويثبت المبلغ بكشف حركة الخزينة بالقيد المحاسبي التالي باليومية المركزية:

××	من حـ/ الخزينة
	إلى حـ/ البنك المركزي ××
	(نقدية مسحوبة من البنك المركزي ومودعة بخزينة البنك)

- في حالة توريد النقدية الزائدة عن حاجة البنك إلى البنك المركزي يتم تسجيل القيد المحاسبي الآتي من واقع إيصال الاستلام.

×× من حـ/ البنك المركزي

×× إلى حـ/ الخزينة

(نقدية تم توريدها لحساب البنك لدى

البنك المركزي بإيصال إيداع رقم ـــ)

٢/٢: خزينة صرافو الوارد:

صراف الوارد هو الشخص الذي يستلم النقدية الواردة للبنك والتي تودع لحساب العملاء يومياً مرفقاً بها قسائم الإيداع، ويتم مطابقة هذه المبالغ مع ما هو ظاهر بالقسيمة والتوقيع على القسيمة بما يفيد الاستلام.

يتم تسجيل العمليات التي يقوم بها صرافو الوارد يكشف الحركة اليومية وإرسال قسائم الإيداع إلى الأقسام الخارجية لإثباتها، وبعد انتهاء العمل يتم ضبط حركة الوارد مع النقدية وتسليمها إلى رئيس الخزينة العامة، ويتم عمل كشف بإجمالي المبالغ المودعة لدى صرافي الوارد وتحرر استمارة بهذه المبالغ.

ويتم إثبات ذلك باليومية العامة بناءً على كشف الحركة اليومية، بالقيد المحاسبي الآتي:

×× من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية

×× حـ/ الودائع لأجل

×× حـ/ ودائع التوفير

×× حـ/ الودائع بإخطار

٣/٢: صرافو الصادر:

يقوم أمين خزينة الصادر بسداد قيمة الشيكات وأذون الصرف من الأقسام المختلفة، وتسجيل المبالغ المنصرفة في كشف حركة النقدية الصادرة.

وعند انتهاء العمل اليومي يقوم أمين الخزينة بضبط مجموع المبالغ المنصرفة من واقع كشف الحركة مع النقدية المسلمة من الخزينة العامة وتسليم الباقي إلى رئيس الخزينة.

ويظهر القيد الإجمالي لعملية الصرف في اليومية العامة كالآتي:

من مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية

حـ/ الودائع لأجل

حـ/ ودائع التوفير

حـ/ الودائع بإخطار

إلى حـ/ الخزينة

٤/٢: العجز أو الزيادة في الخزينة Shortage and Excess:

قد يحدث عجز أو زيادة بالخزينة العامة أو لدى أحد الصرافين، وفي كل الأحوال يجب التأكد من ذلك بمراجعة كشف الحركة اليومي على المستندات الخاصة بعمليات السحب والإيداع، وفي حالة التأكد من حدوث العجز أو الزيادة يجب تسجيله دفترياً.

في حالة وجود عجز:

أ) إثبات اكتشاف العجز:

من حـ/ عجز الخزينة	××
إلى حـ/ الخزينة	××

بعد اكتشاف العجز يتم معالجته إما بتحميله على الصراف أو اعتباره خسارة يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر إذا كان العجز خارج عن إرادة الصراف.

- تحميل العجز على الصراف (عندما يكون مسئولاً عن حدوثه)

من حـ/ الصراف	××
إلى حـ/ عجز الخزينة	××

- اعتبار العجز خسارة (العجز خارج عن إرادة الصراف)

من حـ/ الأرباح والخسائر	××
إلى حـ/ عجز الخزينة	××

- **في حالة وجود زيادة بالخزينة:**
- عند اكتشاف الزيادة يتم إثباتها بالقيد التالي:

من حـ/ الخزينة ××

إلى حـ/ الزيادة في الخزينة (تحت التسوية) ××

في نهاية السنة المالية يتم إقفال الزيادة في حساب الأرباح والخسائر بالقيد المحاسبي التالي:

من حـ/ الزيادة في الخزينة (تحت التسوية)

إلى حـ/ الأرباح والخسائر

٥/٢: المراقبة الداخلية على عمليات قسم الخزينة:

نظراً لأهمية الرقابة الداخلية بالنسبة للبنوك عموماً ولقسم الخزينة على وجه الخصوص يجب مراعاة الضوابط التالية على عمليات قسم الخزينة:

١- تنظيم مواعيد فتح وإغلاق الخزينة بناءً على محضر بتوقيع رئيس الخزينة ومدير البنك، وأن يكون للخزينة مفتاحين أحدهما مع رئيس الخزينة والآخر مع شخص مسئول على أن يوضح بمحضر الفتح والغلق نوعية وفئات العملات الموجودة بالخزينة.

٢- يجب فصل عمليات الصرف عن عمليات الإيداع قدر المستطاع.

٣- يجب مطابقة ومراجعة القيود الواردة في دفاتر وارد وصادر الخزينة مع المستندات بواسطة موظفين مسئولين بالبنك للتأكد من أن المبالغ المنصرفة أو المودعة قد أثبتت فعلاً وبطريقة صحيحة مع ضبط خزائن الصادر والوارد والخزينة

العامة يومياً بمطابقة الأرصدة مع الدفاتر والسجلات وعمل جرد فعلي للخزينة.

٤- يجب ألا يكون لصرافي الوارد أو الصادر أي اتصال بدفاتر أستاذ العملاء.

٥- للتأكد من صحة الأرصدة والتأكد من الالتزام باللوائح والقوانين وتطبيق نظم البنك يجب عمل جرد دوري مفاجئ لأعمال الخزينة بواسطة الحسابات العامة.

٦- عدم اشتراك الصيارفة أو كتبة دفتر الأستاذ في تحضير أو مراجعة كشوف حسابات العملاء حيث يتم ذلك بواسطة قسم المراجعة الداخلية بالبنك.

٧- يجب على رئيس الخزينة والموظف المسئول معه أخذ الأجازة السنوية دفعة واحدة حتى يسمح للموظف البديل اكتشاف أي أخطاء أو غش ارتكبه الأخير مع إعطاء أجازات مفاجئة للعاملين بالقسم.

٨- يجب ألا يتعامل الموظفون والسعاة في تداول النقد سواء مع الخزينة أو العملاء.

تمرين:

فيما يلي العمليات التي تمت بقسم الخزينة في يوم ٢٠١٢/١٠/١ بأحد البنوك التجارية بمدينة بنها:

١- تم تمويل الخزينة العامة بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه، والرصيد الواجب الاحتفاظ به لمواجهة عمليات البنك المختلفة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه.

٢- بلغت الإيداعات النقدية بموجب إشعارات الإضافة بالحسابات الجارية والودائع لأجل ١٢٠,٠٠٠ جنيه، ٨٠,٠٠٠ جنيه على التوالي.

٣- بلغت المسحوبات النقدية بموجب إشعارات الخصم للحسابات الجارية ٦٠,٠٠٠ جنيه، وصندوق التوفير ٤٠,٠٠٠ جنيه.

٤- وفي نهاية اليوم عند جرد الخزينة اتضح أن المبلغ الموجود بالخزينة ٥٩٩,٩٥٠ جنيه.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة مع معالجة العجز بفرض أنه ناتج لظروف خارجة عن إرادة صرافو البنك.

منه	له	بيان	تاريخ
٦٠,٠٠٠		من حـ/ الخزينة	
	٦٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزي	
		(تمويل الخزينة العامة)	
١٠٠,٠٠٠		من حـ/ البنك المركزي	
	١٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		(رد الزيادة لحساب البنك لدى البنك المركزي)	

منـــه	لـــــه	بيـــــــان	تاريخ
٢٠٠,٠٠٠		من حـ/ الخزينة	
		إلى مذكورين	
	١٢٠,٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية	
	٨٠,٠٠٠	حـ/ الودائع لأجل	
		(الإيداعات النقدية)	
		من مذكورين	
٦٠,٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية	
٤٠,٠٠٠		حـ/ عملاء التوفير	
	١٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		(المسحوبات النقدية)	
٥٠		من حـ/ عجز الخزينة	
	٥٠	إلى حـ/ الخزينة	
		(إثبات عجز الخزينة)	
٥٠		من حـ/ أ. خ	
	٥٠	إلى حـ/ عجز الخزينة	
		(تحميل حـ/ أ خ بقيمة العجز في نهاية السنة المالية)	

تسوية رصيد الخزينة:

٥٠٠,٠٠٠		رصيد الخزينة
٢٠٠,٠٠٠	+	الإيداعات
٧٠٠,٠٠٠		
١٠٠,٠٠٠	-	المسحوبات
٦٠٠,٠٠٠		الرصيد الدفتري
٥٩٩,٩٥٠	(-)	الرصيد الفعلي
٥٠		عجز بالخزينة

أسئلة وتطبيقات عملية غير محلولة

١- وضح الوظائف الرئيسية للخزينة العامة؟

٢- وضح بمثال رقمي من عندك المعالجة المحاسبية لحالة وجود عجز في الخزينة العامة (اكتشاف العجز- تحميل العجز- إقفال العجز في نهاية السنة المالية).

٣- تطبيق عملي غير محلول:

فيما يلي العمليات التي تمت بقسم الخزينة في يوم ٢٠١٢/٤/٢١م بأحد البنوك التجارية:

- يتم تمويل خزينة البنك بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه، وقد اتضح لمدير البنك أن الرصيد الواجب الاحتفاظ به لمواجهة عمليات البنك ٣٥٠٠٠ جنيه.
- تم إيداع مبالغ نقدية بقسم صرافو الوارد بموجب إشعارات إضافة في كل من حساب عملاء التوفير والحسابات الجارية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه على التوالي.
- قام صرافو الصادر بسداد المبالغ المسحوبة من البنك من الحسابات الجارية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والاعتمادات المستندية بمبلغ ١٠٠٠٠ بموجب إشعارات خصم.
- في نهاية اليوم تم جرد الخزينة واتضح أن:

أ- المبالغ الموجودة بالخزينة ٤٠٠٠٠ جنيه.

ب- المبالغ الموجودة بالخزينة ٥٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة مع معالجة العجز النقدي على أساس:

١- أنه نتيجة إهمال الصراف وقد قام بدفع المبلغ.

٢- أنه نتيجة لظروف لا يستطيع الصراف التحكم فيها.

الفصل الثالث

٣/٠ التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الحسابات المصرفية

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب ما يلى:

- أنواع الحسابات الجارية.
- الإجراءات المحاسبية عند فتح الحساب الجارى للعميل – عند قبول الإيداعات نقداً وبشيكات – عند السحب التعدى من الحساب الجارى أو سحب بموجب شيكات وعند إجراء التحويل بين حسابات العملاء.
- أنواع الودائع الادخارية.
- الأحداث المالية الخاصة بعمليات الودائع الآجلة وبإخطار سابق (عمليات الإيداع / السحب / التحويل).
- الأحداث المالية الخاسة بعمليات حسابات التوفير (إيداع / سحب / تحويل).

١/٣: الحسابات الجارية Current accounts:

حددت الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية المقصود بالحساب الجاري في البنك بأنه ذلك "التعامل المخصوص بين البنك والعميل نتيجة إيداع العميل مبلغاً من المال في خزانة البنك أو فتح اعتماد من البنك بمبلغ معين يسحب منه تباعاً ويصبح للعميل الحق في سحب كل المبلغ أو بعضه عن طريق استخدامه في صورة تبادل وتشابك وبمعنى أن يقوم كل من الطرفين بدور الدافع أحياناً والقابض أحيانا أخرى".

وبناءً على ذلك يمكن تقسيم الحسابات الجارية إلى نوعين هما:

أ) الحسابات الجارية الدائنة Credit current accounts:

الحساب الجاري للعميل هو عقد بمقتضاه يودع العميل (شخصاً طبيعياً أو معنوياً) مبلغاً من المال في حساب لدى البنك ويحق له سحب كل المبلغ أو بعضه عن طريق الشيكات أو أذون الصرف. ولا يحق للعميل القيام بالسحب من هذا الحساب إلا إذا كان رصيده يسمح بذلك. هذا وتمثل الحسابات الجارية الدائنة ودائع تحت الطلب لدى البنك والتي تمثل التزاماً على البنك تجاه العملاء، وبذلك يكون رصيد الحساب دائناً باستمرار.

وعادة لا يحتسب البنك عن الحسابات الجارية الذاتية أية فوائد بل يخصم منها عمولة ومصاريف البنك.

من الناحية المحاسبية فإن أهم الإجراءات التي لها صدى محاسبي تشمل:

- حصول البنك على توقيع نموذجي للعميل بعد تقديمه طلب لفتح حساب جاري بالبنك.
- منح العميل بطاقة تحتوي على رقم حسابه في البنك.

ب) الحسابات الجارية المدينة Debit current account:

يقوم البنك بتقديم سلفة أو قرض للعميل تكون تحت تصرفه يستطيع أن يسحب منها وفي حدودها عن طريق الشيكات وأذونات الصرف، ويقوم البنك بتقديم هذه السلفة بضمانات مختلفة قد تكون بضمان بضاعة/ عقارات أو ممتلكات ثابتة/ محاصيل زراعية/ أوراق مالية/ أوراق تجارية/ وقد يكون الضمان شخصي أي بدون ضمان عيني.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد:

- لا يمكن أبداً أن تزيد المديونية عن قيمة السلفة أو القرض (الاعتماد) حيث أن رصيد هذا الحساب مديناً دائماً.
- يتقاضى البنك من العميل فائدة على المبالغ المسحوبة من الحساب خلال المدة المتفق عليها، وبذلك يلتزم العملاء بسداد الرصيد المدين للحساب الجاري في نهاية فترة التعاقد.

٣/ ١/ ١: المجموعة الدفترية لقسم الحسابات الجارية:

تتكون المجموعة الدفترية من الآتي:

أ- دفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية:

وفيه يتم تسجيل كافة العمليات المتعلقة بالحسابات الجارية من إيداع أو سحب أو تحويل وكذلك العمولات والمصروفات، فضلاً عن الفوائد وذلك من واقع المستندات، كما يتم الترحيل منها إلى حسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد للحسابات الجارية.

ب- دفتر الأستاذ المساعد للحسابات الجارية:

يتكون هذا الدفتر من بطاقات، وتمثل كل بطاقة في حساب لكل عميل ويتم الترحيل لهذا الدفتر من واقع العمليات المثبتة في دفتر اليومية المساعدة، ويوضح كل حساب رصيد العميل أولاً بأول.

ج- دفتر مراكز العملاء:

ويعد هذا الدفتر من الدفاتر الإحصائية، ويتم القيد في هذا الدفتر دون انتظار قيد العمليات في اليومية المساعدة، ويوضح هذا الدفتر مركز كل عميل عقب كل عملية (إيداع/ سحب/ تحويل).

٣/ ١/ ٢: الإجراءات المحاسبية في قسم الجارية:

أولاً: عند فتح الحساب الجاري للعميل:

يقوم قسم الحسابات العامة بإثبات الإيداعات النقدية في الحسابات الجارية للعملاء بدفتر الأستاذ العام، وكذلك في اليومية العامة بالقيد الآتي:

××	من حـ/ الخزينة
	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء ××

ثانياً: عند قبول الإيداعات بشيكات:

قد يقوم أحد عملاء البنك بالإيداع في شكل شيكات مسحوبة على عملاء آخرين، وهنا يقوم العميل بتظهير الشيك للبنك تظهيراً توكيلياً، ومن الناحية المحاسبية يمكن تقسيم الشيكات من ناحية البنك المسحوب عليه كما يلي:

أ) شيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك:

وهي الشيكات التي يحصلها البنك ويضيف قيمتها للحساب الجاري للعميل وذلك خصماً من حساب جاري لعميل آخر بنفس البنك.

ويتم القيد بدفتر اليومية في قسم الحسابات العامة وذلك بعد مراجعة المستندات في قسم المراجعة كما يلي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن (المسحوب عليه)

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (المستفيد)

ب- شيكات مسحوبة على عملاء في فرع من فروع البنك:

هذه الشيكات مسحوبة على عملاء لهم حساب جاري بإحدى فروع البنك، وهنا يقوم البنك بإرسال الشيك المودع مرفق به حافظة التحصيل إلى الفرع لتحصيلها.

ومن الناحية المحاسبية يتم قيد هذه الشيكات في دفتر اليومية المركزية كالآتي:

عند استلام الشيكات من العملاء يتم إجراء قيد نظامي:

من حـ/ شيكات تحت التحصيل

إلى حـ/ مودعي شيكات تحت التحصيل

- عند إرسال الشيكات إلى الفرع بغرض التحصيل يتم إجراء قيد نظامي:

من حـ/ الفروع - شيكات تحت التحصيل

إلى حـ/ شيكات تحت التحصيل

- عند ورود إشعار الإضافة من الفرع بما يفيد التحصيل يتم إضافة القيمة إلى الحسابات الجارية للعملاء بعد خصم عمولة التحصيل كما يلي:

من حـ/ جاري الفروع

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية للعملاء

حـ/ عمولة التحصيل

- إلغاء القيد النظامي الخاص بالإرسال إلى الفروع:

من حـ/ شيكات مرسلة للتحصيل

إلى حـ/ الفروع- شيكات تحت التحصيل

- إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الشيكات:

من حـ/ مودعى شيكات تحت التحصيل

إلى حـ/ شيكات تحت التحصيل

في حالة رفض الشيك المرسل للفروع:

هنا يتم رد الشيك من الفروع إلى البنك مرفقاً به إخطار بالرفض وأسبابه، وثم يرد الشيك للعميل، وفي هذه الحالة يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الشيك للفروع

ثم إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الشيكات من العميل، وأخيراً يتم إجراء قيد بخصم عمولة التحصيل من الحساب الجاري للعميل. ويظهر قيد خصم عمولة التحصيل كأحد إيرادات البنك من حساب العميل كالآتي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة/ المدينة

إلى حـ/ عمولة التحصيل ← إيراد للبنك

ج- الشيكات المسحوبة على عملاء البنوك الأخرى:

في هذا الصدد يجب التمييز بين الشيكات المسحوبة على عملاء البنوك المشتركة في غرفة المقاصة من عدمه، [وغرفة المقاصة هي مكان لدى البنك المركزي يجتمع فيه مندوبو البنوك المشتركة لتبادل ما لديهم من شيكات].

ويجعل حساب البنك المركزي وسيطاً في عملية التسوية سواء بالإضافة أو الخصم من حسابات البنوك المشتركة في غرفة المقاصة لدى البنك المركزي، وتظهر القيود المحاسبية في اليومية المركزية كالآتي:

- عند استلام الشيكات من العملاء (قيد نظامي)

من حـ/ شيكات تحت التحصيل

إلى حـ/ مودعي شيكات تحت التحصيل

- عند إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة لدى البنك المركزي (قيد نظامي)

من حـ/ غرفة المقاصة- شيكات تحت التحصيل

إلى حـ/ شيكات مرسلة للتحصيل

- عند التحصيل يتم إثبات القيمة للحساب الجاري للعميل المستفيد بعد خصم عمولة التحصيل.

من حـ/ جاري البنك المركزي

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة/ المدينة

حـ/ عمولة التحصيل

- ثم يتم إلغاء القيود النظامية (قيد الاستلام وقيد الإرسال إلى غرفة المقاصة) بقيود عكسية.

أما في حالة رفض الشيكات يتم إلغاء القيود النظامية السابق الإشارة إليها بقيود عكسية ثم تحميل الحسابات الجارية للعملاء بقيمة عمولة التحصيل بالقيد التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة/ المدينة

إلى حـ/ عمولة التحصيل

لو كانت الشيكات المسحوبة على عملاء البنوك الأخرى غير المشتركة في غرفة المقاصة يتم إتباع الإجراءات المحاسبية التالية:

- يتم إجراء قيد نظامي عند استلام الشيك من العميل.
- يتم عمل قيد نظامي آخر عند إرسال الشيك إلى البنوك المحلية أو إلى المراسلين كما يلي:

من حـ/ البنوك المحلية (المراسلين)- شيكات تحت التحصيل

إلى حـ/ شيكات مرسلة للتحصيل

- في حالة ورود إشعار الإضافة من البنوك المحلية أو من المراسلين يتم إجراء القيد التالي:

من مذكورين

حـ/ جاري البنوك المحلية (المراسلين)

حـ/ عمولة المراسلين

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة/ المدينة

حـ/ عمولة التحصيل

- ثم يتم إلغاء القيود النظامية (قيد الاستلام+ قيد الإرسال) بقيود عكسية.

أما لو تم رفض الشيكات فيتم إتباع الإجراءات المحاسبية التالية:

- إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الشيكات من العملاء.
- إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الشيكات إلى البنوك المحلية أو المراسلين.
- تحميل حساب العميل بقيمة العمولة الخاصة بالتحصيل بموجب القيد التالي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة/ المدينة

×× إلى حـ/ عمولة التحصيل

مع ملاحظة أن جزء من هذه العمولة سوف يتم خصمها لصالح المراسلين (البنوك المحلية) بموجب القيد التالي:

من حـ/ عمولة المراسلين

إلى حـ/ المراسلين

ثالثاً: عمليات السحب في حسابات العملاء:

أ) عمليات السحب النقدي:

يتم السحب إما بشيكات يحملها العميل وتحمل اسمه ورقم حسابه أو بموجب إيصالات السحب، ويتم ذلك عن طريق قيام العميل أو المستفيد حامل الشيك بتقديم الشيك موقعاً عليه من العميل بتوقيعه النموذجي، وبموجب ذلك يقوم الموظف المختص بتحرير إذن صرف يوقعه المستفيد، ويقدم إذن الصرف مع الشيك إلى صراف الصادر الذي يقوم بصرف المبلغ بعد التحقق من صحة توقيع العميل وكفاية رصيده، ويتم بعد ذلك خصم المبلغ من حساب العميل في دفتر أستاذ العملاء.

ويتم التسجيل المحاسبي لعملية السحب على عدة مستويات:

- التسجيل في حساب العميل في دفتر أستاذ عملاء الحسابات الجارية.
- التسجيل في كشف حركة النقدية الصادرة في قسم حسابات العملاء.

- التسجيل التجميعي في كشف الحركة التجميعي للعمليات النقدية الصادرة.
- التسجيل المركزي في دفتر اليومية المركزية للبنك بموجب القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية للعملاء

إلى حـ/ الخزينة

ب) عمليات السحب بموجب شيكات:

قد تكون الشيكات مسحوبة لأمر:

١) عملاء لهم حسابات جارية بنفس البنك:

في حالة سحب الشيك من عميل له حساب جاري بالبنك لأمر عملاء لهم حسابات جارية بنفس البنك، ففي هذه الحالة يخصم قيمة الشيك من الساحب ويضاف إلى حساب المستفيد بموجب القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (الساحب)

إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (المستفيد)

٢) السحب لعملاء لهم حسابات جارية بأحد فروع البنك:

في حالة ما إذا كانت الشيكات الواردة مسحوبة لصالح عملاء بأحد فروع البنك يتم الإثبات المحاسبي كالآتي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ جاري الفروع- فرع.....

٣) السحب لعملاء لهم حسابات جارية ببنوك أخرى:

يختلف القيد المحاسبي وفقاً لاشتراك البنك في غرفة المقاصة لدى البنك المركزي من عدمه، ويتم إثبات القيد المحاسبي في كل حالة على النحو التالي:

حالة اشتراك البنوك في غرفة المقاصة:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ جاري البنك المركزي

حالة عدم اشتراك البنوك في غرفة المقاصة:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ جاري المراسلين

رابعاً: التحويلات:

في حالة طلب أحد عملاء البنك تحويل مبلغاً من حسابه الجاري لصالح حساب جاري لعميل آخر بنفس البنك يتم القيد في اليومية المركزية كالآتي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (-)

إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (+)

في حالة طلب أحد عملاء البنك تحويل مبلغاً من حسابه الجاري إلى عميل آخر في أحد فروع البنك يكون القيد المحاسبي كما يلي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ جاري الفروع

في حالة طلب أحد عملاء البنك تحويل مبلغاً من حسابه الجاري إلى عميل آخر بأحد البنوك الأخرى يكون القيد المحاسبي كما يلي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ جاري المراسلين

خامساً: العمولات والمصروفات والفوائد:

أ) العمولات والمصروفات:

يقوم البنك المركزي بتحديد نسب العمولات والمصروفات المحصلة التي تقوم البنوك التجارية بخصمها أو تحميلها من/ على الحسابات الجارية دائنة أو مدينة، ويتم قيد هذه العمولات والمصروفات باليومية المركزية على النحو التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة/ المدينة

إلى حـ/ العمولات والمصروفات المحصلة

ب) الفوائد:

والفوائد نوعان: **الأول**: فوائد دائنة وهي تمثل إيراداً للبنك، **والثاني**: فوائد مدينة وهي التي يتحملها البنك كأحد بنود المصروفات التي يتم مقابلتها بإيرادات الفترة المحاسبية، وفي هذا الصدد يجب ملاحظة ما يلي:

- غالباً لا يتم احتساب فائدة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة للعملاء حيث أنها ودائع تحت الطلب، اللهم إلا في

بعض الأحيان قد تشجع البنوك عملائها للاحتفاظ بأرصدة كبيرة بالحسابات الجارية فتحتسب فائدة على هذه الأرصدة بنسب صغيرة نسبياً. وأحياناً أخرى قد تمنح بعض البنوك الجمعيات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح معدل فائدة على أرصدة حساباتها الجارية.

- في هذه الأحوال نادرة الحدوث يقوم قسم الحسابات العامة بإضافة الفوائد المدينة (مصروف) للحساب الجاري الدائن للعميل بموجب القيد التالي:

من حـ/ الفوائد المدينة

إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

- وفي نهاية العام يتم ترحيل هذه الفوائد المدينة وتقفل في حساب الأرباح والخسائر بموجب القيد التالي:

من حـ/ الأرباح والخسائر

إلى حـ/ الفوائد المدينة

تتقاضى البنوك فائدة دائنة (إيراد للبنك) من عملائها على أرصدة حساباتهم الجارية المدينة (سلفة أو قرض) بأنواعها المختلفة حسب الضمانات المقدمة، وتسجل هذه الفوائد الدائنة في اليومية العامة (المركزية) بالقيد التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة

إلى حـ/ الفوائد المدائنة

وفي نهاية العام ترحل الفوائد الدائنة وتقفل في حساب الأرباح والخسائر كالآتي:

من حـ/ الفوائد الدائنة

إلى حـ/ الأرباح والخسائر

حالة تطبيقية رقم (١):

استخرجت البيانات التالية من دفاتر بنك القاهرة فرع بنها عن العمليات التي تمت في قسم الحسابات الجارية خلال شهر أبريل ٢٠١٤م.

١) عمليات الإيداع:

بلغت إجمالي الإيداعات من العملاء خلال الشهر ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وتفاصيلها كالآتي:

١,٤٤٠,٠٠٠	إيداعات نقدية تخص الحسابات الجارية الدائنة
٢٦٠,٠٠٠	إيداعات نقدية تخص الحسابات الجارية المدينة
٤٢٠,٠٠٠	شيكات مودعة ومسحوبة على عملاء في نفس الفرع تخص الحسابات الجارية الدائنة.
١٨٠,٠٠٠	شيكات مودعة ومسحوبة على فروع البنك، وقد ورد إشعار يفيد التحصيل وبلغت عمولة التحصيل ٤٨٠٠ جنيه علماً بأنها تخص الحسابات الجارية الدائنة.

٢) عمليات السحب:

بلغت المسحوبات النقدية خلال الشهر ١,٣٦٠,٠٠٠ جنيه يخص فيها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه للحسابات الجارية الدائنة والباقي الحسابات الجارية المدينة.

٣) التحويلات:

بلغت التحويلات خلال الشهر ١٨٠,٠٠٠ جنيه وتفاصيلها كالآتي:

٦٠٠٠٠ ج	تحويل من الحسابات الجارية الدائنة إلى الحسابات الجارية الدائنة بنفس البنك.
١١٠٠٠٠ج	تحويل من الحسابات الجارية الدائنة إلى الحسابات الجارية المدينة بنفس البنك.
١٠٠٠٠ج	تحويل من الحسابات الجارية الدائنة إلى حسابات جارية بفروع البنوك الأخرى.

٤) الفوائد والمصروفات:

بلغت الفوائد والمصروفات خلال الشهر كما يلي:

١٩٠٠ج مصروفات تخص الأرصدة المدينة.

٣١٠٠٠ ج فوائد تخص أرصدة الحسابات الجارية المدينة.

المطلوب:

١- قيود اليومية المركزية.

٢- تصوير حـ/ الحسابات الجارية الدائنة إذا علمنا أن رصيد أول المدة ٣٤٨٠٠٠٠ج.

٣- تصوير حـ/ الحسابات الجارية المدينة إذا علمت أن رصيد أول الشهر ١٩٢٠٠٠ ج.

الحل

١- قيود اليومية المركزية:

الإيداع النقدي

١,٧٠٠,٠٠٠ من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

١,٤٤٠,٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٢٦٠,٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية المدينة

الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء بنفس الفرع.

٤٢٠,٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٤٢٠,٠٠٠ إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

الإيداع بشيكات مسحوبة على فروع البنك:

قيد نظامي بالشيكات المرسلة للفرع:

١٨٠,٠٠٠ من حـ/ الفروع- شيكات برسم التحصيل

١٨٠,٠٠٠ إلى حـ/ شيكات مرسلة للتحصيل

عند ورود إشعار الإضافة بما يفيد التحصيل من الفرع.

١٨٠,٠٠٠ من حـ/ جاري الفروع

إلى مذكورين

١٧٥,٢٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٤,٨٠٠ حـ/ عمولة التحصيل

إلغاء القيد النظامي بالشيكات المسحوبة على الفرع:

١٨٠.٠٠٠ من حـ/ شيكات مرسلة للتحصيل

١٨٠.٠٠٠ إلى حـ/ الفروع- شيكات برسم التحصيل

٢- السحب النقدي:

من مذكورين

٦٠٠,٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٧٦٠,٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية المدينة

١,٣٦٠,٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

٣- التحويلات:

١٨٠,٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

٦٠,٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

١١٠,٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية المدينة

١٠,٠٠٠ حـ/ جاري الفروع

٤- الفوائد والمصروفات:

تحميل الحسابات الجارية المدينة بقيمة المصروفات والفوائد الدائنة بموجب القيد المحاسبي التالي:

٣٢,٩٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة

إلى مذكورين

١,٩٠٠ حـ/ المصروفات والعمولات

٣١,٠٠٠ حـ/ الفوائد الدائنة

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

منه		له	
٤٢٠,٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة	٣,٤٨٠,٠٠٠	رصيد ١/٤
٦٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	١,٤٤٠,٠٠٠	من حـ/ الخزينة
١٨٠,٠٠٠	إلى مذكورين	٤٢٠,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٤٣١٥٢٠٠	رصيد مرحل	١٧٥,٢٠٠	من حـ/ جاري الفروع
٥,٥١٥,٢٠٠		٥,٥١٥,٢٠٠	

رصيد منقول

حـ/ الحسابات الجارية المدينة

منه		له	
١,٩٢٠,٠٠٠	رصيد ١/٤	٢٦٠,٠٠٠	من حـ/ الخزينة
٧٦٠,٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	١١٠,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٣٢,٩٠٠	إلى مذكورين	٢,٣٤٢,٩٠٠	رصيد مرحل
٢,٧١٢,٩٠٠		٢,٧١٢,٩٠٠	

رصيد منقول

٢/٣: الودائع الادخارية:

تمثل الودائع الشق الأول من نشاط البنوك التجارية، كما تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للأموال في هذه البنوك والذي يستخدم في منح القروض للعملاء، وعلى هذا تنقسم الودائع التي تقبلها البنوك التجارية إلى الأنواع التالية:

- ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) وقد سبق تناولها.
- الودائع الآجلة/ الودائع بإخطار سابق.
- ودائع التوفير.
- شهادات الإيداع.

٣/٢/١: أنواع الودائع الادخارية:

أ) الودائع الآجلة/ الودائع بإخطار سابق:

هي الودائع التي يتركها أصحابها في البنك لفترة محددة، أو أن يكون السحب منها بإخطار سابق قبل موعد السحب بفترة يحددها البنك بالأتفاق مع العميل، ومن أهم ما يجب ملاحظته لخصائص هذه الودائع ما يلي:

- يسعى أصحاب هذه الودائع إلى تحقيق عائد من فائض أموالهم المودع كوديعة في البنك.
- سعر الفائدة على الودائع الآجلة أعلى من سعر الفائدة على ودائع التوفير.
- عند حلول أجل الوديعة (٣ سنوات- ٢٠ سنة) يمكن للمودع تصفيتها إما بسحب قيمتها نقداً أو تحويلها إلى حسابه الجاري، أو يمكنه تجديد الوديعة لفترة مماثلة إذا رغب في ذلك.
- عند سحب العميل لوديعته أو جزء منها قبل موعد استحقاقها يقوم البنك بتخفيض سعر الفائدة الممنوح عن الفترة التي مكثتها الوديعة بالبنك، وعادة ما تتم محاسبة العميل على أساس سعر الفائدة على ودائع التوفير بدلاً من سعر الفائدة على الودائع الآجلة.

ب) ودائع التوفير:

هذا النوع يشبه ودائع توفير البريد التي تديرها مكاتب البريد في مصر، فيقوم العميل عند فتحه حساب توفير يسلمه

البنك دفتر توفير مسجل فيه خانات للإيداع والسحب والرصيد، ويلاحظ على هذا النوع من الودائع ما يلي:

- يدفع البنك فائدة ثابتة على هذه الودائع وبالطبع سعر الفائدة أقل من سعر الفائدة على الودائع الآجلة حيث أنه ليس هناك قيود على السحب من تلك الودائع في أي وقت.
- تختلف ودائع التوفير عن الودائع الآجلة في جانبين:
  - **الأول:** هو أن كافة عمليات حسابات التوفير من سحب وإيداع تتم نقداً عن طريق الخزينة.
  - **الثاني:** هو أن احتساب الفوائد على حسابات التوفير يتم على أساس شهري وليس على أساس يومي، كما أن إضافة الفوائد لحساب العميل تتم في نهاية السنة المالية للبنك بالنسبة لكافة العملاء.
- تحتسب الفائدة على ودائع التوفير من الشهر التالي لشهر الإيداع لذا يفضل الإيداع في حسابات التوفير في نهاية الشهر والسحب في أول الشهر.

ج) شهادات الإيداع:

تختلف شهادات الإيداع عن الودائع الآجلة من حيث النواحي الشكلية فقط، ففي الودائع الآجلة يقوم العميل بإيداع المبلغ في حسابه باسمه ويحتسب البنك الفائدة على المبلغ المودع، وتسجيلها في نفس الحساب أو تحويلها إلى الحساب الجاري للعميل أو قد يقوم العميل بسحب الفائدة نقداً.

أما شهادات الإيداع فهي شهادة يشتريها العميل من البنك مقابل مبلغ معين ولمدة معينة، وقد يكون ملحقاً بالشهادة كوبونات مساوية في عددها لعدد فترات احتساب الفائدة، ويمكن للعميل إما الاحتفاظ بالشهادة والحضور إلى البنك- ومعه الشهادة- لصرف الفوائد عند استحقاقها، أو قد يقوم العميل بإيداع الشهادة لدى البنك لكي يقوم بحساب الفوائد المستحقة عليها وقيدها في الحساب الجاري للعميل، ومما تجدر الإشارة إليه فيما يخص شهادات الإيداع ما يلي:

- سعر الفائدة على الشهادات يفوق سعر الفائدة على ودائع التوفير كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة.
- سعر الفائدة على هذه الشهادات قد يختلف طبقاً لقيمة الشهادة وفترة استحقاقها (١٠ سنوات أو أكثر).
- هناك شكل آخر من شهادة الإيداع يسمى شهادات الادخار وهذه تناسب المودع الذي لا يرغب في إيداع أموال فترة طويلة (وعادة ما تكون فترة استحقاقها ٣ سنوات).

٢/٢/٣: الأحداث المالية الخاصة بحسابات الودائع الآجلة وبإخطار سابق:

أولاً: عمليات الإيداع:

يتم فتح حساب الوديعة لأجل ثابت أو بإخطار سابق بإحدى الطرق التالية:

أ- الإيداع النقدي:

يتم تلقي إيداعات العملاء نقداً بموجب قسائم إيداع النقود التي ترسل إلى قسم الحسابات العامة الذي يقوم بإدراجها في كشف المراجعة اليومي ومنه يتم القيد المحاسبي في دفتر اليومية المركزية.

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ الودائع لأجل/ ودائع بإخطار سابق

ب- الإيداع عن طريق التحويل:

يتم تلقي إيداعات العملاء بالتحويل من حساب العميل الجاري لدى البنك أو لدى أحد الفروع بموجب أمر تحويل إلى الوديعة لأجل.

هذا وتجري المعالجة المحاسبية باليومية العامة كما يلي:

عند إجراء التحويل من الحساب الجاري للعميل في نفس البنك:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ الودائع لأجل/ بإخطار سابق

عند إجراء التحويل من فرع آخر يجري القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ جاري الفروع

إلى حـ/ الودائع بأجل/ بإخطار سابق

ج- الإيداع بشيكات:

قد يودع أحد العملاء شيكات قد تكون مسحوبة على نفس البنك أو أحد فروعه أو بنك آخر، ويطلب تحصيلها وإيداعها في حساب الوديعة لأجل.

ويتم إثبات عملية الإيداع وفقاً للبنك المسحوب عليه الشيك، ويتم ذلك بالقيد التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية (إذا كان الشيك مسحوب على نفس البنك)
من حـ/ جاري الفروع (إذا كان الشيك مسحوب على أحد الفروع)
من حـ/ جاري المراسلين (إذا كان الشيك مسحوب على بنوك أخرى)
إلى حـ/ الودائع بأجل/ بإخطار سابق

ثانياً: الفوائد المدينة على الودائع:

هي فوائد مدينة تستحق على البنك للعملاء أصحاب الودائع لأجل/ بإخطار سابق، وعلى الرغم أن هذه الفوائد لا تستحق إلا بعد انتهاء أجل الوديعة إلا أن بعض البنوك تقوم بحساب وتسوية هذه الودائع بشكل دوري.

- عند استحقاق الفوائد في نهاية كل شهر يجري القيد المحاسبي التالي بدفتر اليومية المركزية.

من حـ/ الفوائد المدينة- (ودائع أجل/ بإخطار سابق)
إلى حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- (ودائع لأجل/ بإخطار سابق)

ويتم إقفال حـ/ الفوائد المدينة في حساب الأرباح والخسائر بينما يظهر حساب الفوائد المدينة المستحقة في قائمة المركز المالي الشهرية.

- إضافة الفوائد لحسابات العملاء كل فترة محددة وفقاً للاتفاق المسبق بين البنك والعميل، ويجري القيد التالي بدفتر اليومية المركزية:

من حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- (ودائع لأجل/ بإخطار سابق)

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

حـ/ الودائع لأجل/ بإخطار سابق

- في حالة صرف الفوائد نقداً يجري القيد التالي:

من حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- (ودائع لأجل/ بإخطار سابق)

إلى حـ/ الخزينة

- في نهاية العام يتم تحميل الفوائد المدينة على حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

من حـ/ الأرباح والخسائر

إلى حـ/ الفوائد المدينة- (ودائع لأجل/ بإخطار سابق)

ثالثاً: تصفية الوديعة (سحب الوديعة):

قد يقوم العميل باسترداد الوديعة بسحب قيمتها نقداً أو بإضافتها لحسابه الجاري. ويجري القيد المحاسبي التالي بدفتر اليومية المركزية:

من حـ/ الودائع لأجل/ بإخطار سابق

إلى مذكورين

حـ/ الخزينة

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

ويتم ترحيل طرفي القيد السابق إلى الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام.

رابعاً: تجديد الوديعة:

يقوم البنك قبل انتهاء أجل الوديعة بأسبوعين على الأقل بإخطار عملاء الودائع بأجل/ بإخطار سابق في تحديد موقفهم من التجديد من عدمه، ولا يجوز للبنك تجديد هذه الودائع ما لم يحصل من العميل على تعليمات واضحة تفيد رغبته في التجديد، ولا يتم إجراء أي قيود محاسبية تفيد عملية التجديد.

حالة تطبيقية رقم (١):

إليك بقصد العمليات التي تمت بقسم الودائع في أحد البنوك يوم ٢٠١٤/٣/٣١م:

١- أودع العميل إسلام محمود مبلغ ١٧٠٠٠ج في خزينة البنك كوديعة لمدة ٦ شهور.

٢- أودع العميل أحمد محمود وديعة بإخطار سابق مكونة من ٥٠٠٠ ج نقداً، ٤٠٠٠ج بشيك مسحوب على أحد عملاء الحسابات الجارية الدائنة بالبنك، ٣٠٠٠ج شيك مسحوب على عميل بأحد فروع البنك، علماً بأن مدة الوديعة ٩ شهور، ويتم إخطار البنك قبل إجراء عملية السحب بـ ١٥ يوم.

٣- بلغت الفوائد المستحقة على الودائع على الثلاثة شهور السابقة ١٢٠٠٠ج منها ٤٠٠٠ج تخص الودائع بإخطار سابق.

٤- تم انتهاء أجل الودائع التالية:

أ) وديعة لأجل للعميل "أيمن محمود وقيمتها ٨٠٠٠ج تم سحبها بالكامل نقداً فيما عدا ٢٠٠٠ج تم إضافتها للحساب الجاري الدائن وذلك بالإضافة إلى ٥٠٠ج فوائد.

ب) وديعة العميل عبد الرازق وقيمتها ٦٠٠٠ج وقد طلب تحويلها بالكامل لحسابه الجاري وقد تم سحب الفوائد وقدرها ٢٠٠ج نقداً.

ج) طلب العميل كريم تجديد الوديعة وقدرها ١٠٠٠٠ج لمدة ثلاثة شهور أخرى مع إضافة الفوائد وقدرها ٤٠٠ج.

المطلوب:

١- إثبات قيود اليومية اللازمة بدقة اليومية المركزية في ٢٠١٤/٣/١.

٢- تصوير حـ/ الودائع لأجل إذا علمت أن رصيده قد بلغ ١٥٠٠٠٠ ج.

الحل

١)	١٧٠٠٠		من حـ/ الخزينة
		١٧٠٠٠	إلى حـ/ الودائع لأجل
			(إثبات وديعة العميل إسلام محمود)
٢)			من مذكورين
	٥٠٠٠		حـ/ الخزينة
	٤٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٣٠٠٠		حـ/ جاري الفروع
		١٢٠٠٠	إلى حـ/ الودائع بإخطار سابق
			(قيمة ودائع العميل أحمد محمود)

٣)			من مذكورين
	٨٠٠٠		حـ/ فوائد مدينة- ودائع بأجل
	٤٠٠٠		حـ/ فوائد مدينة- ودائع بإخطار سابق
		١٢٠٠٠	إلى حـ/ الفوائد المدينة المستحقة
			(قيمة الفوائد عن الثلاثة شهور السابقة)
٤)			من مذكورين
	٨٠٠٠		حـ/ الودائع لأجل
	٥٠٠		حـ/ فوائد مدينة مستحقة للودائع
			إلى مذكورين
		٦٥٠٠	حـ/ الخزينة
		٢٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
			(إثبات وتصفية الوديعة الخاصة
			بالعميل أيمن محمود)

إثبات وتصفية الوديعة الخاصة بالعميل عبد الرازق:

		من مذكورين
٦٠٠٠		حـ/ الودائع لأجل
٢٠٠		حـ/ فوائد مدينة مستحقة للودائع
		إلى مذكورين
	٦٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٠	حـ/ الخزينة

٤٠٠		من حـ/ فوائد ودائع مستحقة
	٤٠٠	إلى حـ/ الودائع لأجل
		(إضافة قيمة الفوائد المستحقة عند
		تجديد الوديعة)

حـ/ الودائع لأجل

٨٠٠٠	إلى مذكورين	١٥٠٠٠٠	رصيد أول المدة
٦٠٠٠	إلى مذكورين	١٧٠٠٠	من حـ/ الخزينة
١٥٣٤٠٠	رصيد مرحل	٤٠٠	من حـ/ الفوائد المستحقة
١٦٧٤٠٠		١٦٧٤٠٠	

رصيد منقول

٣/٢/٣: الأحداث المالية الخاصة بنشاطات حسابات التوفير:

تساهم البنوك في تشجيع صغار المدخرين عن طريق فتح حسابات صندوق التوفير وتسليم العميل دفتر معتمد تثبت به المبالغ المودعة والمسحوبة ولا يحق للعميل أن يمتلك أكثر من دفتر في البنك الواحد، هذا فضلاً أن الفوائد عن المبالغ المودعة تحسب اعتباراً من الشهر التالي لشهر الإيداع. ولا تحتسب فوائد على المبالغ التي يتم سحبها خلال الشهر الذي تم فيه السحب، ولا يتم إضافة الفوائد على حسابات العملاء إلا في نهاية السنة المالية للبنك.

أولاً: عملية الإيداع:

عند تلقي إيداعات عملاء التوفير يكون القيد المحاسبي في دفتر اليومية العامة كما يلي:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ عملاء حسابات التوفير

ثانياً: عملية السحب:

عند قيام العملاء بالسحب من حسابات التوفير يرسل إيصال الصرف إلى الخزينة العامة في دفتر يومية الخزينة الصادر ويتم إثبات القيد المحاسبي في دفتر اليومية العامة كالآتي:

من حـ/ عملاء حسابات التوفير

إلى حـ/ الخزينة

ثالثاً: الفوائد:

تفضل بعض البنوك إثبات الفوائد المستحقة للمودعين أولاً بأول في نهاية كل شهر على ألا ترحل إلى حساباتهم ولكن تسجل في حساب وسيط (فوائد مدينة- حسابات توفير مستحقة) حتى تكون الإدارة على علم كامل بمقدار الفوائد المستحقة عليهم أولاً بأول، وفي نهاية السنة المالية ترحل هذه الفوائد إلى حسابات عملاء التوفير.

في نهاية كل شهر:

من حـ/ الفوائد المدينة- حسابات التوفير

إلى حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- حسابات التوفير

في نهاية العام يتم إضافة الفوائد إلى حسابات التوفير:

من حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- حسابات التوفير

إلى حـ/ عملاء حسابات التوفير

وفي نهاية يتم إقفال الفوائد المدينة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر كالآتي:

من حـ/ الأرباح والخسائر

إلى حـ/ الفوائد المدينة- حسابات التوفير

حالة تطبيقية رقم (٣):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية خلال شهر أبريل ٢٠١٤م، علماً بأن أرصدة أول الشهر كانت كما يلي:

الودائع لأجل ٤٥٠٠٠٠ج، الودائع بإخطار ٢٢٥٠٠٠ج، ودائع التوفير ٣٠٠٠٠٠ج.

١- إجمالي الإيداعات ٣٠٠٠٠٠ج، تتضمن ٧٥٠٠٠ج، ودائع لأجل نقداً، ١٠٠٠٠٠ج، ودائع بإخطار بشيكات على بنوك محلية، ٥٥٠٠٠ج، ودائع توفير نقداً، والباقي تحويلات من الحسابات الجارية الدائنة إلى الودائع لأجل.

٢- إجمالي المسحوبات النقدية ١٨٠٠٠٠ج، تتضمن ٦٠٠٠٠ج، ودائع لأجل، ٥٠٠٠٠ج، ودائع بإخطار والباقي من ودائع التوفير حولت إلى الحسابات الجارية.

٣- إجمالي الفوائد ٦٥٠٠٠ج، تتضمن ١٥٠٠٠ج، فوائد على الودائع لأجل حولت إلى الحسابات الجارية، ٢٠٠٠٠ج فوائد على الودائع بإخطار سحبت نقداً والباقي فوائد على ودائع التوفير أضيفت إلى الودائع ذاتها.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر اليومية المركزية.

١- إثبات الإيداعات النقدية وبشيكات والتحويلات:		
		من مذكورين
١٣٠٠٠٠		حـ/ الخزينة (٧٥٠٠٠+ ٥٥٠٠٠)
١٠٠٠٠٠		حـ/ البنوك المحلية
٧٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	١٤٥٠٠٠	حـ/ الودائع لأجل (٧٥٠٠٠+ ٧٠٠٠٠)
	١٠٠٠٠٠	حـ/ الودائع بإخطار
	٥٥٠٠٠	حـ/ عملاء حسابات التوفير
٢- إثبات المسحوبات النقدية للعملاء:		
		من مذكورين
٦٠٠٠٠		حـ/ الودائع لأجل
٥٥٠٠٠		حـ/ الودائع بإخطار
	١١٥٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
تحويلات من حسابات التوفير إلى الحسابات الجارية:		
٦٥٠٠٠		من حـ/ عملاء حسابات التوفير
	٦٥٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٣- إضافة الفوائد:		
١٥٠٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- ودائع لأجل
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
عند صرف الفوائد نقداً:		
٢٠٠٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- ودائع بإخطار
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
عند إضافة الفوائد لحسابات التوفير:		
٣٠٠٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة المستحقة- حسابات التوفير
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ عملاء حسابات التوفير

أسئلة وتطبيقات غير محلولة

١- وضح الفرق بين الحسابات الجارية الدائنة والحسابات الجارية المدينة؟

٢- ما هي أنواع الودائع الادخارية؟

حالات تطبيقية غير محلولة:

حالة (١):

فيما يلي العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية خلال شهر أغسطس ٢٠١٢.

أولاً: قسم الحسابات الجارية:

١- بلغت جملة الإيداعات النقدية في حسابات العملاء ٨٠٠٠٠ج، منها ٣٠٠٠٠ج إيداعات عملاء الحسابات الجارية الدائنة والباقي إيداعات الحسابات الجارية المدينة.

٢- بلغت جملة مسحوبات العملاء بشيكات وبإيصالات ٤٠٠٠٠ج، منها ١٠٠٠٠ج مسحوبات نقدية لعملاء الحسابات الجارية الدائنة والباقي مسحوبات عملاء الحسابات الجارية المدينة.

٣- بلغت جملة الإيداعات النقدية لحساب الفروع ٤٠٠٠ج.

ثانياً: قسم الودائع لأجل:

١- بلغت جملة إيداعات عملاء الودائع لأجل ٤٠٠٠٠ج منها إيداعات نقدية منها إيداعات نقدية ٢٠٠٠٠ج، والباقي خصماً على حسابات العملاء طرف البنك.

٢- بلغت جملة مسحوبات العملاء من الودائع لأجل التي حل أجلها ٢٠٠٠٠ج منها ١٢٠٠٠ج سددت نقداً، والباقي أضيف إلى الحسابات الجارية للعملاء.

٣- جملة الفوائد المستحقة لعملاء الودائع لأجل ٤٠٠ج سدد منها نقداً ٢٥٠ج، والباقي أضيف للحسابات الجارية لعملاء الودائع لأجل طرف البنك.

ثالثاً: قسم حسابات التوفير:

١- جملة الإيداعات النقدية لعملاء التوفير ٢٠٠٠٠ج، منها ٨٠٠٠ج لعملاء توفير الفروع الأخرى.

٢- المسحوبات النقدية ٦٠٠٠ج منها ٢٠٠٠ج لعملاء التوفير بالفروع الأخرى، وقد بلغت الفوائد المستحقة لعملاء التوفير عن الشهر الحالي ٤٠٠٠ج، وقد سجلت بحساباتهم.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة في دفتر اليومية المركزية للبنك.

حالة رقم (٢):

فيما يلي بعض العمليات المالية التي تمت في أحد البنوك التجارية بقسم الحسابات المصرفية خلال شهر يناير ٢٠١٢م.

١- بلغت الإيداعات النقدية خلال الشهر ١٠٠٠٠٠٠ج بيانها كالآتي: ٤٩٠٠٠٠ج لصالح عملاء الحسابات الجارية

الدائنة، ١١٠٠٠٠ج لصالح عملاء الحسابات الجارية المدينة، ١٠٠٠٠٠ج لصالح عملاء الودائع لأجل، ١٥٠٠٠٠ج لصالح عملاء ودائع بإخطار سابق، والباقي لصالح عملاء حسابات التوفير.

٢- المسحوبات النقدية وبشيكات ٦٢٠٠٠٠ج منها ٣٥٠٠٠٠ج من الحسابات الجارية الدائنة ١٥٠٠٠٠ج من الحسابات الجارية المدينة، ٤٠٠٠٠ ودائع لأجل انتهت مدتها، ٦٠٠٠٠ج ودائع بإخطار سابق، والباقي من حسابات عملاء التوفير.

٣- التحويلات:

بلغت جملة أوامر التحويلات من الحسابات الجارية الدائنة ٦٨٠٠٠٠ج بيانها كما يلي: ٢٨٠٠٠٠ج محولة للحسابات الجارية الدائنة ٢٥٠٠٠٠ج محولة للحسابات الجارية المدينة، ٩٠٠٠٠ج محولة لحسابات الودائع لأجل والباقي محول لحسابات الودائع بإخطار سابق.

٤- الفوائد المصروفات:

بلغت المصروفات المستحقة عن شهر يناير ٣٦٠٠٠ج فوائد مستحقة لحساب الودائع لأجل، ٢٢٠٠٠ج فوائد مستحقة لحساب الودائع بإخطار سابق، ٦٠٠٠ج فوائد مستحقة لعملاء حسابات التوفير.

كما بلغت الفوائد التي أضيفت إلى حسابات العملاء ٣٣٠٠٠ج لحساب عملاء الودائع لأجل، ٢٨٠٠٠ج لحساب عملاء الودائع بإخطار سابق، ١٢٠٠٠ج لحساب عملاء التوفير.

هـذا وقـد بلغـت المصـروفات المحصـلة علـى عمـلاء الحسـابات الجاريـة الدائنـة ٢٠٠٠ج وعلـى عمـلاء الحسـابات الجارية المدينة ١٥٠٠ج.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر اليومية المركزية للبنك.

حالة رقم (٣):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الحسابات المصرفية ببنك مصر- فرع بنها خلال شهر أبريل ٢٠١٢م.

١- إجمالي الإيداعات ٣٨٠٠٠٠ج منها ١٠٠٠٠٠ج ودائع لأجل بشيكات على عملاء بنوك محلية، ٩٥٠٠٠ج ودائع بإخطار سابق نقداً، ٨٠٠٠٠ج ودائع لعملاء التوفير نقداً والباقي تحويلات من الحسابات الجارية الدائنة إلى الودائع بأجل.

٢- إجمالي المسحوبات النقدية ١٦٠٠٠٠ج منها ٦٠٠٠٠ج ودائع لأجل ٩٠٠٠٠ج ودائع بإخطار سابق والباقي من ودائع التوفير.

٣- إجمالي الفوائد ٦٥٠٠٠ج منها ٢٠٠٠٠ج فوائد على الودائع لأجل سددت نقداً، ٣٠٠٠٠ فوائد الودائع بإخطار سابق حولت إلى الحسابات الجارية والباقي فوائد على ودائع التوفير أضيفت إلى الودائع ذاتها.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في اليومية المركزية للبنك.

حالة رقم (٤):

فيما يلي بيان بالعمليات المالية التي تمت بقسم الحسابات المصرفية ببنك القاهرة فرع بنها خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣م.

أولاً: عمليات الإيداع:

بلغت جملة الإيداعات المودعة من العملاء خلال الشهر ٢,٤٥٠,٠٠٠ج بيانها كالآتي: ٤٥٠٠٠٠ج إيداعات نقدية تخص الحسابات الجارية الدائنة، ٢٠٠٠٠٠ج إيداعات نقدية تخص الحسابات الجارية المدينة، ٣٠٠٠٠٠ج شيكات مودعة مسحوبة على عملاء في نفس الفرع وتخص عملاء الحسابات الجارية الدائنة، ٦٠٠٠٠٠ج شيكات مودعة مسحوبة على فروع البنك، وقد وردت إشعارات من الفروع تفيد تحصيلها وبلغت عمولة التحصيل ٥٠٠ج تخص الفرع منها ١٥٠ج وهذه الشيكات تخص الحسابات الجارية الدائنة، والباقي شيكات مودعة مسحوبة على بنوك أخرى خارج المدينة (بنوك غير مشتركة في غرفة المقاصة) وقد وردت إشعارات إضافة تفيد تحصيلها من المراسلين علماً بأن عمولة التحصيل ٦٠٠ج منها ٢٥٠ج عمولة المراسلين.

ثانياً: عمليات السحب:

بلغت المسحوبات النقدية خلال الشهر ٩٠٠٠٠٠ج منها ٥٠٠٠٠٠ج تخص الحسابات الجارية الدائنة والباقي يخص الحسابات الجارية المدينة.

ثالثاً: التحويلات:

أ- أصدر العملاء أوامر تحويل للبنك ووردت إشعارات الإضافة لهذه التحويلات على النحو التالي: ٩٠٠٠٠ج طلبات تحويل من الحسابات الجارية الدائنة منها ٤٥٠٠٠ج لعملاء لهم حسابات جارية دائنة في نفس البنك، ٢٥٠٠٠ج لعملاء لهم حسابات جارية مدينة في نفس البنك، ٢٠٠٠٠ج لعملاء لهم حسابات جارية بفروع البنك الأخرى، وقد تم تنفيذ جميع طلبات التحويل وبلغت عمولة التحويل ٤٠٠ج خصمت من الحسابات الجارية للعملاء طالبي التحويل.

ب- وردت إشعارات إضافة لحساب عملاء البنك بمبلغ ٦٠٠٠٠ج منها ٤٠٠٠٠ج من فروع البنك الأخرى لحساب الحسابات الجارية الدائنة، ٢٠٠٠٠ج من البنوك المحلية الأخرى لحساب الحسابات الجارية المدينة.

رابعاً: الفوائد والمصروفات:

بلغت الفوائد والمصروفات خلال الشهر ٥٠٠ج فوائد دائنة على أرصدة الحسابات الجارية المدينة، ٢٠٠ج مصروفات تخص الحسابات الجارية المدينة، ٣٥٠ج مصروفات تخص الحسابات الجارية الدائنة.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر اليومية المركزية للبنك.

٢- تصوير حـ/ الحسابات الجارية الدائنة علماً بأن رصيد أول المدة ٦٥٠٠٠٠ج، وتصوير حـ/ الحسابات الجارية المدينة ورصيد أول المدة ٤٥٠٠٠٠ج.

الفصل الرابع

٤/٠ التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الأوراق التجارية

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب ما يلى:

- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء وسواء بمقر البنك أو بمقر الفروع أو المراسلين.
- خصم الأوراق التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزى.
- التسليف بضمان الأوراق التجارية.

يتولى قسم الأوراق التجارية ممارسة المهام والنشاطات التالية:

١/٤: تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء:

يتولى البنك عن طريق قسم الأوراق التجارية مهام تحصيل الكمبيالات والسندات الإذنية لصالح العملاء، نظير عمولة تحصيل تخصم من حساب العميل طرف البنك، وفي سبيل تنظيم عملية التحصيل يقوم البنك بإجراء مجموعة من القيود النظامية حسب حالة الأوراق المقدمة للتحصيل ومكان التحصيل على النحو التالي:

يقوم قسم الحسابات العامة بتسجيل الأوراق التجارية المستلمة من العملاء والمقدمة للتحصيل في اليومية المركزية بموجب القيد ا لنظامي التالي:

من حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل

وهذه الكمبيالات يتقاضى البنك عنها عمولة تحصيل يخصمها من حسابات العملاء بموجب القيد التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية للعملاء/ الخزينة

إلى حـ/ عمولة تحصيل كمبيالات

١/١/٤: تحصيل الكمبيالات بمقر البنك:

قبل ميعاد الاستحقاق الكمبيالات بفترة كافية يخطر البنك المسحوب عليهم الكمبيالات التي في حيازته بميعاد

الاستحقاق طالباً منهم التقدم للسداد في خزينة البنك، وعندما يتم التحصيل يقوم البنك بإثبات ذلك كما يلي:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (المستفيد)

أو إلى حـ/ أمانات تحصيل كمبيالات (إذا كان المستفيد ليس له حساب جاري بالبنك)

ثم يتم إلغاء قيد استلام الكمبيالات بمناسبة التحصيل بالقيد التالي:

من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل

إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

وعندما يتقدم العميل الذي ليس له حساب جاري لصرف مبلغ الأمانة يكون القيد:

من حـ/ أمانات تحصيل كمبيالات

إلى حـ/ الخزينة

٤/١/٢: حالة رفض الكمبيالات في موعد استحقاقها:

في حالة رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالة فإن على البنك إخطار صاحب الورقة (الكمبيالة) وردها إليه ويتم إلغاء القيود النظامية مع تحميل العميل بمصاريف البروتستو، ويتم إثبات القيود اللازمة بقسم الحسابات العامة الذي يقوم بالتسجيل في دفتر اليومية العامة على النحو التالي:

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الكمبيالات:

من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل

إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

إثبات قيام البنك بسداد مصروفات البروتستو:

من حـ/ مصاريف البروتستو

إلى حـ/ الخزينة

تحميل العميل بقيمة مصروفات وعمولة البروتستو:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (المستفيد)

إلى مذكورين

حـ/ مصاريف البروتستو

حـ/ عمولة البروتستو

٤/١/٣: تحصيل الأوراق التجارية بمعرفة الفروع أو المراسلين:

في حالة وجود المسحوب عليه الكمبيالة في أحد المدن غير المدينة التي يوجد بها مقر البنك المقدمة إليه الكمبيالة للتحصيل، يقوم البنك بإرسال الكمبيالة إلى فرع البنك أو إلى أحد المراسلين لتحصيلها ويتم ذلك قبل تاريخ الاستحقاق بوقت كافي.

وتتم المعالجة المحاسبية لعملية التحصيل في غير مقر البنك على النحو التالي:

إرسال الكمبيالة إلى الفـروع أو المراسـلين للتحصـيل (قيـد نظامي):

من حـ/ الفروع (المراسلين)- كمبيالات برسم التحصيل

إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

عند تحصيل الكمبيالة وقيام المسحوب عليه بسدادها إلى الفروع أو المراسلين يكون القيد:

من مذكورين

حـ/ المراسلين (الفروع)

حـ/ عمولة المراسلين (عمولة الفروع)

إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (المستفيد)

أو إلى حـ/ أمانات تحصيل كمبيالات (لو كان المستفيد ليس لديه حساب جاري بالبنك)

ثـم يـتم إلغـاء القيـود النظاميـة (قيـد الاسـتلام + قيـد الإرسال).

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الكمبيالات:

من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل

إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسـال الكمبيـالات للفـروع أو المراسلين:

من حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

إلى حـ/ الفروع (المراسلين)- كمبيالات برسم التحصيل

٤/١/٤: رفض الأوراق التجارية المرسلة للفروع أو المراسلين:

عندما يرفض المسحوب عليهم سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق للفرع أو المراسلين، يستلم البنك إخطارات الفروع أو المراسلين بما يفيد الرفض وإشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل ومصاريف البروتستو مرفقاً بها الكمبيالات المرفوضة، يقوم البنك بإعادة الكمبيالات للعميل صاحب الكمبيالة وخصم قيمة مصروفات البروتستو من حسابه، وتجري المعالجة المحاسبية بموجب القيود التالية:

تحميل العميل (المستفيد) بقيمة مصروفات البروتستو التي دفعها الفرع أو المراسل:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ جاري الفروع (المراسلين)

إثبات المستحق للفروع أو المراسلين بنصيبهم من عمولة التحصيل التي تم خصمها من العملاء.

من حـ/ عمولة المراسلين (الفروع)

إلى حـ/ المراسلين (الفروع)

ثم يتم إلغاء القيود النظامية الخاصة بالاستلام والإرسال للفروع أو المراسلين بقيود عكسية.

حالة تطبيقية محلولة رقم (١):

استخرجت البيانات التالية من دفاتر قسم الكمبيالات ببنك مصر فرع بنها خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس ٢٠١٢.

١- بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل ٧٢٠٠٠ج منها ٣٠٠٠٠ج أوراق خاصة لعملاء الحسابات الجارية الدائنة.

٢- تم تحصيل كمبيالات لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة نقداً بمبلغ ٢٥٠٠٠ج، ٣٠٠٠٠ج من الحسابات الجارية الدائنة، كما بلغت الأوراق المرفوضة ١٠٠٠٠ج تم عمل البروتستو اللازم والذي تكلف ٢٠ج وتم خصمها من الحسابات الجارية للعملاء.

٣- تم إرسال كمبيالات قيمتها ٣٠٠٠٠ج للفروع لتحصيلها، ٣٠٠٠٠ج للمراسلين لقرب ميعاد استحقاقها (تاريخ الاستحقاق نهاية أغسطس).

٤- بلغت قيمة إشعارات الإضافة المرسلة من الفروع ٣٠٠٠٠ج عن كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيدت لحساب الحسابات الجارية الدائنة، كما بلغت الكمبيالات المحصلة عن طريق المراسلين ٢٢٠٠٠ج والكمبيالات المرفوضة ٨٠٠٠ج تم عمل إجراءات البروتستو تكلفت مبلغ ١٦٠ج علماً بأن هذه الكمبيالات تخص عملاء الحسابات الجارية الدائنة.

المطلوب:

قيد العمليات سالفة الذكر في دفتر اليومية المركزية إذا علمت أن:

- عمولة البنك تحسب بواقع ٣٪ ومصروفات التحصيل ٢٪.
- تتقاضى الفروع والمراسلين تصف هذه العمولة من البنك.

الحل

١- عند استلام الكمبيالات من العميل بغرض تحصيلها (قيد نظامي):

٧٢٠٠٠		من حـ/ كمبيالات برسم التحصيل
	٧٢٠٠٠	إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل

خصم عمولة ومصاريف التحصيل من حساب العميل:

٢٧٥٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	١٦٥٠	حـ/ عمولة تحصيل كمبيالات
	١١٠٠	حـ/ مصروفات التحصيل

٢- إثبات تحصيل الكمبيالات:

		من مذكورين
٢٥٠٠٠٠		حـ/ الخزينة
٣٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (المسحوب عليه)
	٥٥٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (للمستفيد)

سداد مصروفات البروتستو:

٢٠		من حـ/ مصاريف البروتستو
	٢٠	إلى حـ/ الخزينة

تحميل العميل (المستفيد) بقيمة مصروفات البروتستو + عمولة ومصروفات التحصيل:

٧٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٢٠	حـ/ مصروفات البروتستو
	٣٠	حـ/ عمولة التحصيل ١٠٠٠٠ × ٣٪
	٢٠	حـ/ مصاريف التحصيل ١٠٠٠٠ × ٢٪

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الكمبيالات (المحصلة والمرفوضة):

٦٥٠٠٠		من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
	٦٥٠٠٠	إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

٣- إرسال الكمبيالات للفروع والمراسلين بغرض التحصيل:

من مذكورين

٣٠٠٠٠		حـ/ الفروع- كمبيالات برسم التحصيل
٣٠٠٠٠		حـ/ المراسلين- كمبيالات برسم التحصيل
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

تحميل كل من الفروع والمراسلين بالكمبيالات المحصلة بعد خصم عمولة ومصاريف التحصيل:

من مذكورين

٢٩٥٥٠		حـ/ جاري الفروع
٢١٦٧٠		حـ/ جاري المراسلين
٧٨٠		حـ/ عمولة تحصيل الكمبيالات (٤٥٠+ ٣٣٠)
	٥٢٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (المستفيد)

تحميل العميل بقيمة البروتستو المسدد عن طريق المراسلين:

١٦٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١٦٠	إلى حـ/ جاري المراسلين

إثبات نصيب المراسلين من العمولة للكمبيالات المرفوضة:

١٢٠		من حـ/ عمولة المراسلين
	١٢٠	إلى حـ/ إلى حـ/ جاري المراسلين

إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الكمبيالات (المحصلة والمرفوضة):

٦٠٠٠٠		من حـ/ كمبيالات برسم التحصيل
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الفروع- كمبيالات برسم التحصيل
	٣٠٠٠٠	حـ/ المراسلين- كمبيالات برسم التحصيل

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الكمبيالات (المحصلة والمرفوضة):

٦٠٠٠٠		من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ كمبيالات برسم التحصيل

٢/٤: خصم الأوراق التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي:

قد يقوم المستفيد ببيع الورقة التجارية للبنك والحصول على صافي قيمتها الحالية قبل تاريخ الاستحقاق وذلك مقابل نقل ملكية الورقة (تظهيرها) إلى البنك، ويطلق على الفرق بين القيمة الاسمية للورقة والقيمة الحالية لها قبل تاريخ الاستحقاق اسم "الأجيو الدائن"، ويتكون هذا الأجيو من الفائدة (والتي تحسب على القيمة الاسمية للورقة بسعر الخصم المتفق عليه عن المدة من تاريخ خصمها حتى تاريخ استحقاقها) والعمولة (وتشمل مقابل ما يتحمله البنك من مصاريف تحصيل الورقة، وكذلك مقابل المخاطر التي يتعرض لها البنك لو رفض المسحوب عليه سدادها).

من الضروري أن يقوم البنك بالتأكد من عدم صورية الورقة واستيفائها لكافة الشروط القانونية، كما يتحرى البنك عن مركز العميل المالي وسمعته وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بعدم تحصيل الورقة في موعد استحقاقها.

٤/٢/١: خصم الورقة التجارية للعملاء:

تقوم البنوك التجارية بخصم (قطع) الكمبيالات لصالح العملاء، فيستطيع العميل الحصول على النقدية الحاضرة لتيسير نشاطه دون الانتظار حتى تاريخ استحقاق الورقة، ويتمثل عائد البنك نظير قيامه بخصم هذه الكمبيالات في الأجيو الدائن.

عند الموافقة على خصم الورقة:

يقوم البنك بسداد قيمتها الصافية نقداً أو بالإضافة إلى حساب العميل الجاري بموجب القيد التالي:

من حـ/ كمبيالات مخصومة

إلى مذكورين

حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للمستفيد)

حـ/ الأجيو الدائن

٤/٢/٢: التصرف في الكمبيالات المخصومة:

قد يسلك البنك أحد طريقين للتصرف في الورقة التجارية المخصومة والتي أصبحت بعد الموافقة على خصمها ملكاً للبنك وهما:

١- الاحتفاظ بالكمبيالة حتى تاريخ استحقاقها وتحصيلها:

أ) حالة لو كان المسحوب عليه الورقة في نفس بلد البنك:

يقوم البنك بإخطار المسحوب عليه قبل موعد استحقاق الورقة- وعندما يتم التحصيل يكون القيد:

من حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للمسحوب عليه)

إلى حـ/ كمبيالات مخصومة

أما لو تم رفض سدادها يتخذ البنك الإجراءات القانونية التي تثبت ذلك مع إخطار الصاحب الأصلي للكمبيالة وتحميله بقيمة الكمبيالة المرفوضة بالإضافة على مصروفات البروتستو، ويتم إثبات ذلك على النحو التالي:

- **إثبات سداد مصروفات البروتستو:**

من حـ/ مصاريف البروتستو

إلى حـ/ الخزينة

- **تحميل العميل بقيمة الكمبيالة المخصومة + مصاريف البروتستو:**

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

حـ/ كمبيالات مخصومة

حـ/ مصروفات البروتستو

ب) لو كان المسحوب عليه الورقة في غير بلد مقر البنك:

في هذه الحالة يتم إرسال الكمبيالة المخصومة للفروع أو المراسلين بقيد نظامي كما يلي:

من حـ/ الفروع (المراسلين)- كمبيالات مخصومة برسم التحصيل ××

إلى حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل ××

- **عند استلام إشعار إضافة من الفروع او البنوك المحلية بما يفيد التحصيل يكون القيد:**

من مذكورين

حـ/ جاري الفروع (المراسلين)

حـ/ عمولة تحصيل الكمبيالات

إلى حـ/ كمبيالات مخصومة

- **إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الكمبيالات للفروع (المراسلين) بموجب القيد التالي:**

من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

إلى حـ/ الفروع (المراسلين) كمبيالات مخصومة برسم التحصيل

في حالة رفض الكمبيالات المرسلة للفروع والمراسلين:

يقوم الفرع أو المراسل بإخطار البنك ويقوم بإثبات التوقف عن السداد وسداد مصاريف البروتستو، ثم تحميل العميل بقيمة الكمبيالة المرفوضة بالإضافة إلى مصاريف البروتستو، مع إثبات دائنيه الفرع أو المراسل بقيمة عمولة التحصيل ومصاريف البروتستو، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

تحميل العميل بقيمة الورقة المرفوضة + مصاريف البروتستو:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

حـ/ كمبيالات مخصومة

حـ/ جاري الفروع (المراسلين) [بقية مصروفات البروتستو + عمولة التحصيل]

- **إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الورقة للفروع (أو المراسلين):**

من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

إلى حـ/ الفروع (المراسلين) كمبيالات مخصومة برسم التحصيل

٢- إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي:

تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي في حالة احتياجها للسيولة النقدية العاجلة، ويحصل البنك التجاري على القيمة الحالية للكمبيالة مقابل تنازله عن جزء من القيمة الاسمية للورقة لصالح البنك المركزي، ويطلق على الجزء المتنازل عنه اسم "الأجيو المدين".

إثبات إعادة خصم الكمبيالة لدى البنك المركزي:

من مذكورين

حـ/ جاري البنك المركزي

حـ/ الأجيو المدين

إلى حـ/ كمبيالات مخصومة

- **وعند حلول تاريخ استحقاق الورقة، يقوم البنك المركزي بإخطار المسحوب عليه بالسداد.**

أ- حالة سداد الورقة في تاريخ استحقاقها:

لا يتم إجراء أي قيود يومية في دفاتر البنك التجاري.

ب- حالة التوقف عن السداد:

يقوم البنك المركزي بعمل البروتستو وإخطار البنك التجاري الذي يقوم بدوره بتحميل العميل بقية الورقة

المرفوضة بالإضافة إلى مصروفات البروتستو وإثبات دائنية البنك المركزي بموجب القيد التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى حـ/ البنك المركزي

حالة تطبيقية محلولة رقم (٢):

الآتي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية بالبنك الأهلي فرع مصر الجديدة خلال شهر إبريل ٢٠١٢م.

١- بلغت قيمة الكمبيالات التي خصمها العملاء خلال الشهر ٤٠٠٠٠٠ج، سدد البنك لهم ١٤٠٠٠٠ج نقداً وأضاف الباقي لحساباتهم الجارية بعد خصم أجيو ٢٤٠٠٠ج.

٢- بلغت قيمة الأوراق التجارية المخصومة التي تم تحصيلها نقداً خلال الشهر ١٢٠٠٠٠ج، وقد رفض المسحوب عليهم سداد ما قيمته ١٥٠٠٠ج، اتخذ البنك الإجراءات القانونية وسدد مصاريف البروتستو ١٢٠ج، وقد خصم البنك قيمة الأوراق المرفوضة ورسوم البروتستو من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

٣- بلغت قيمة الأوراق المعاد خصمها لدى البنك المركزي ٣٠٠٠٠٠ج وبلغ متوسط سعر الخصم ٥٪، وقد تم تحصيل ما قيمته ٢٦٠٠٠٠ج ورفض المسحوب عليهم الباقي، وبلغت مصاريف البروتستو التي سددها البنك المركزي ٢٥٠ج.

٤- بلغت قيمة الأوراق التجارية المخصومة التي أرسلت للفروع لتحصيلها ١١٠٠٠٠ج، وقد وردت إشعارات إضافة من الفرع تفيد تحصيل ما قيمته ٨٥٠٠٠ج ورفض المسحوب عليهم الباقي، وقد بلغت رسوم البروتستو التي سددها الفرع ١٠٠ج، وعمولة الفرع ٣٠٠ج، وقد رجع البنك على عملائه وحصل منهم قيمة الأوراق المرفوضة ورسوم البروتستو نقداً.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر البنك.

٢- تصوير حـ/ كمبيالات مخصومة علماً بأن رصيد أول الشهر ٣٧٠٠٠٠ج.

الحل

١- عند خصم الكمبيالات:

٤٠٠٠٠٠		من حـ/ كمبيالات مخصومة
		إلى مذكورين
	١٤٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
	٢٣٦٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٢٤٠٠٠	حـ/ الأجيو الدائن

٢- تحصيل الكمبيالات نقداً:

١٢٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ كمبيالات مخصومة

عند سداد مصروفات البروتستو:

١٢٠		من حـ/ مصروفات البروتستو
	١٢٠	إلى حـ/ الخزينة

تحميل العميل بقيمة الكمبيالات المرفوضة + مصروفات البروتستو:

١٥١٢٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	١٥٠٠٠	حـ/ كمبيالات مخصومة
	١٢٠	حـ/ مصروفات البروتستو

٣- عند إعادة الخصم لدى البنك المركزي:

		من مذكورين
٢٨٥٠٠٠		حـ/ جاري البنك المركزي
١٥٠٠٠		حـ/ الأجيو المدين
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ كمبيالات مخصومة

إثبات رفض الكمبيالات وتحميل العميل بقيمتها + مصاريف البروتستو:

٤٠٢٥٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٢٥٠	إلى حـ/ جاري البنك المركزي

٤- عند إرسال الكمبيالات المخصومة للفروع لتحصيلها (قيد نظامي):

١١٠٠٠٠		من حـ/ الفروع- كمبيالات مخصومة برسم التحصيل
	١١٠٠٠٠	إلى حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

عند تحصيل الكمبيالات المخصومة وورود إشعار الإضافة من الفرع:

من مذكورين

٨٤٧٠٠ حـ/ جاري الفروع

٣٠٠ حـ/ عمولة تحصيل الكمبيالات (عمولة الفرع)

٨٥٠٠٠ إلى حـ/ كمبيالات مخصومة

إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق المحصلة:

٨٥٠٠٠ من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

٨٥٠٠٠ إلى حـ/ الفروع- كمبيالات مخصومة برسم التحصيل

إثبات رفض الأوراق المرسلة للفروع وتحصيل قيمتها من العملاء نقداً:

٢٥١٠٠ من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

٢٥٠٠٠ حـ/ كمبيالات مخصومة

١٠٠ حـ/ جاري الفروع

إلغاء القيد النظامي بما يفيد رفض الأوراق وإعادتها للعملاء:

٢٥٠٠٠ من حـ/ كمبيالات مخصومة برسم التحصيل

٢٥٠٠٠ إلى حـ/ الفروع- كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

حـ/ كمبيالات مخصومة

منه			له
٣٧٠٠٠٠	رصيد أول الشهر	١٢٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة
٤٠٠٠٠٠	إلى مذكورين	١٥٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		٣٠٠٠٠٠	من مذكورين
		٨٥٠٠٠	من مذكورين
		٢٥٠٠٠	من حـ/ الخزينة
		٢٢٥٠٠٠	رصيد مرحل
٧٧٠٠٠٠		٧٧٠٠٠٠	
٢٢٥٠٠٠	رصيد منقول		

٣/٤: التسليف بضمان الأوراق التجارية:

تقوم البنوك التجارية بتقديم سلف أو قروض لعملائها بضمان الأوراق التجارية، وتظل الكمبيالات المقدمة كضمان للبنك ملكاً للعميل، ويقوم البنك بالتسليف في حدود تتراوح ما بين ٥٠٪- ٩٠٪ من القيمة الاسمية للأوراق المقدمة كضمان للبنك حسب درجة جودة الكمبيالات المقدمة كضمان.

١/٣/٤: المعالجة المحاسبية للكمبيالات المقدمة لضمان:

- **عند استلام الكمبيالات كتابية أو ضمان يكون القيد: (قيد نظامي):**

من حـ/ كمبيالات برسم التأمين

إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

- **قد يصرف القرض في شكل سلفة أو في شكل اعتماد على النحو التالي:**

أ- عند صرف القرض في شكل سلفة:

يتم سداد قيمة السلفة بالكامل للعميل بعد خصم الفوائد والعمولة المستحقة إما نقداً أو يتم إضافتها إلى الحساب الجاري للعميل بالقيد التالي:

من حـ/ سلف بضمان كمبيالات

إلى مذكورين

حـ/ الفوائد الدائنة

حـ/ عمولة التحصيل

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (الخزينة)

- **عند استلام كمبيالات جديدة بدلاً من المرفوضة التي أعيدت إلى العميل (قيد نظامي):**

من حـ/ كمبيالات برسم التأمين

إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

- **حالة سداد العميل قيمة الأوراق المرفوضة:**

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ سلف بضمان كمبيالات

في تاريخ استحقاق السلفة يقوم العميل بسداد قيمتها واستلام الأوراق المودعة كضمان بالبنك على النحو التالي:

عند تحصيل قيمة السلفة:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ سلف بضمان كمبيالات

- **رد الأوراق المودعة كضمان للعميل (إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق):**

من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

إلى حـ/ كمبيالات برسم التأمين

ب- عند صرف القرض في شكل اعتماد:

في هذه الحالة يتم فتح حساب جاري مدين باسم العميل المقترض وتحتسب الفوائد على مسحوبات العميل فقط وليس على القيمة التسليفية.

- **عند قيام العميل بالسحب من الاعتماد (حساب جاري مدين بضمان كمبيالات):**

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

إلى حـ/ الخزينة

- **حالة تحصيل الكمبيالات المودعة كضمان في تاريخ استحقاقها:**

يقوم البنك بخصم قيمة السلفة من قيمة الكمبيالات المحصلة والباقي يتم إيداعه حساب العميل أو كأمانات لحين صرفها كما يلي:

من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

حـ/ سلف بضمان كمبيالات (قيمة السلفة)

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (حـ/ أمانات سلف بضمان كمبيالات)

يـتم إلغـاء القيـد النظـامي الخـاص باسـتلام الكمبيـالات المقدمة كضمان بقيد عكسي.

- **حالـة رفـض الكمبيـالات المودعـة كضـمان فـي تـاريخ استحقاقها:**

يـتم تحميـل العميـل بقيمـة رسـوم البروتسـتو ومقـدار السـلفة أو مطالبـة العميـل بإيـداع كمبيـالات جديـدة بـدلاً مـن الكمبيـالات المرفوضـة لتغطيـة الضـمان أو سـداد قيمـة الأوراق المرفوضة.

- **عند سداد مصاريف البروتستو:**

من حـ/ مصروفات البروتستو

إلى حـ/ الخزينة

- **إثبات تسليم العميل الكمبيالات المرفوضة (عكس القيد النظامي الخاص بالاستلام).**

من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

إلى حـ/ كمبيالات برسم التأمين

- **يتم إضافة (أي تحميل) الحساب الجـاري المـدين بقيمـة العمولة بالقيد التالي:**

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة- بضمائر كمبيالات

إلى حـ/ عمولة التحصيل

- **إثبات الفوائد المستحقة في نهاية كل شهر وتحمل على حساب العميل:**

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

إلى حـ/ الفوائد الدائنة

عند تحصيل قيمة الكمبيالات في تاريخ استحقاقها:

يقوم البنك بتحصيل قيمة الكمبيالات من المسحوب عليهم ثم حجز قيمة السلفة ووضع الباقي- إن وجد- في حـ/ أمانات سلف بضمان كمبيالات كما يلي:

من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

حـ/ أمانات سلف بضمان كمبيالات

ثم يتم إلغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المحصلة، بقيد عكسي لقيد الاستلام.

عند رفض الكمبيالات في تاريخ استحقاقها:

يقوم البنك باتخاذ الإجراءات القانونية وسداد مصروفات البروتستو ثم تحميل العميل بها، ثم يطالب العميل بسداد قيمة السلفة نقداً واستلامه الكمبيالات المرفوضة أو تقديمه لكمبيالات جديدة بدلاً من الكمبيالات المرفوضة، وذلك على النحو التالي:

سداد مصروفات البروتستو:

من حـ/ مصروفات البروتستو

إلى حـ/ الخزينة

تحميل العميل بقيمة مصروفات البروتستو:

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

إلى حـ/ مصروفات البروتستو

حالة تقديم كمبيالات جديدة بدلاً من المرفوضة:

من حـ/ كمبيالات برسم التأمين

إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

حالة سداد العميل قيمة الكمبيالات المرفوضة:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

في تاريخ استحقاق الاعتماد يقوم العميل بسداد قيمة السلفة:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

رد الأوراق المقدمة كضمان للعميل بعد سداد قيمة الاعتماد (إلغاء القيد النظامي)

من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

إلى حـ/ كمبيالات برسم التأمين

حالة تطبيقية محلولة رقم (٣):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في البنك الأهلي فرع بنها.

١- قدم عملاء البنك كمبيالات قيمتها الاسمية ١٩٠٠٠٠ج كتأمين سلف، وقد وافق البنك أن تكون القيمة التسليفية ٧٠٪ من قيمة الكمبيالات المودعة كضمان لمدة ٦ شهور بمعدل فائدة سنوي ١٠٪ وعمولة التحصيل ١٥٠ج، وتم قيد صافي قيمة السلفة بالحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

٢- بلغت مسحوبات العملاء النقدية من الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات ٥٠٠٠٠ج.

٣- رفضت كمبيالات استحقت خلال مدة السلفة قيمتها ١٣٠٠٠ج، وبلغت رسوم البروتستو التي سددها البنك ٣٥ج، وقد قام العملاء بتقديم كمبيالات جديدة لتغطية الضمان، وسدد العملاء رسوم البروتستو نقداً.

٤- بلغت قيمة السلفة التي قام العملاء بتسويتها مع البنك في نهاية فترة الائتمان ١٤٠٠٠٠ج والتي تعادل ٧٠٪ من القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة كضمان، وقد قام البنك بتحصيل هذه الكمبيالات خصماً من الحسابات الجارية الدائنة للمسحوب عليهم، وقد تم سداد باقي السلفة للعملاء نقداً.

٥- بلغت جملة الفوائد المستحقة على الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات عن الشهر ١٣٠٠٠ج.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات ما تقدم في دفاتر البنك.

١- عند استلام الكمبيالات لضمان:

١٩٠٠٠٠ من حـ/ كمبيالات برسم التأمين

١٩٠٠٠٠ إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

صرف السلف للعملاء بعد خصم العمولة والفوائد:

١٣٣٠٠٠ من حـ/ سلف بضمان كمبيالات ١٩٠٠٠٠× ٧٠٪

إلى مذكورين

٦٦٥٠ حـ/ الفوائد دائنة (١٣٣٠٠٠× ١٠٪ × ١٢/٦)

١٥٠ حـ/ عمولة التحصيل

١٢٦٢٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

٢- إثبات المسحوبات النقدية:

٥٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

٣- إثبات سداد مصروفات البروتستو:

٣٥ من حـ/ مصروفات البروتستو

٣٥ إلى حـ/ الخزينة

تحصيل مصروفات البروتستو من العميل:

٣٥ من حـ/ الخزينة

٣٥ إلى حـ/ مصروفات البروتستو

تسليم الكمبيالات المرفوضة للعميل (إلغاء القيد النظامي):

١٣٠٠٠ من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

١٣٠٠٠ إلى حـ/ كمبيالات برسم التأمين

استلام كمبيالات جديدة بدلاً من المرفوضة:

١٣٠٠٠ من حـ/ كمبيالات برسم التأمين

١٣٠٠٠ إلى حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

٤- تسوية التسهيلات الائتمانية للعملاء:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

١٤٠٠٠٠ حـ/ سلف بضمان كمبيالات

٦٠٠٠٠ حـ/ الخزينة

إلغاء القيد النظامي بعد التسوية:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ مودعي كمبيالات برسم التأمين

٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ كمبيالات برسم التأمين

٥- إثبات الفوائد الشهرية:

١٣٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

١٣٠٠٠ إلى حـ/ الفوائد الدائنة

أسئلة وحالات تطبيقية غير محلولة

١- ما هي وظائف قسم الأوراق التجارية بالبنك التجارية.

٢- حالات تطبيقية غير محلولة.

حالة تطبيقية رقم (١):

فيما يلي بيان الأوراق التجارية التي قدمت إلى بنك مصر فرع قصر النيل لتحصيلها لحساب العملاء خلال شهر يناير ٢٠١٣م.

١- بلغت قيمة الكمبيالات التي قدمت للبنك للتحصيل والمسحوبة على عملاء مقيمين بالقاهرة ٩٠٠٠ج وقد حصلت نقداً وأضيف الصافي لحساب جاري العملاء بعد حجز عمولة تحصيل قدرها ٣٠ج.

٢- بلغت قيمة الكمبيالات التي قدمت للتحصيل والمسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية بالبنك ٩٨٠٠ج وقد خصم البنك القيمة الاسمية لهذه الكمبيالات في تاريخ الاستحقاق من الحسابات الجارية للعملاء ودفع الصافي نقداً بعد حجز عمولة تحصيل ١٥ج.

٣- قدمت كمبيالات قيمتها الاسمية ٢٠٠٠ج إلى البنك للتحصيل ومسحوبة على عملاء بجهات مختلفة، وقد قام البنك بإرسالها إلى فروعه لتحصيلها بمعرفتهم، وفي تاريخ الاستحقاق حصلت الكمبيالات وأضيف الصافي لحساب العملاء بصندوق التوفير، وقد بلغت عمولة البنك ٧٠ج وعمولة الفروع ٢٠ج.

٤- بلغت قيمة الكمبيالات التي قدمت للبنك للتحصيل والمسحوبة على عملاء بجهات مختلفة ٤٠٠٠ج، وقد أرسلت الكمبيالات إلى فروع البنك لتحصيلها بمعرفتهم، وفي تاريخ الاستحقاق رفض المسحوب عليهم الدفع وقد خصمت مصروفات البروتستو التي دفعتها الفروع ٥ج وكذا عمولة البنك ١٠ج من حساب جاري العملاء، كما ردت الكمبيالات المرفوضة إلى أصحابها.

٥- بلغت قيمة الكمبيالات التي قدمت للبنك للتحصيل والمسحوبة على عملاء بالخارج ٧٥٠٠ج، وقد حصلت تلك الكمبيالات جميعها بمعرفة مراسلي البنك بالخارج، وأضيفت صافي القيمة لحساب جاري العملاء، وقد بلغت عمولة البنك ٣٠ ج وعمولة المراسل ٢٠ج.

٦- قيمة الكمبيالات المخصومة والتي حصلت نقداً بمعرفة البنك خلال العام ١٥٠٠٠٠ج، وقيمة الكمبيالات المخصومة والتي رفضت عند استحقاقها ١٠٠٠٠ج، وقدرت مصروفات البروتستو التي دفعها البنك ٣٠٠ج وقد خصمت قيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو من الحسابات الجارية للعملاء.

٧- قيمة الكمبيالات المخصومة التي أرسلت إلى فروع البنك لتحصيلها بمعرفتهم بلغت ٢٠٠٠٠ج، وقد رفض المسحوب عليهم الدفع في تاريخ الاستحقاق وقد بلغت مصروفات البروتستو التي دفعتها الفروع ١٥٠ج، كما بلغت عمولة

الفروع ١٧٠ج، وقد رجع البنك على العملاء الخاصمين فحصل منهم نقداً قيمة الكمبيالات المرفوضة ومصروفات البروتستو.

٨- قام الفرع بإعادة خصم كمبيالات مخصومة قيمتها الاسمية ٧٠٠٠ج، لدى البنك المركزي، وبلغ أجيو إعادة الخصم ٥٠٠ج، كما أرسل الفرع كمبيالات مخصومة قيمتها الاسمية ٣٠٠٠ج إلى المراسلين بمدينة المنصورة.

المطلوب:

إجراء القيود اللازمة لتسجيل العمليات السابقة في دفاتر البنك.

حالة تطبيقية رقم (٢):

فيما يلي بيان بالعمليات المالية التي تمت بقسم الأوراق التجارية ببنك القاهرة فرع بنها خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣م.

١- بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة للخصم ١٢٠٠٠٠ج سدد منها البنك ٥٠٪ من صافي القيمة وإضافة الباقي لصالح عملاء الحسابات الجارية علماً بأن الأجيو يحتسب بنسبة ١٠٪ ومتوسط مدد هذه الكمبيالات ٣ شهور.

٢- وصل إخطار من أحد فروع البنك يفيد تحصيل كمبيالات مخصومة سبق إرسالها إليه للتحصيل قيمتها ٥٤٠٠٠ج علماً بأن عمولة التحصيل التي تخص الفرع ٥٠٠ج.

٣- قام البنك بإعادة خصم كمبيالة لدى البنك المركزي قيمتها ٣٦٠٠٠ج علماً بأن أجيو إعادة الخصم بلغ ١٥٠٠ج.

٤- وصل إخطار من البنك المركزي يفيد رفض كمبيالة كان البنك المركزي قد أعاد خصمها بمبلغ ١١٢٠٠ج بعد استقطاع أجيو ٣٨٠٠ج، وقد قام البنك المركزي بدفع مصاريف بروتستو ٦٠ج، فرجع البنك على عميل مقدم الكمبيالة وخصم جميع مستحقاته من حسابه الجاري الدائن وأعاد له الكمبيالة المرفوضة.

٥- حصل البنك نقداً كمبيالة سبق خصمها لديه قيمتها ١٢٠٠٠ج، بينما رفضت كمبيالة أخرى قيمتها ٩٠٠٠ج، فاتخذ البنك إجراء البروتستو اللازم وتكلف ١٥٠ج، ورجع البنك على العميل مقدم الكمبيالة وخصم من حسابه الجاري الدائن جميع مستحقاته وأعاد له الكمبيالة المرفوضة.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفتر اليومية المركزية بالبنك.

حالة تطبيقية رقم (٣):

١- تقدم أحد العملاء بطلب سلفة بضمان كمبيالات، وقدم العميل للبنك كمبيالات قيمتها ٢٠٠٠٠٠ج كضمان للقرض أو السلفة، ووافق البنك على طلب العميل وخصص له

اعتماد في حدود ٧٥٪ من قيمة الضمان المقدم، وقام العميل بسحب ١٠٠٠٠٠ج من الاعتماد، وفي نهاية الفترة بلغت الفوائد المستحقة على المبالغ المسحوبة ٦٠٠٠ج ومصروفات وعمولات البنك ١٥٠٠ج.

٢- تم تحصيل أحد الكمبيالات المقدمة كضمان للسلفة أو القرض التي قيمتها ٢٠٠٠٠ج، وقد تم خصم قيمتها من الحساب الجاري المدين للعميل بعد خصم ٥٠٠ج عمولات ومصروفات بنكية.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر البنك.

حالة تطبيقية رقم (٤):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية ببنك مصر فرع مدينة نصر في شهر أكتوبر ٢٠١٣م.

١- بلغت قيمة الكمبيالات التي قدمت للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ١٤٠٠٠٠ج، وبلغت عمولة التحصيل عنها ١٤٠٠ج خصمت من الحسابات الجارية للعملاء، أرسل من الكمبيالات للفروع ما قيمته ٤٠٠٠٠ج وللمراسلين ما قيمته ٣٠٠٠٠ج.

٢- حصل البنك كمبيالات لحساب عملائه قيمتها ٦٠٠٠٠ج ورفضت كمبيالة بمبلغ ٥٠٠٠ج ردها البنك للعميل بعد

عمل بروتستو تكلف ١٢٠ج خصمت على الحساب الجاري للعميل.

٣- وردت للبنك إشعارات من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٥٠٠٠ج وبلغت عمولة الفروع عنها ٣٠٠ج، ومن المراسلين بمبلغ ٦٠٠٠٠ج وبلغت العمولة عنها ٤٠٠ج، وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء.

٤- وردت للبنك إخطارات من المراسلين تفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ١٥٠٠٠ج وتم إجراء البروتستو عنها بمبلغ ١٥٠ج وبلغت عمولة التحصيل عنها ٢٠٠ج، وأعيدت الكمبيالات المرفوضة للعملاء.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية المركزية للبنك.

الفصل الخامس

٥/٠ التوجيه المحاسبى للعمليات المالية

بقسم خطابات الضمان

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب الآتى:

- تعريف خطاب الضمان ومعرفه أطرافه.
- الحالات التى يستخدم فيها خطاب الضمان.
- الإجراءات المحاسبية فى قسم خطابات الضمان (إصدار الخطاب / استرداد الخطاب / سداد قيمة الخطاب للمستفيد).

مُقَدِّمَة :

خطابات الضمان أو التعهد أو الكفالة كما يسميها بعض البنوك، هي خطابات تصدرها البنوك بناءً على طلب عملائها لتقديمها إلى الجهات التي يتعاملون معها وذلك كبديل للتأمينات النقدية الواجب عليهم تقديمها لهذه الجهات بما يساعد على توفير السيولة النقدية التي كانت سوف تجمد في التأمينات النقدية، واستخدامها في أعماله التجارية.

١/٥: تعريف خطاب الضمان وأطرافه:

يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي صادر من أحد البنوك بناءً على طلب عميله لصالح شخص أو جهة معينة (المستفيد)، ويتعهد فيه البنك بأن يدفع نيابة عن عميله بمجرد مطالبة المستفيد قيمة الضمان بالكامل أو جزء منه خلال مدة سريان الضمان ولذات الغرض الذي أصدر من أجله.

هذا ولا يصدر خطاب الضمان إلا من بنك ولمستفيد معين ولا يجوز تظهيره للغير أو التنازل عنه وهو محدد القيمة والمدة.

ويعتبر خطاب الضمان للبنك أحد أهم الالتزامات العرضية (الاحتمالية) التي قد تتحول إلى التزام فعلي في حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالالتزامات التي صدر الخطاب ضماناً من أجلها خلال مدة سريان الخطاب.

٥/١/١: أطراف خطاب الضمان:

١- **العميل:** هو الشخص الذي يتقدم للبنك طالباً إصدار خطاب الضمان.

٢- **البنك:** وهو الذي يصدر خطاب الضمان.

٣- **المستفيد:** وهو الشخص أو الجهة التي يصدر خطاب الضمان لصالحه/ لصالحها، ويكون البنك ملتزماً وضامناً وكفيلاً قبل هذا الشخص أو تلك الجهة في حدود قيمة خطاب الضمان وخلال فترة سريانه.

٥/٢: الحالات التي يستخدم فيها خطابات الضمان:

٥/٢/١: خطابات ضمان محلية:

١- خطابات ضمان المناقصات والمزايدات:

عندما يتقدم مقاول أو مورد للاشتراك في مناقصة أو مزايدة حكومية فإن المادة ٤٨ من لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية تقضي بأن يدفع تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ فيما عدا ذلك، ويكون التأمين نقدياً أو بخطاب ضمان. وعلى من يرسو عليه العطاء أن يقوم خلال عشرة أيام من إخطاره بذلك أن يقوم بتقديم تأمين نهائي ٥٪ من قيمة العطاء في مقاولات الأعمال، ١٠٪ فيما عدا ذلك.

وعليه يمكن تقسيم خطابات الضمان في مجال المناقصات والمزايدات إلى:

- خطابات ضمان ابتدائية.
- خطابات ضمان نهائية.

٢- خطابات الضمان الملاحية:

في عمليات الاستيراد من الخارج يقوم المصدر الأجنبي بتسليم البضاعة إلى وكيل شركة الملاحة لشحنها إلى المستورد مقابل استلامه لبوليصة الشحن، ويقوم المصدر بدوره بإرسال مستندات الشحن إلى بنك المستورد المحلي الذي يقوم بدوره بتسليم المستندات إلى المستورد، والذي يقوم بتسليم هذه المستندات لوكيل شركة الملاحة في ميناء الوصول نظير تسليمه البضاعة. ولضمان تجنب أي مشاكل حال وصول البضاعة وعدم وصول مستندات الشحن، فإن المستورد يلجأ إلى البنك الذي يتعامل معه لإصدار خطاب ضمان لصالح شركة الملاحة مقابل تسليم البضاعة، وبذلك يطمئن وكيل شركة الملاحة على أنه في حالة عدم تسليمه مستندات الشحن فإن البنك يقوم بسداد قيمة البضاعة إليه.

٣- خطابات ضمان الجمارك:

تسهيلاً للعمل وتيسيراً على المتعاملين فإن مصلحة الجمارك تقوم بقبول خطابات ضمان بدلاً من تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع نقداً، نذكر على سبيل المثال منها:

أ- نظام الإيداع:

عند استيراد بضائع من الخارج بهدف إعادة تصديرها ولأحكام الرقابة على البضاعة وضمان خروجها تقبل الجمارك من المستورد خطاب ضمان بقيمة الرسوم الجمركية على البضائع على أن ترد في حالة إعادة تصديرها.

ب- خطابات السماح المؤقت:

قد يحتاج العميل أحياناً إلى إرسال بعض المنتجات غير مستكملة الصنع إلى خارج البلد لإضافة مرحلة إنتاجية معينة ثم إعادتها إلى البلاد مرة أخرى مثل إرسال المنسوجات للخارج للصباغة أو يتم إرسال ماكينات للإصلاح، ويسري هذا النظام أيضاً على السيارات القادمة برفقة السياح.

ج- خطابات ضمان البضائع العابرة:

ولضمان عدم تسرب جزء من البضاعة العابرة إلى الأسواق المحلية بدون سداد الرسوم الجمركية حيث تقوم مصلحة الجمارك بفرض رسوم جمركية على البضائع العابرة بمجرد دخولها لأحد الموانئ أو المطارات وتقبل بقيمة هذه الرسوم خطابات ضمان، على أن تقوم برد خطابات الضمان بمجرد التأكد من خروج تلك البضائع من الميناء أو المطار.

د- خطابات ضمان تيسيراً للتخليص على البضائع:

ولسرعة التخليص على البضائع المستوردة لأنها طبيعتها سريعة التلف ولا تحتمل الانتظار للانتهاء من الإجراءات الجمركية (حيوانات حية أو طيور)، في هذه الحالة فإن المستورد

يودع خطاب ضمان بقيمة ما تقدره مصلحة الجمارك نظير الإفراج الفوري عن البضائع على أن يتم التحديد الفعلي للرسوم الجمركية فيما بعد، وفي حالة عدم سداد المستورد للرسوم المطلوبة يتم مصادرة خطاب الضمان.

هـ- خطابات ضمان المجوهرات وآلات التصوير وخلافه:

وهي خطابات ضمان لضمان إعادة ما يرغب المسافرون في اصطحابه معهم عند سفرهم للخارج وذلك ضمان لعدم تهريب ثروات البلاد إلى الخارج.

٤- خطابات ضمان الدفعات المقدمة:

في عمليات المقاولات تقوم الجهة المسندة للعملية بدفع دفعة نقدية مقدماً إلى المقاول حتى يستطيع التنفيذ، إلا أنها تطلب تقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة.

٥- خطابات الضمان المهنية:

قد يتطلب الأمر لإصدار ترخيص مزاولة المهنة أن يقوم المهني بإيداع تأمين معين، لذلك يلجأ المهنيون إلى البنوك لإصدار خطاب الضمان لصالح الجهة التي تصدر لهم الترخيص بقيمة التأمين المطلوب بدلاً من التأمين النقدي.

وبخلاف ذلك قد تقدم خطابات الضمان في حالات الشراء بالأجل أو بالتقسيط أو الإعارة بالنسبة للآلات والسلع الثمينة وذلك لضمان سداد باقي الثمن أو ضمان إعادة الآلات المعارة، وقد تقدم خطابات لمصلحة الضرائب عند مغادرة الأجانب البلاد

مغادرة نهائية كضمان لسداد أي ضرائب تظهر عليهم في المستقبل.

٢/٢/٥: خطابات ضمان خارجية:

وهي خطابات يكون أحد أطرافها طرف أجنبي وتنقسم على:

١- خطابات ضمان صادرة بناءً على طلب عميل أجنبي:

في عمليات المناقصات والمزايدات العالمية يتقدم موردون أو مشترون أجانب. هنا قد يطلب من البنك المحلي إضافة تعزيزه لخطاب الضمان الأجنبي على مسئولية البنك الخارجي أو قد يقوم البنك المحلي بإصدار خطاب ضمان لصالح الجهة المسندة على مسئولية البنك الأجنبي الخارجي.

٢- خطابات ضمان صادرة لصالح مستفيد غير مقيم:

قد تشترك بعض الشركات المحلية في مناقصات أو مزايدات دولية خاصة في مجال المقاولات، وقد تشتري بضائع على أن يتم السداد على دفعات في آجال محددة، وفي هذه الحالة تطلب الجهة صاحبة المشروع أو البضائع خطاب ضمان لصالحها لضمان التنفيذ أو السداد في المواعيد المجدولة، وعليه تقوم الشركة المحلية بطلب خطاب ضمان من البنك المحلي لصالح الجهة المستفيدة، ونظراً لأن الجهة المستفيدة لا تعرف البنك المحلي فإنه يطلب من مراسله في بلد الجهة المستفيدة إضافة تعزيزه على أن يلتزم البنك المحلي قبل المراسل بجميع ما يتحمله نتيجة إصدار خطاب الضمان.

٣/٥: غطاء خطابات الضمان:

يحرص البنك عند تقديمه لخطابات للعملاء على الحصول على غطاء لهذه الخطابات، وقد يكون غطاء الخطاب بالكامل يعادل قيمة الضمان أو جزء من القيمة، وتتوقف نسبة الغطاء على المركز المالي للعميل طالب الخطاب ومقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة إصدار خطاب الضمان، وقد يصدر البنك بعض الخطابات بدون غطاء إلا أن هذا الأمر نادر الحدوث إلا إذا كان العميل يتمتع بسمعة مالية طيبة ومركزه المالي قوي. وتتخذ غطاءات خطابات الضمان عدة صور أهمها:

١- **غطاء نقدي:** حيث يلتزم العميل بسداد مبلغ نقدي يعادل قيمة الضمان أو نسبة منه حسب الاتفاق، أو قد يقوم البنك بخصم الغطاء من الحساب الجاري للعميل وترحل المبالغ المخصومة في حساب خاص يسمى تأمينات خطابات الضمان.

٢- **أوراق مالية:** يقدم العميل أوراقاً مالية مملوكة له تكون قيمتها التسليفية معادلة على الأقل لقيمة الضمان المطلوب أو أن يطلب العميل من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة لديه بصفة أمانة بمعنى أن يمنعها من التداول طول فترة الضمان.

٣- **مكشوفة:** أي إصدار خطاب الضمان بدون غطاء وهذا نادر الحدوث في الواقع العملي.

٤/٥: الإجراءات المحاسبية في قسم خطابات الضمان:

١/٤/٥: إصدار خطاب الضمان:

عند تقديم الغطاء نقداً أو بالخصم من الحساب الجاري للعميل يكون القيد:

من حـ/ الخزينة/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

حـ/ تأمينات خطابات الضمان (بقيمة الغطاء)

حـ/ عمولة خطاب الضمان (إيراد للبنك)

إصدار خطاب الضمان (قيد نظامي بقيمة الخطاب بالكامل).

من حـ/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة

إلى حـ/ التزامات البنك عن خطابات ضمان صادرة

٢/٤/٥: استرداد خطاب الضمان:

عندما يقوم العميل بتنفيذ التزاماته قبل الجهة المستفيدة أو عند انتهاء أجل الخطاب، تقوم الجهة المستفيدة برد الخطاب للبنك، ويقوم البنك برد الغطاء إلى العميل وإلغاء خطاب الضمان على النحو التالي:

عند رد الغطاء المقدم إلى العميل سواء نقداً أو بالإضافة إلى حسابه الجاري:

من حـ/ تأمينات خطابات الضمان

إلى حـ/ الخزينة/ الحسابات الجارية للدائنة

إلغاء خطاب الضمان (إلغاء القيد النظامي):

من حـ/ التزامات البنك عن خطابات ضمان صادرة

إلى حـ/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة

٣/٤/٥: سداد خطابات الضمان:

في حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه المستفيد، يرجع المستفيد على البنك ويطالبه بقيمة خطاب الضمان على اعتبار أن الضامن غارم.

حالة سداد قيمة الخطاب للمستفيد (الغطاء كامل):

من حـ/ تأمينات خطابات الضمان

إلى حـ/ الخزينة/ الحسابات الجارية الدائنة للمستفيد

حالة سداد قيمة الخطاب للمستفيد (الغطاء جزئي):

في هذه الحالة يتم خصم الجزء غير المغطى من الضمان من الحساب الجاري للعميل أو تحصيله منه نقداً كما يلي:

من مذكورين

حـ/ تأمينات خطابات الضمان

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعميل/ الخزينة

إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للمستفيد

إلغاء القيد النظامي:

من حـ/ التزامات البنك عن خطابات ضمان صادرة

إلى حـ/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة

حالة تطبيقية محلولة

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم خطابات الضمان ببنك مصر فرع روكسي خلال شهر مايو ٢٠١٣.

١- أصدر البنك خطاب ضمان بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ج لصالح الشركة العربية للمقاولات مقابل تأمين ٥٠٪ بالإضافة إلى ٠.٥٪ عمولة وذلك خصماً من الحساب الجاري للشركة.

٢- قام البنك بسداد قيمة خطاب ضمان قيمته ٢٠٠٠٠٠ج لعدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته وكانت نسبة الغطاء المقدم ٥٠٪ من قيمة الخطاب، وقد قام البنك بخصم قيمة باقي الغطاء من الحساب الجاري للعميل وسدد قيمة الخطاب نقداً.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة للبنك.

الحـــــل

١- حجز الغطاء والعمولة من حساب العميل.

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	٢٥٢٥٠٠	
إلى مذكورين		
حـ/ تأمينات خطابات الضمان		٢٥٠٠٠٠
حـ/ عمولة خطابات الضمان		٢٥٠٠

عند إصدار خطاب الضمان (قيد نظامي بكامل قيمة الخطاب):

٥٠٠٠٠٠	من حـ/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	
	إلى حـ/ التزامات البنك عن خطابات ضمان صادرة	٥٠٠٠٠٠

٢- سداد المستحق للجهة المستفيدة لعدم وفاء العميل بالتزاماته تجاهها:

	من مذكورين	
١٠٠٠٠٠	حـ/ تأمينات خطابات ضمان	
١٠٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	
	إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠٠٠٠

استرداد خطاب الضمان من الجهة المستفيدة (إلغاء القيد النظامي):

٢٠٠٠٠٠	من حـ/ التزامات البنك عن خطابات ضمان صادرة	
	إلى حـ/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	٢٠٠٠٠٠

أسئلة وحالات تطبيقية غير محلولة

١- عرف خطاب الضمان وحدد أطرافه؟

٢- ما هي الحالات التي يستخدم فيها خطابات الضمان محلياً؟

حالات تطبيقية غير محلولة:

حالة تطبيقية رقم (١):

فيما يلي بعض العمليات التي قام بها قسم خطابات الضمان بالبنك الأهلي فرع بنها خلال عام ٢٠١٣م.

١- أصدر البنك خطابات ضمان بناءً على طلب عملائه قيمتها ١٠٠٠٠٠ج وقد قام البنك بحجز الغطاء المستحق عليها من الحسابات الجارية للعملاء بمعدل ٦٠٪ من قيمتها علماً بأن عمولة البنك عن خطابات الضمان ٢٠٠٠ج قيدت على حسابات العملاء.

٢- طلب أحد العملاء من البنك الحصول على خطاب ضمان ابتدائي خصماً من حسابه الجاري بالكامل ٧٠٠٠٠ج وحسب البنك عليه عمولة قدرها ١٪ من القيمة وقد قام البنك بإضافة قيمة الخطاب للعميل بعد وصول إشعار من المستفيد يفيد وفاء العميل بالتزاماته تجاهه.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

حالة تطبيقية رقم (٢):

فيما يلي بعض العمليات التي قام بها البنك الأهلي فرع طنطا بقسم خطابات الضمان خلال عام ٢٠١٢.

١- طلب أحد العملاء الحصول على خطاب ضمان ابتدائي خصماً من حسابه الجاري بالكامل بمبلغ ٨٠٠٠٠ج، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ٥٪ من القيمة، وقد قام البنك بسداد قيمة الخطاب للمستفيد بشيك مصرفي لعدم التزام العميل.

٢- طلب أحد المقاولين من البنك خطاب ضمان لصالح جمعية الإسكان لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ج وتم حجز غطاء نقدي ٤٠٠٠٠ج نظير عمولة ١٠٠٠ج قد تم خصمها هي والغطاء من الحسابات الجارية للعملاء، فإذا علمت أن المقاول قد قام بتنفيذ التزاماته وأعادت جمعية الإسكان خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء مدته.

٣- بلغت قيمة خطابات الضمان التي انتهت مدتها وانتهى مفعولها دون مطالبة ٧٠٠٠٠ج خلال الفترة علماً بأن الغطاء كان ٣٠٪ من قيمة الخطاب هذا وقد تم رد الغطاء للعميل نقداً.

٤- قام البنك بتجديد خطاب ضمان انتهت مدة صلاحيته بناءً على طلب الشركة الأهلية لمدة ستة شهور بعمولة ٢٪ خصمت على الحساب الجاري الدائن للشركة، علماً بأن قيمة الضمان بلغت ٧٠٠٠٠٠ ج.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفتر اليومية العامة للبنك.

الفصل السادس

٠/٦ التوجيه المحاسبى للعمليات المالية لقسم الأوراق المالية

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب الآتى:

- الوظائف أو الخدمات التى يقدمها قسم الأوراق المالية بالبنك من خلال عرض توضيح للوظيفة وعرض الإجراءات المحاسبية المتبعة لأداء الوظيفة داخل القسم مثل:

- حفظ الأوراق المالية المملوكة للعملاء كأمانة لدى البنك.
- إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات المساهمة.
- صرف كوبونات الأوراق المالية.
- تحصيل كوبونات الأوراق المالية.
- شراء وبيع الأوراق المالية.
- التسليف بضمان الأوراق المالية.

مقدمة :

تتمثل الأوراق المالية في الأسهم والسندات وأذون الخزانة، ويعد قسم الأوراق المالية في البنوك أحد أهم الأقسام الفنية لما يقوم به من خدمات متعددة خاصة في ظل تزايد دور البورصة في الآونة الأخيرة في النهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية في مصر، ومن أهم الوظائف أو الخدمات التي يقدمها قسم الأوراق المالية بالبنوك ما يلي:

١/٦: حفظ الأوراق المالية المملوكة للعملاء كأمانة لدى البنك:

يتولى قسم الأوراق المالية الاحتفاظ بالأوراق المالية المملوكة للعملاء كأمانة حفاظاً عليها من الضياع أو السرقة مقابل حصول البنك على رسوم إيداع تخصم من الحساب الجاري للعميل صاحب الأوراق، أو تحصل نقداً إذا لم يكن للعميل حساب جاري لدى البنك، ويقوم البنك بناءً على رغبة العميل بتحصيل الكوبونات الخاصة بهذه الأوراق في المواعيد الخاصة بها.

- **عند استلام الأوراق المالية من العميل بغرض إيداعها كأمانة يتم إجراء القيد النظامي التالي بالقيمة الاسمية للأوراق المالية المودعة:**

من حـ/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة

- **عند خصم رسوم الإيداع من حساب العميل أو تحصيلها نقداً منه يتم إجراء القيد التالي:**

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (الخزينة)

إلى حـ/ رسوم إيداع أوراق مالية

- **عندما يقوم العميل بسحب الأوراق المالية المودعة كأمانة لدى البنك كلها أو جزء منها، يتم إلغاء القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المالية التي تم سحبها كما يلي:**

من حـ/ مودعي أوراق مالية مودعة كأمانة

إلى حـ/ أوراق مالية مودعة كأمانة

حالة تطبيقية محلولة (١):

أودع عملاء البنك ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٧٠ج للسهم لدى البنك كأمانة، وقد تم خصم ٥٠٠٠ج رسوم إيداع من حساب العميل مقابل ذلك، بينما سحب بعض العملاء ٣٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٤٠ج للسهم سبق إيداعها لدى البنك كأمانة.

الحل

قيد نظامي عند استلام الأوراق المالية كأمانة:

من حـ/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	٧٠٠٠٠٠	
إلى حـ/ مودعي أوراق مالية مودعة بصفة أمانة		٧٠٠٠٠٠

خصم رسوم الإيداع من حساب العميل:

٥٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٥٠٠٠ إلى حـ/ رسوم إيداع أوراق مالية

إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق المالية التي سحبها العملاء:

١٢٠٠٠٠ من حـ/ مودعي أوراق مالية مودعة بصفة أمانة

١٢٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة

٢/٦: إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات:

تقوم البنوك التجارية بتلقي الاكتتاب فيما تصدره الشركات من أسهم وسندات لحسابها وذلك مقابل عمولة يتقاضاها البنك وتحسب هذه العمولة كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للأوراق المالية المصدرة.

وقد يتقدم للاكتتاب عملاء لهم حساباً جارية وآخرين ليس لهم حسابات جارية أو قد يكون المكتتبين عملاء بأحد فروع البنك أو بالبنوك المحلية الأخرى، أو قد يقوم البنك ذاته بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية الخاصة به.

عند تلقي الاكتتاب، يتم إثبات إجمالي قيمة الاكتتابات التي تلقاها البنك بالقيد التالي:

من مذكورين

حـ/ الخزينة (عملاء ليس لهم حساب جاري)

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

حـ/ جاري الفروع

حـ/ جاري البنوك المحلية

حـ/ محفظة الأوراق المالية (اكتتاب البنك ذاته)

إلى حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية لشركة...

عند إقفال باب الاكتتاب وتحويل القيمة لحساب الشركة الجاري بعد خصم عمولة البنك، يجري القيد التالي:

من حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية لشركة ....

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة ....

حـ/ عمولة إصدار أوراق مالية

حالة تطبيقية محلولة (٢):

١- وافق البنك على إصدار ١٠٠٠٠٠ سهم لصالح شركة المدينة المنورة، شركة مساهمة مصرية لصناعة الأثاث بقيمة اسمية ١٠٠ج للسهم مقابل عمولة ٥٪، وقد تم الاكتتاب في الأسهم بالكامل كما يلي:

٢٠٠٠٠ سهم نقداً، ٣٠٠٠٠ سهم لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة، ١٠٠٠٠ سهم لعملاء بنوك محلية، ١٥٠٠٠ سهم لعملاء الفروع، وقد اكتتب البنك ذاته في باقي الأسهم حتى يتم تغطية الاكتتاب بالكامل، وقد قام البنك بتلقي الاكتتاب وبعد إقفال باب الاكتتاب تم تحويل القيمة لحساب جاري الشركة بعد خصم عمولة البنك.

الحل

عند تلقي الاكتتاب، يتم إثبات إجمالي قيمة الاكتتابات التي تلقاها البنك بالقيد التالي:

	من مذكورين	
٢٠٠٠٠٠٠	حـ/ الخزينة (عملاء ليس لهم حساب جاري)	
٣٠٠٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء	
١٥٠٠٠٠٠	حـ/ جاري الفروع	
١٠٠٠٠٠٠	حـ/ جاري البنوك المحلية	
٢٥٠٠٠٠٠	حـ/ محفظة الأوراق المالية (اكتتاب البنك ذاته)	
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية لشركة...	

عند إقفال باب الاكتتاب وتحويل القيمة لحساب الشركة الجاري بعد خصم عمولة البنك، يجري القيد التالي:

١٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية لشركة	
	إلى مذكورين	
٩٦٢٥٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة ..	
٣٧٥٠٠٠	حـ/ عمولة إصدار أوراق مالية	

حالة تطبيقية محلولة (٣):

طلبت شركة الحجاز لصناعة الأسمدة من البنك أن يضمن الاكتتاب في ٣٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٥٠ج للسند مقابل عمولة ١٪ من قيمة الاكتتاب، وقد تلقى البنك الاكتتابات التالية:

١٥٠٠٠ سند نقداً، ١٢٥٠٠ سند خصماً من الحسابات الجارية للعملاء، وقد قام البنك بالاستثمار في تغطية باقي الاكتتاب، علماً بأن البنك قد قام فعلاً بتلقي الاكتتابات خلال فترة الاكتتاب ثم حول صافي القيمة لحساب الشركة بعد خصم عمولته.

الحل

عند تلقي الاكتتاب:

	من مذكورين	
٧٥٠٠٠٠	**حـ/ الخزينة ١٥٠٠٠ سند× ٥٠ج**	
٦٢٥٠٠٠	**حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (١٢٥٠٠ سند× ٥٠ج)**	
١٢٥٠٠٠	**حـ/ محفظة الأوراق المالية ٢٥٠٠ سند × ٥٠ج**	
	إلى حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية كشركة الحجاز	١٥٠٠٠٠٠

عند إقفال باب الاكتتاب وتحويل القيمة لحساب شركة الحجاز.

١٥٠٠٠٠٠	**من حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية لشركة الحجاز**	
	إلى مذكورين	
	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة الحجاز	١٤٨٦٢٥٠
	حـ/ عمولة الاكتتاب ١٣٧٥٠٠٠ × ١٪	١٣٧٥٠

٣/٦: صرف كوبونات الأوراق المالية:

يقوم البنك بناءً على طلب الشركات بصرف كوبونات الأسهم والسندات نيابة عن تلك الشركات المصدرة للأوراق المالية مقابل عمولة يحصل عليها البنك من الشركة، وهنا

تقوم الشركة بتحويل قيمة الكوبونات بالإضافة على عمولة البنك من حسابها الجاري طرف البنك إلى حساب خاص يتم استخدامه في صرف الكوبونات على النحو التالي:

- **عند تحويل إجمالي قيمة الكوبونات + العمولة من حساب جاري الشركة إلى حساب الكوبون الخاص بالصرف يتم القيد التالي:**

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للشركة ....
إلى مذكورين
حـ/ الكوبون رقم ..... لشركة .....
حـ/ عمولة صرف الكوبونات

- **عند صرف الكوبونات لمستحقيها:**(إما نقداً أو تحويلها للحسابات الجارية للعملاء أو لحساب الفروع أو البنوك المحلية أو يحصل عليها البنك ذاته كإيراد استثمارات) يتم إجراء القيد التالي:

××	من حـ/ الكوبون رقم ..... لشركة .....
	إلى مذكورين
××	حـ/ الخزينة
××	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
××	حـ/ جاري الفروع
××	حـ/ إيراد الاستثمرات

حالة تطبيقية محلولة (٤):

طلبت شركة كيلوباترا للسيراميك من البنك صرف كوبون الشركة رقم ٣٣٣ بقيمة ٤٠٠٠٠٠ج خصماً من حسابها الجاري علماً بأن عمولة البنك من صرف الكوبونات ٣٩٠٠ج، هذا وقد تقدم للبنك أصحاب كوبونات قيمتها ٣٩٠٠٠٠ج تم صرفها كما يلي: ١٧٠٠٠٠ج نقداً، ١٢٠٠٠٠ج كوبونات أضيفت

للحسابات الجارية الدائنة للعملاء، ٥٠٠٠٠ كوبونات مقدمة للتحصيل من فروع الشركة، ٤٠٠٠٠ج كوبونات مقدمة للتحصيل من بنوك محلية، ٢٠٠٠٠ج كوبونات خاصة بمحفظة الأوراق المالية للبنك.

الحل

تحويل إجمالي المستحق (قيمة الكوبون+ العمولة) من حساب الشركة إلى حساب الكوبون:

٤٠٣٩٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة كليوباترا للسيراميك (٤٠٠٠٠٠+ ٣٩٠٠)
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	حـ/ كوبون رقم ٣٣٣ لشركة كليوباترا للسيراميك
	٣٩٠٠	حـ/ عمولة صرف الكوبونات

عند صرف الكوبونات لمستحقيها يكون القيد:

٤٠٠٠٠٠		من حـ/ الكوبون رقم ٣٣٣ لشركة كليوباترا للسيراميك
		إلى مذكورين
	١٧٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
	١٢٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
	٥٠٠٠٠	حـ/ جاري الفروع
	٤٠٠٠٠	حـ/ جاري البنوك المحلية
	٢٠٠٠٠	حـ/ إيراد استثمارات

حالة تطبيقية محلولة (٥):

وافق البنك على صرف الكوبون رقم ٤٤٤ لشركة مصر للدواجن بواقع ٢٠ج للكوبون الواحد، حيث بلغ رأس مال الشركة ٥٠٠٠٠٠٠ج والقيمة الاسمية للسهم ٢٥٠ج (عدد الأسهم ٥٠٠٠٠٠٠/٢٥٠= ٢٠٠٠٠ سهم)، فخصم البنك قيمة الكوبون بالكامل (٢٠٠٠٠ سهم× ٢٠ج) مع عمولة قدرها ٢٪ على الحساب الجاري الدائن للشركة، وقد تم صرف الكوبونات للأسهم كالآتي: ٢٠٠٠ سهم نقداً، ١٤٠٠٠ سهم لعملاء الحسابات الجارية ٦٠٠ سهم لعملاء الفروع، ٤٠٠ سهم لعملاء البنوك المحلية، ٣٠٠٠ سهم مملوكة للبنك.

الحل

خصم إجمالي المستحق (قيمة الكوبون+ العمولة) من حساب جاري الشركة:

٤٠٨٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة مصر للدواجن إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	حـ/ الكوبون رقم ٤٤٤ لشركة مصر للدواجن
	٨٠٠٠	حـ/ عمولة صرف الكوبونات (٢٪)

عند صرف الكوبونات لمستحقيها يكون القيد:

٤٠٠٠٠٠		من حـ/ الكوبـون رقـم ٤٤٤ لشـركة مصر للدواجن
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
	٢٨٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنـة للعملاء
	١٢٠٠٠	حـ/ جاري الفروع
	٨٠٠٠	حـ/ جاري البنوك المحلية
	٦٠٠٠٠	حـ/ إيراد استثمارات مالية

حالة تطبيقية غير محلولة (٦):

١- أعلنت شركة بنهـا للمقـاولات عـن صـرف الكوبـون رقـم ٣٠ نقـداً مـن الخزينـة بواقـع ١٠ج للسـهم، ويحـتفظ عمـلاء الحسابات الجارية لدى البنك بعدد ٢٠٠٠ سـهم مـن أسـهم الشركة كأمانة، كما يحتفظ لديه بعدد ١٠٠٠ سـهم لـنفس الشركة ضماناً لسلف ممنوحة لأصحابها، فحصل البنك قيمة الكوبونات نقداً لصالح عملائه مقابل عمولة ١٪.

٢- أعلنت شركة القاهرة للمفروشات عن صـرف الكوبـون رقـم ٥٠ بواقـع ١٨ج للسـهم عـن طريـق أحـد البنـوك المحليـة، ويمتلك البنك عدد ٤٠٠٠ سـهم مـن أسـهم هـذه الشـركة،

فأرسل الكوبونات للبنك المكلف بصرف الكوبونات والذي قام بالتحصيل وأخطر البنك بذلك.

٤/٦: تحصيل كوبونات الأوراق المالية:

تقوم البنوك التجارية بتحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية المستحقة للعملاء سواء كانت تلك الأوراق مودعة لدى البنك كأمانة أو كضمان لتسهيلات ائتمانية (قروض أو سلف) حصل عليها العميل، هذا إلى جانب تحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية المملوكة للبنك ذاته.

يقوم قسم الأوراق المالية بتحصيل كوبونات الأوراق المالية من الشركات المصدرة لهذه الأوراق مباشرة، أو عن طريق البنوك المحلية أو الفروع التي تكلف من قبل الشركة بإتمام عملية سداد الكوبونات.

- **عند تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير يتم إتباع القيود المحاسبية التالية:**
- **عند استحقاق قيمة كوبونات الأوراق المالية أو عند استلامها من أصحابها، ويجري القيد النظامي التالي:**

من حـ/ كوبونات أوراق مالية للتحصيل

إلى حـ/ مودعي كوبونات أوراق مالية للتحصيل

إذا كانت الجهة المكلفة بالصرف تتمثل في أحد البنوك المحلية أو الفروع نيابة عن الشركة المصدرة للأوراق يتم إجراء القيود التالية:

إرسال الكوبونات للبنوك المحلية (الفروع) للتحصيل (قيد نظامي):

من حـ/ البنوك المحلية- كوبونات أوراق مالية برسم التحصيل

إلى حـ/ كوبونات أوراق مالية برسم التحصيل

عند استلام إشعارات الإضافة بما يفيد تحصيل الكوبونات:

من حـ/ جاري البنوك المحلية (جاري الفروع)

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائمة

حـ/ عمولة تحصيل الكوبونات

إلغاء القيود النظامية (استلام+ إرسال) بمناسبة التحصيل بقيود عكس القيود النظامية.

ملحوظة هامة:

بالنسبة للأوراق المالية التي يمتلكها البنك لا تجري قيود نظامية مطلقاً وإنما تسجل مباشرة عند ورود إشعارات الإضافة بما يفيد التحصيل.

من حـ/ جاري البنوك المحلية (جاري الفروع)

إلى حـ/ إيراد استثمارات مالية

في حالة أن تكون الجهة المكلفة بصرف الكوبونات هي الشركة المصدرة، يقوم البنك بإرسال مندوب للقيام بتحصيل الكوبونات من الشركة المصدرة، ويتم إجراء القيد التالي بما يفيد التحصيل:

من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

حـ/ عمولة تحصيل الكوبونات

حالة تطبيقية محلولة (٧):

طلب أحد العملاء من البنك أن يقوم بتحصيل كوبونات الأسهم المملوكة له والمودعة لدى البنك بصفة أمانة، وقد تم إرسالها إلى أحد البنوك المحلية للتحصيل، وقد وصل إشعار الإضافة بقيمة قدرها ٢٠٠٠٠ج قيدت بالحساب الجاري للعميل بعد خصم عمولة قدرها ٥٠٠ج.

الحل

إرسال الكوبونات إلى البنوك المحلية لتحصيلها (قيد نظامي):

٢٠٠٠٠	من حـ/ بنوك محلية- كوبونات أوراق مالية برسم التحصيل	
	إلى حـ/ كوبونات أوراق مالية برسم التحصيل	٢٠٠٠٠

عند ورود إشعار الإضافة من البنوك المحلية وإضافة الصافي لحساب العميل بعد خصم عمولة تحصيل الكوبونات:

من حـ/ جاري البنوك المحلية		٢٠٠٠٠
إلى مذكورين		
حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	١٩٥٠٠	
حـ/ عمولة تحصيل الكوبونات	٥٠٠	

إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الكوبونات للبنوك المحلية للتحصيل:

من حـ/ كوبونات أوراق مالية برسم التحصيل		٢٠٠٠٠
إلى حـ/ البنوك المحلية- كوبونات أوراق مالية برسم التحصيل	٢٠٠٠٠	

٥/٦: شراء وبيع الأوراق المالية:

١/٥/٦: شراء الأوراق المالية:

يقوم قسم الأوراق المالية بشراء الأوراق لحساب العملاء أو لحسابه الخاص كاستثمار لموارد البنك، ويتم تنفيذ عمليات الشراء عن طريق سماسرة الأوراق المالية.

١/١/٥/٦: شراء الأوراق المالية نيابة عن العملاء:

يتقدم العميل بأمر شراء أوراق مالية موضحاً به نوع وعدد الأوراق المطلوب شراؤها وأعلى سعر لا يجب تجاوزه والمدة التي من المرغوب أن يتم التنفيذ خلالها، وعليه يقوم البنك بالتأكد من وجود رصيد كافي في حسابه الجاري يسمح

بشراء بتلك الأوراق، أو يطلب منه إيداع مبلغ تحت حساب شراء أوراق مالية، ثم يطلب البنك من السمسار تنفيذ عملية الشراء، هذا وتجري المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ) إذا تم الشراء خصماً من الحسابات الجارية يكون القيد المحاسبي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

حـ/ سماسرة الأوراق المالية (مبلغ الشراء+ عمولة السمسار)

حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية

ب) عند إيداع مبلغ تحت حساب شراء أوراق مالية، يكون القيد المحاسبي:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

وعند تنفيذ عملية الشراء يكون القيد:

من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

إلى مذكورين

حـ/ سماسرة الأوراق المالية (مبلغ الشراء+ عمولة السمسار)

حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية

حـ/ الخزينة (رد باقي المبلغ المودع تحت حساب الشراء)

٦/٥/١/٢: شراء الأوراق المالية لحساب الفروع:

هنا يتم تحميل الفرع بإجمالي ثمن الشراء، ويكون القيد المحاسبي عند تنفيذ الشراء كما يلي:

من حـ/ جاري الفروع

إلى مذكورين

حـ/ سماسرة الأوراق المالية (مبلغ الشراء+ عمولة السمسار)

حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية

٦/٥/١/٣: الشراء لحساب البنك ذاته:

يقوم السمسار بتنفيذ طلب البنك شراء أوراق معينة لحسابه كاستثمار في موارد البنك، ويكون القيد:

×× من حـ/ محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ/ سماسرة أوراق مالية (مبلغ الشراء + عمولة السمسار)

وفي كل الحالات عند سداد قيمة المستحق للسماسرة يتم إجراء القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ سماسرة الأوراق المالية

إلى حـ/ الخزينة

٢/٥/٦: بيع الأوراق المالية:

يقوم قسم الأوراق المالية ببيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء، أو بيع الأوراق المالية المملوكة له لحسابه، ويتم تنفيذ عملية البيع عن طريق سماسرة الأوراق المالية مقابل عمولة يتم دفعها للسمسار.

١/٢/٥/٦: بيع الأوراق المالية لحساب العملاء:

يتقدم العميل للبنك بأمر بيع أوراق مالية ويستلم من العميل الأوراق المراد بيعها، ثم يتم إبلاغ السمسار لتنفيذ أمر البيع، وعند تمام التنفيذ يخطر السمسار البنك بذلك بإخطار مرفقاً به فاتورة البيع والسمسرة المستحقة له، هذا وتتم المعالجة المحاسبية في دفاتر اليومية العامة للبنك على النحو التالي:

أ- بيع الأوراق المالية لصالح أحد العملاء:

عند استلام الأوراق المالية من العميل بغرض بيعها (قيد نظامي):

من حـ/ أوراق مالية مودعة بغرض البيع

إلى حـ/ مودعي أوراق مالية مودعة بغرض البيع

عند ورود أشعار من السماسرة بتمام عملية البيع:

من حـ/ سماسرة الأوراق المالية (**صافي قيمة البيع بعد خصم عمولة السمسار**)

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (أمانات بيع أوراق مالية)

حـ/ عمولة بيع أوراق مالية (إيراد للبنك)

إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق المباعة:

من حـ/ مودعي أوراق مودعة بغرض البيع

إلى حـ/ أوراق مالية مودعة بغرض البيع

سداد المستحق للعملاء الذين ليس لديهم حساب جاري والمودع ما يستحق لهم في حساب أمانات يجري القيد التالي:

من حـ/ أمانات بيع أوراق مالية

إلى حـ/ الخزينة

ب- بيع الأوراق المالية لحساب البنك ذاته:

قد يرغب البنك ذاته في بيع بعض الأوراق المالية الموجودة في محفظته كاستثمار وذلك لارتفاع أسعار هذه الأوراق أو لتوفير السيولة اللازمة، ويتم بيع الأوراق من خلال السماسرة بقيمة تساوي أو أكبر أو أقل من قيمتها الاسمية وذلك على النحو التالي:

البيع بقيمة مساوية للقيمة الاسمية للأوراق:

من حـ/ سماسرة الأوراق المالية (ثمن البيع- عمولة السمسار)

إلى حـ/ محفظة الأوراق المالية

البيع بقيمة أكبر من القيمة الاسمية للأوراق:

من حـ/ سماسرة الأوراق المالية (ثمن البيع- عمولة السمسار)

إلى مذكورين

حـ/ محفظة الأوراق المالية (بالقيمة الدفترية)

حـ/ أرباح بيع أوراق مالية (الفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الاسمية للأوراق)

البيع بقيمة تقل عن القيمة الاسمية للأوراق:

من مذكورين

حـ/ سماسرة الأوراق المالية

حـ/ خسارة بيع أوراق مالية **(الفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الاسمية)**

إلى حـ/ محفظة أوراق مالية

وفي جميع الحالات يتم تحصيل صافي قيمة البيع من السماسرة بموجب القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

حالة تطبيقية محلولة (٨):

إليك بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق المالية في البنك الأهلي فرع بنها خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨.

في ١١/٣ طلب أحد العملاء شراء أوراق مالية بلغت قيمتها التقديرية ٤٥٠٠٠ج تم حجز ٦٠٪ منها من الحساب الجاري للعميل وسداد الباقي نقداً.

في ١١/٤ أخطر البنك السمسار لتنفيذ أمر الشراء السابق، كما طلب من السمسار شراء عدد ٢٠٠٠ سهم من أسهم الشركة العربية للأدوات الكهربائية لمحفظة البنك.

في ١١/١٥ أرسل السمسار إخطار للبنك مرفقاً به الأوراق المالية المشتراة لحساب العميل بمبلغ ٤٣٠٠٠ج ولحساب محفظة الأوراق المالية ١٦٠٠٠ج، وبلغت عمولة السمسار مبلغ ٤٠٠ج يخص البنك منها ١٣٠ج وعمولة البنك ١٪، وقد تمت تسوية باقي القيمة المحتجزة في الحسابات الجارية للعملاء.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة علماً بأن قد تم تصفية الرصيد المستحق للسماسرة.

في ١١/٣ إيداع مبلغ تحت حساب شراء أوراق مالية لحساب العملاء:

من مذكورين

٢٧٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٦٠٪

١٨٠٠٠ حـ/ الخزينة

٤٥٠٠٠ إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

في ١١/١٥ إثبات شراء أوراق مالية لصاحب أحد العملاء:

٤٥٠٠٠ من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

إلى مذكورين

٤٣٢٧٠ حـ/ سماسرة الأوراق المالية (٤٣٠٠٠ + ٢٧٠)

٤٣٠ حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية (٤٣٠٠٠ × ١٪)

١٣٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (الباقي)

إثبات شراء الأوراق المالية لمحفظة البنك:

١٦١٣٠ من حـ/ محفظة الأوراق المالية

١٦١٣٠ إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية (١٦٠٠٠ + ١٣٠)

حالة تطبيقية محلولة (٩):

إليك بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق المالية في بنك القاهرة فرع روكسي خلال شهر أبريل ٢٠١٨م.

في ٤/٤ تقدم أحد العملاء للبنك بأمر بيع أوراق مالية وأرفق مع الطلب ٤٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٨٠ج، وقد قام البنك بإخطار السمسار لتنفيذ العلمية.

عند استلام الأوراق (قيد نظامي):

٣٢٠٠٠		من حـ/ أوراق مالية برسم البيع
	٣٢٠٠٠	إلى حـ/ مودعي أوراق مالية برسم البيع

في ٤/١٠ أخطر السمسار البنك بما يفيد تنفيذ عملية البيع بمبلغ ٣١٠٠٠ج بالإضافة إلى ١٪ عمولة السمسار، ٠.٥٪ عمولة البنك، وقد تم إضافة صافي القيمة لحساب العميل.

عند ورود إخطار بتنفيذ عملية البيع بعد خصم عمولة السمسار وعمولة البنك:

٣٠٦٩٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية (٣١٠٠٠- ٣١٠)
		إلى مذكورين
	٣٠٥٣٥	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (مكمل)
	١٥٥	حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية (٣١٠٠٠× ٠.٥٪)

إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق المباعة:

٣٢٠٠٠		من حـ/ مودعي أوراق مالية برسم البيع
	٣٢٠٠٠	إلى حـ/ أوراق مالية برسم البيع

في ٤/٢٠ أرسلت إدارة الاستثمار إخطار لقسم الأوراق المالية بيع ٣٠٠٠ سهم من أسهم شركة مصر للأسمنت لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك علماً بأن القيمة الدفترية ٢٨ج للسهم.

في ٤/٢٧ تلقي البنك إخطار من السمسار يفيد بيع السهم بمبلغ ٣٣ج وبلغت عمولة السمسار ٣٠٠ج.

إثبات صافي القيمة البيعية وحساب عمولة السمسار:

٩٨٧٠٠		من حـ/ سماسرة أوراق مالية (٩٩٠٠٠- ٣٠٠) إلى مذكورين
	٨٤٠٠٠	حـ/ محفظة الأوراق المالية (بالقيمة الدفترية)
	١٤٧٠٠	حـ/ أرباح بيع أوراق مالية (مكمل)

٦/٦: التسليف بضمان الأوراق المالية:

من أهم الخدمات التي يقدمها البنك التجاري لعملائه تقديم قروض أو سلف بضمان الأوراق المالية، ويحصل العميل على القرض إما دفعة واحدة أو أن يتم فتح حساب اعتماد

(حساب جاري مدين) للسحب منه في حدود القيمة التسليفية المتفق عليها بين البنك والعميل وهي نسبة من متوسط قيمة الأوراق المقدمة لضمان.

وهناك بعض الضوابط تضعها البنوك حتى يتم قبول الأوراق المالية كضمان من أهمها:

- أن تكون الأوراق المالية مقيدة في البورصة حتى يمكن التصرف فيها وتحويلها إلى أموال سائلة حالة عدم وفاء العميل بسداد قيمة القرض أو السلفة في الميعاد المحدد.
- ترفض البنوك التسليف بضمان أسهم شركات مركزها المالى ضعيف، لذا تفضل البنوك أن تكون الأوراق المالية المقدمة كضمان عبارة عن سندات حكومية أو أوراق مالية مضمونة من الحكومة.
- ألا تكون الأوراق المالية المقدمة كضمان عبارة عن أسهم البنك نفسه، فلا تقدم البنوك تسهيلات ائتمانية بضمان رأسمالها حيث لا يقدم البنك سلف بضمان أوراقه.

وتظهر المعالجة المحاسبية للتسليف بضمان الأوراق المالية في اليومية المركزية على النحو التالي:

عند استلام الأوراق المالية كضمان أو تأمين (قيد نظامي):

من حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

إلى حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

هذا وقد يحصل العميل على القرض أو السلفة في أي من الصورتين التاليتين:

الأولى: إذا كان التسهيلات الائتمانية في صورة سلفة:

حيث يطلب العميل الحصول على قيمة السلفة، ويتم صرف الصافي للعميل بعد خصم الفوائد والمصروفات الأخرى.

عند صرف قيمة السلفة للعميل:

من حـ/ سلف بضمان أوراق مالية

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعميل (الخزينة)

حـ/ الفوائد الدائنة

في تاريخ استحقاق السلفة (موعد السداد المتفق عليه) نقداً أو خصماً من حساب العميل:

من حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للعميل)

إلى حـ/ سلف بضمان أوراق مالية

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق المالية كضمان أو كتأمين:

من حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

إلى حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

حالة عدم سداد العميل قيمة السلفة في الميعاد:

يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المودعة كضمان لدى البنك عن طريق سماسرة الأوراق المالية، ويتم

خصم قيمة السلفة وعمولة البيع من ثمن البيع، على أن يتم تعلية الباقي في حساب أمانات بيع أوراق مالية وذلك على النحو التالي:

إثبات بيع الأوراق المودعة كضمان:

من حـ/ سماسرة الأوراق المالية

إلى مذكورين

حـ/ سلف بضمان أوراق مالية

حـ/ عمولة بيع أوراق مالية

حـ/ أمانات بيع أوراق مالية

ثم إلغاء القيد النظامي:

من حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

إلى حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

الثانية: إذا كان التسهيلات الائتمانية في صورة حساب اعتماد (حساب جاري مدين):

يقوم البنك بفتح اعتماد في شكل حساب جاري مدين يسحب منه العميل في حدود القيمة التسليفية المتفق عليها مع البنك، وتجري المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

قيام العميل بسحب جزء من حساب الاعتماد:

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية)

إلى حـ/ الخزينة

تحميل العميل بقيمة الفوائد والتي غالباً ما تكون شهرية:

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

إلى حـ/ الفوائد الدائنة

قيام العميل بسداد كل أو جزء من حسابه الجاري المدين:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية)

إلغاء القيد النظامي بنسبة ما تم سداده:

بقيد عكسي، وعند انتهاء مدة الاعتماد والسداد الكامل لرصيد الاعتماد يرد الضمان المقدم من العميل ويلغى القيد النظامي.

من حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

إلى حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

حالة تطبيقية (١٠):

الآتي بيان بعض العمليات التي قام بها بقسم الأوراق المالية بالبنك الأهلي فرع طنطا خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩م.

١- قدم أحد الأفراد أوراق مالية قيمتها ١٠٠٠٠٠ج للحصول على سلفة بضمان هذه الأوراق، وقد وافق البنك على منحه سلفة ٦٠٪ من قيمة هذه الأوراق لمدة ثلاثة شهور وبمعدل فائدة ٨٪ وقد تم صرف السلفة نقداً.

قيد نظامي بالأوراق المالية المودعة كضمان للسلفة:

١٠٠٠٠٠ من حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

عند صرف السلفة للعميل:

٦٠٠٠٠ من حـ/ سلف بضمان أوراق مالية إلى مذكورين

٥٨٨٠٠ حـ/ الخزينة

١٢٠٠ حـ/ الفوائد الدائنة ٦٠٠٠٠× (١٢/٣) × (١٠٠/٨)

٢- بلغت جملة السلف بضمان الأوراق المالية التي سددت خلال الشهر ٤٥٠٠٠ج نقداً وكانت النسبة التسليفية لهذه الأوراق ٩٠٪.

قيد سداد بعض السلف خلال الشهر:

٤٥٠٠٠ من حـ/ الخزينة

٤٥٠٠٠ إلى حـ/ سلف بضمان أوراق مالية

قيد رد الأوراق المالية عن السلف المسددة:

٥٠٠٠٠ من حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

٣- قرر البنك فتح حساب اعتماد للعميل إسلام بنسبة ٧٥٪ من قيمة الأوراق المالية المقدمة كضمان وقيمتها ٣٠٠٠٠٠ج، وقد تم فتح الاعتماد في حدود النسبة المقررة، وبلغت مسحوبات العميل خلال شهر أكتوبر ١٢٠٠٠٠ج علماً بأن مدة الاعتماد ثلاثة شهور بمعدل فائدة ١٠٪ سنوياً تحسب شهرياً.

قيد نظامي بقيمة الأوراق المالية المودعة لضمان:

من حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

إلى حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين

قيد المسحوبات النقدية للعميل:

١٢٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

١٢٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

إثبات الفوائد الشهرية: ١٢٠٠٠٠× (١٢/١) × (١٠/١٠٠)

١٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

١٠٠٠ إلى حـ/ الفوائد الدائنة

٤- لم يتمكن أحد العملاء من سداد القرض فقام البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة منه كضمان بمبلغ ٨٠٠٠٠ج (القيمة الاسمية للأوراق ١٠٠٠٠٠ج) وكان الرصيد

المستحق عليه ٧٨٠٠٠ج، وبلغت عمولة السمسار ٨٠٠ج وعمولة البنك ٢٠٠.

عند بيع الأوراق المالية المقدمة كضمان:

٧٩٢٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية (٨٠٠٠٠-٨٠٠)
		إلى مذكورين
	٧٨٠٠٠	حـ/ سلف بضمان أوراق مالية
	٢٠٠	حـ/ عمولة بيع أوراق مالية
	١٠٠٠	حـ/ أمانات بيع أوراق مالية (مكمل)

إلغاء القيد النظامي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ مودعي أوراق مالية برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق مالية برسم التأمين

أسئلة وحالات تطبيقية غير محلولة

١- ما هي الوظائف الأساسية لقسم الأوراق المالية بالبنوك التجارية؟

٢- حالة تطبيقية شاملة.

فيما يلي بعض العمليات المالية التي تمت بقسم الأوراق المالية في بنك القاهرة فرع بنها خلال شهر مارس ٢٠١٣م.

١- كلفت شركة القاهرة للأسمدة البنك بأن يصرف من حسابها الجاري الدائن كوبون الشركة رقم ٤٤ وقيمته ٤٠٠٠٠٠ج، وقد بلغت عمولة البنك عند صرف الكوبون ٧٠٠٠ج خصمت أيضاً من حساب الشركة.

٢- بلغت قيمة الأوراق المالية التي أودعها العملاء في البنك خلال الشهر كأمانة ١٠٠٠٠٠ج مقابل رسوم إيداع قدرها ٣٠٠ج.

٣- طلب أحد العملاء شراء أوراق مالية قيمتها ٣٠٠٠٠ج خصماً من حسابه الجاري، فكلف البنك السماسرة بذلك، وأبلغ السمسار البنك بتنفيذ العملية علماً بأن عمولة السمسار ١٥٠ج، وعمولة البنك ١٠٠ج خصمت من الحساب الجاري للعميل، وقد سدد البنك المستحق للسمسار نقداً.

٤- كلف البنك السماسرة بناءً على طلب أحد عملائه ببيع ٥٠٠ سهم ملكه، وقد تم البيع على أساس سعر بيع ٢٠ج للسهم، وبلغ إجمالي العمولة المستحقة ٣٠٠ج يخص السمسار منها ٢٠٠ج، وقد سدد السمسار القيمة نقداً وأضيف الصافي للحساب الجاري للعميل.

٥- كلفت إحدى الشركات المساهمة البنك بصرف كوبونات أسهمها لعدد ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ١٠ج لكل كوبون، وقد صرف نصفها نقداً والباقي أضيف للحسابات الجارية للعملاء، وقد احتسب البنك عمولة على الشركة بلغت ٥٠٠ج خصماً من الحساب الجاري للشركة.

٦- بلغت القيمة الاسمية للأوراق المالية المقدمة للبنك من أحد عملائه كضمان للحصول على قرض مبلغ ٦٠٠٠٠٠ج وقد وافق البنك على أن تكون القيمة التسليفية في حدود ٦٠٪ من القيمة الاسمية للأوراق المقدمة، وصرفت السلفة للعميل نقداً، وقد بلغت قيمة الفوائد الدائنة ٥٠٠٠ج والمصروفات البنكية ١٠٠٠ج.

٧- سدد العميل ٢٠٠٠٠٠ج من قيمة القرض الذي حصل عليه ولم يتمكن من سداد باقي المبلغ، فقام البنك ببيع جزء من الأوراق المالية قيمتها الاسمية ١٦٠٠٠٠ج بمبلغ ١٨٠٠٠٠ج سداداً لباقي المستحق من السلفة،

وأضيف الصافي أمانات باسم العميل الذي صرفه بعد ذلك نقداً.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في اليومية المركزية للبنك.

الفصل السابع

٠/٧ التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الاعتمادات المستندية

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب ما يلى:

- تعريف الاعتماد المستندى وتحديد أطرافه.
- أنواع الاعتمادات المستندية.
- المعالجة المحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية (إستيراد / تصدير)

١/٧: تعريف الاعتماد المستندي وتحديد أطرافه:

تأميناً لحصول المصدر على قيمة ما صدره وحصول المشتري على ما قام باستيراده يتم استخدام الاعتمادات المستندية والتي تعتبر من أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية عن طريق البنوك، التي تقوم بدور الوسيط بين المصدر والمستورد، فعندما يرغب أحد المستوردين في استيراد بضاعة من الخارج فإنه يقوم بفتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك وذلك لصالح المصدر الأجنبي، حيث يتعهد هذا البنك بمقتضى الاعتماد المستندي بأن يدفع للمورد الأجنبي قيمة البضاعة عند تقديمه للمستندات الخاصة بها، كما يتحقق البنك من تنفيذ المورد الأجنبي لالتزاماته وذلك عن طريق مراسل البنك في الخارج.

وتأسيساً على ذلك فإن الاعتماد المستندي هو عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بناءً على طلب مستورد معين لصالح مصدر، بأن يدفع قيمة البضاعة المستوردة أو أن يقبل بقيمتها كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديم مستندات الشحن مستوفاة للشروط المنصوص عليها في الاعتماد.

إذن الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى البنك الفاتح للاعتماد بناءً على طلب مستورد وهو عميل البنك (طالب فتح الاعتماد)، بأن يدفع أو يقبل أو يخصم الكمبيالات المصاحبة لمستندات الشحن لصالح طرف ثالث يسمى المستفيد/ المصدر.

وعلى هذا تكون حلقة الاتصال بين الأطراف الأساسية في الاعتمادات المستندية وهي:

١- **المستورد:** طالب فتح الاعتماد وهو المشتري وهو لا يعرف البائع/ المصدر ولا يرغب في دفع قيمة البضاعة المستوردة مقدماً قبل وصولها.

٢- **المصدر:** البائع وهو المستفيد من الاعتماد.

٣- **البنك فاتح الاعتماد:** بنك المستورد ويضمن تسديد قيمة الاعتماد عند وصول مستندات الشحن أو قبول أي كمبيالات مسحوبة عليه بما يتفق وشروط الاعتماد.

٤- **البنك المبلغ للاعتماد:** وهو بنك المصدر وهو الذي يقوم بإبلاغ الاعتماد للمستفيد ويقوم بإضافة تعزيزه له، إذا ما طلب منه البنك فاتح الاعتماد ذلك، وبنك المصدر هذا يكمن دوره الرئيسي في استلام مستندات الشحن ومراجعتها للتأكد من مطابقتها للشروط المتفق عليها ودفع ثمنها للمصدر، ويقوم هذا البنك أحياناً بدفع أو قبول كمبيالة لصالح المصدر أو إرسال هذه الكمبيالة للقبول من المستورد، وبنك المصدر هذا يعتبر مراسلاً لبنك المستورد في الخارج.

وتتكون مستندات الشحن غالباً من المستندات التالية:

- بوليصة الشحن البحري.
- الفاتورة.
- بوليصة التأمين على البضاعة.
- شهادة جنسية البضاعة.
- كشف بمصروفات التأمين.
- قوائم وزن البضاعة.

- كشف بمصروفات النقل البحري. - شهادة عبور.
- شهادة صحية. - الكمبيالة.

٢/٧: أنواع الاعتمادات المستندية:

يمكن تصنيف الاعتمادات المستندية وفقاً للمعايير التالية:

من حيث طريقة الوفاء بالقيمة للمصدر:

أ) اعتمادات مستندية بالإطلاع:

يقوم البنك المراسل المبلغ للاعتماد بسداد قيمة البضاعة فوراً للمصدر بعد تقديم المستندات ومراجعتها واستيفائها للشروط، ثم يقوم بالخصم على البنك فاتح الاعتماد الذي بدوره يخصم القيمة على حساب العميل المستورد.

ب) اعتمادات مستندية للقبول أو الدفع بالأجل:

هذه الاعتمادات تقضي بالدفع بموجب كمبيالات تستحق بعد فترة يتفق عليها بين المصدر والمستورد، والكمبيالة قد تكون مسحوبة على المستورد نفسه أو على بنك المستورد فاتح الاعتماد.

ج) الاعتمادات المستندية لمدفوعات مقدمة:

يحق للمستفيد/ المصدر أن يسحب مقدماً مبالغ معينة تخصم فيما بعد من القيمة الإجمالية للبضاعة.

من حيث التزام وتعهد البنك فاتح للاعتماد تجاه البنك المراسل والمصدر:

أ) اعتمادات مستندية قابلة للإلغاء:

يستطيع المستورد أن يلغي هذا الاعتماد في أي وقت سابق للشحن دون إخطار المصدر، كما يستطيع البنك فاتح للاعتماد أن يقوم بتعديل أي شرط من شروطه أو إلغائه في أي وقت دون حاجة لإخطار المستفيد مسبقاً دون أدنى مسئولية تقع عليه تجاه المستفيد أو طالب فتح الاعتماد. وهذا النوع من الاعتماد غير شائع في الحياة العملية لعدم قبول المصدرين له.

ب) اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء:

يلتزم البنك فاتح الاعتماد باحترام شروط الاعتماد وذلك بالدفع أو التعهد بالدفع بموجب كمبيالة تستحق بعد فترة، وفي هذا الاعتماد لا يستطيع البنك فاتح الاعتماد الرجوع عنه أو تعديله إلا بموافقة المستفيد، كذلك لا يستطيع المصدر أو المستورد إلغائه إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك، وهذا النوع من الاعتماد شائع فى الحياة العملية.

من حيث شروط تنفيذ الاعتماد:

أ) اعتمادات مستندية قابلة للتحويل:

يحق للمستفيد/ المصدر أن يحول الاعتماد على مستفيد آخر، وعلى ذلك يقبل بنك المصدر/ المراسل بناءً على طلب بنك المستورد/ فاتح الاعتماد المستندات المقدمة من مستفيد آخر بخلاف من ورد اسمه في الاعتماد.

ب) اعتمادات مستندية قابلة للتجزئة:

يمكن للمصدر أن يقوم بشحن البضائع على دفعات خلال فترة الاعتماد ويحصل على قيمة كل دفعة من البنك المراسل مقابل تسليم مستندات الشحن الخاصة بهذه الدفعة.

ج) اعتمادات مستندية غير قابلة للتجزئة:

يلتزم المصدر بشحن البضاعة دفعة واحدة ويحصل على قيمة البضاعة مرة واحدة مقابل تسليم مستندات الشحن.

د) اعتمادات مستندية دائرية:

يتحدد الاعتماد تلقائياً بذات المبلغ أو لمدة والشروط المحددة في الاعتماد الأصلي.

من حيث طبيعة العملية:

أ) اعتمادات مستندية استيراد:

وهي الاعتمادات التي يتم فتحها بناءً على طلب المستورد المحلي لصالح أحد المصدرين بالخارج.

ب) اعتمادات مستندية تصدير:

وهي اعتمادات تطلب بنوك خارجية من البنوك المحلية فتحها لصالح مصدرين محليين بناءً على طلب مستوردين من الخارج.

٣/٧: المعالجة المحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية استيراد:

بعد تمام الاتفاق بين المصدر والمستورد على الصفقة، يحصل المستورد على فاتورة مبدئية يتقدم بموجبها إلى أي

بنك محلي طالباً فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر، هذا ويمر الاعتماد المستندي للاستيراد على أربع مراحل رئيسية هي:

أ) فتح الاعتماد المستندي بناءً على طلب العميل (المستورد).

ب) تغطية الاعتماد المستندي من جانب العميل.

ج) القيام بإجراءات تنفيذ الاعتماد المستندي مع البنك المراسل في الخارج.

د) إلغاء الاعتماد المستندي بعد تنفيذ شروطه بالكامل.

هذا ويوجد أكثر من نوع لاعتمادات الاستيراد على النحو التالي:

١/٣/٧: اعتماد مستندي بغطاء:

طلبت شركة السعد من بنك القاهرة فرع بنها فتح اعتماد مستندي بالإطلاع بغطاء كامل لدى أحد البنوك الأمريكية بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ دولار وتم حجز الغطاء من الحساب الجاري للشركة وبلغت عمولة الصرف الأجنبي ٢٠٠٠ج وعمولة فتح الاعتماد ٣٠٠٠ج ومصاريف البريد والفاكس ١٠٠٠ج، وتم تحويل العملة للمراسل بالخارج، هذا وقد وردت مستندات الشحن وقامت الشركة باستلام البضاعة (القيمة C.I.F ميناء الوصول).

المطلوب:

إثبات إشعارات الخصم والإضافة في صورة قيود يومية (١ دولار= ٧ج).

الحل

أ) عند فتح الاعتماد المستندي بغطاء كامل بالعملة الأجنبية:

يتم إخطار المراسل بالخارج بفتح الاعتماد، ويتم إعداد إشعار خصم وإضافة ويرسل لقسم الحسابات العامة ويجري القيد النظامي الآتي:

من حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	١٧,٥٠٠,٠٠٠	
إلى حـ/ التزامات البنك قبل المراسلين عن اعتمادات مستندية (٢٥٠٠٠٠٠ دولار× ٧ج)		١٧,٥٠٠,٠٠٠

ثم يتم خصم الغطاء بالكامل من حساب الشركة وكذلك العمولات والمصاريف بموجب القيد التالي:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة السعد	١٧,٥٠٦,٠٠٠	
إلى مذكورين		
حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية		١٧,٥٠٠,٠٠٠
حـ/ عمولة الصرف الأجنبي		٢٠٠٠
حـ/ عمولة فتح الاعتماد		٣٠٠٠
حـ/ مصاريف البريد والفاكس		١٠٠٠

ب) عند ورود إشعار الخصم من البنك المركزي بتحويل العملة للمراسل بالخارج يجري القيد الآتي:

من حـ/ المراسلين بالخارج (بنك .....)	١٧,٥٠٠,٠٠٠	
إلى حـ/ البنك المركزي		١٧,٥٠٠,٠٠٠

ج) عند استلام مستندات الشحن تسلم للشركة لاستلام البضاعة باعتبار أن القيمة CIF ميناء الوصول، ويجري القيود التالية:

من حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية		١٧,٥٠٠,٠٠٠
إلى حـ/ المراسلين بالخارج	١٧,٥٠٠,٠٠٠	

ثم يلغي القيد النظامي بقيد عكسي:

من حـ/ التزامات البنك قبل المراسلين عن اعتمادات مستندية		١٧,٥٠٠,٠٠٠
إلى حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	١٧,٥٠٠,٠٠٠	

٢/٣/٧: اعتماد مستندي بموجب تسهيلات مصرفية:

طلبت شركة القاهرة للأسمنت من بنك مصر فتح اعتماد مستندي بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولار (١ دولار= ٧ج) وذلك عن طريق تسهيلات على هيئة قرض ممنوح من المراسل يسدد على فترة ٦ شهور حيث يقبل المراسل كمبيالة المستفيد بقيمة المستندات، وتم خصم مصروفات وعمولة الاعتماد ٢٠٠٠ج، ومصاريف البريد والفاكس ١٠٠٠ج، هذا وقد تم تنفيذ الاعتماد واستلمت الشركة مستندات الشحن القيمة F.O.B.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل

أ) عند فتح الاعتماد يجري القيد النظامي التالي:

٣٥٠,٠٠٠		من حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
	٣٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ التزامات البنك قبل المراسلين عن اعتمادات مستندية (٥٠٠٠٠ دولار× ٧ج)

وحيث أن هذه الاعتمادات بدون غطاء فإنه يحصل عنها ٠,٢٪ رسوم دفعة نسبية يتحملها البنك والعميل بالتساوي طبقاً لتعليمات مصلحة الضرائب فضلاً عن خصم المصاريف والعمولات الأخرى.

بموجب القيد التالي:

٣٣٥٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة القاهرة للأسمنت
		إلى مذكورين
	٣٥٠	حـ/ رسوم الدفعة النسبية ٠,١٪ × ٣٥٠,٠٠٠
	٢٠٠٠	حـ/ عمولة فتح الاعتماد
	١٠٠٠	حـ/ مصاريف البريد والفاكس

يتم تحصيل عمولة إضافية من العميل تسمى عمولة التسهيلات وهي ١/٤ في المائة عن ٣ شهور الأولى من مدة

التسهيلات (٣٥٠٠٠٠× ٠,٢٥٪× ١٢/٣) و٨/١ في المائة عن كل شهر بعد ذلك (٣٥٠٠٠٠× ٠,٠١٢٥× ١٢/٣).

إجمالي عمولة التسهيلات= ٣٢٨.٣٧٥ج ويكون قيد إثباتها كما يلي:

٣٢٨,٣٧٥	من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة شركة الظاهرة للأسمنت	
	٣٢٨,٣٧٥	إلى حـ/ عمولة التسهيلات

ويلاحظ على هذا النوع من الاعتمادات ما يلي:

- لا تخصم قيمة الاعتماد على حساب العميل عند فتح الاعتماد بسحب تسهيلات.
- يطلب البنك من المراسل قبول وخصم كمبيالة المراسل، وعند موعد السداد يتم تحويل القيمة للمراسل وتلغي القيود النظامية.

٣/٣/٧: اعتمادات استيراد بموجب تسهيلات موردين:

يتم تسليم المستندات إلى المستورد عن طريق البنك مقابل توقيعه على كمبيالات تستحق الدفع في تواريخ مختلفة.

طلبت شركة الإيمان فتح اعتماد مستندي بمبلغ ٣٢٠٠٠٠ دولار (١ دولار= ٦,٢٥ج) وقد تم حجز غطاء ٢٠٪ من قيمة الاعتماد وبلغت العمولة ٢٠٠٠ج ومصاريف البريد والفاكس ١٠٠٠ج، وتم حجز العملة عن طريق البنك المركزي، هذا وقد وصلت مستندات الشحن مرفقاً بها كمبيالة قام العميل

بقبولها، وتم شراء العملة، وفي تاريخ الاستحقاق تم إضافة القيمة لحساب المراسل بالخارج.

المطلوب:

إثبات إشعارات الخصم والإضافة في صورة قيود اليومية.

الحل

أ) إثبات تعهد البنك بفتح الاعتماد وخصم الغطاء النقدى الجزئي وخصم مصاريف فتح الاعتماد وأي مصاريف أخرى بموجب القيود التالية:

قيد نظامي بفتح الاعتماد:

٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية (٤٠٠٠٠٠ دولار× ٦,٢٥ج)

قيد خصم الغطاء والمصاريف والعمولات من حساب الشركة:

٤٠٣٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة الإيمان
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية ٢٠٪
	٢٠٠٠	حـ/ عمولة فتح الاعتماد
	١٠٠٠	حـ/ مصاريف البريد والفاكس

ويتم إجراء القيد النظامي لحجز العملة من البنك المركزي:

٢,٠٠٠,٠٠٠		من حـ/ التزامات البنك المركزي عن المدفوعات الآجلة
	٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ التزامات البنك عن المدفوعات الآجلة

ب) عند استلام مستندات الشحن مرفقاً بها الكمبيالة يتم تسليم المستندات للعميل مقابل قبول الكمبيالة ثم إلغاء القيدين النظاميين السابقين بقيود عكسية، ثم يتم شراء العملة خصماً من حساب العمل على النحو التالي:

من مذكورين

١٦٠٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة الإيمان
٤٠٠٠٠٠		حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية

إثبات قبول العميل الكمبيالة (قيد نظامي):

٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/ التزامات العملاء عن قبول كمبيالات
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التزامات البنك عن قبول كمبيالات

ج) في تاريخ الاستحقاق يتم إضافة القيمة لحساب المراسل بالخارج بالقيد التالي:

٢,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ المراسلين بالخارج

قيد تحويل قيمة الكمبيالة للمراسل:

٢,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/ المراسلين بالخارج
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى

ثم يلغي القيد النظامي الخاص بقبول الكمبيالة بقيد عكسي:

٢,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/ التزامات البنك عن قبول كمبيالات
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ التزامات العملاء قبول كمبيالات

٤/٧: المعالجة المحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية تصدير:

يقوم المستورد الأجنبي بفتح اعتماد مستندي لدى البنك الذي يتعامل معه بالخارج، ويتولى البنك فاتح الاعتماد تبليغ بنك المصدر بفتح اعتماد لصالح المصدر، حيث يقوم المصدر بشحن البضاعة ويجهز المستندات ويتم التصدير للخارج حيث يتم تحويل العملة للبنك.

حالات تطبيقية محلولة

اتفقت شركة الحاصلات الزراعية بمصر مع إحدى الشركات البريطانية على تصدير محاصيل زراعية، وتم فتح اعتماد مستندي بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني (جك= ٧ج)، وقدتم التصدير حيث تم تحويل الغطاء مقدماً وقد بلغت عمولة الاعتمادات ٢٠٠٠ج ومصاريف البريد والفاكس ٣٠٠٠ج.

المطلوب:

إثبات إشعارات الخصم والإضافة في صورة قيود يومية.

الحل

أ) عند استلام مستندات الشحن من المصدر، وقيام بنك المستورد (في الخارج) بتحويل الغطاء مقدماً يتم إضافة القيمة إلى حساب مؤقت للعميل بالقيد الآتي:

٢١٠٠٠٠٠		المراسلين بالخارج (بنك باركليز)
	٢١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ غطاء نقدي محول من مراسلين بالخارج عن اعتمادات تصدير

ب) بيع العملة المحصلة للبنك المركزي بناءً على طلب العميل:

٢١٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك المركزي
	٢١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المراسلين بالخارج (بنك باركليز)

ج) قيام المصدر بشحن البضاعة بمجرد إخطاره بفتح الاعتماد لصالحه، وتجهيز المستندات المطلوبة والتي سيتم الدفع بموجبها.

وعند استلام مستندات الشحن من المصدر (مصر)، يقوم بنك المستورد (بريطانيا) بتحويل الغطاء مقدماً إلى بنك المصدر بمصر.

قيد سداد قيمة المستندات إلى المصدر وتعلية القيمة على حسابه الجاري بموجب إشعار إضافة بعد خصم العمولة والمصروفات المستحقة للبنك.

٢,٠٦٤,٠٠٠		من حـ/ غطاء نقدي محول من المراسلين بالخارج عن اعتمادات تصدير إلى مذكورين
	٢٠٩٥٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية للعملاء (شركة الحاصلات الزراعية)
	٢٠٠٠	حـ/ عمولة فتح الاعتماد
	٣٠٠٠	حـ/ مصاريف البريد والفاكس

أسئلة وتطبيقات غير محلولة

١- عرف الاعتماد المستندي وحدد أطرافه؟

٢- حدد أنواع الاعتمادات المستندية وفقاً للمعايير التالية:

- طريقة الوفاء بالقيمة للمصدر.
- تعهد البنك فاتح الاعتماد تجاه البنك المراسل والمصدر.
- شروط تنفيذ الاعتماد.
- طبيعة العملية.

٣- حالات تطبيقية غير محلولة:

أ) فتح أحد البنوك اعتماداً مستندياً لصالح المستورد حسن حسنى بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار وتم حجز الغطاء بالكامل بالإضافة على ٣٠٠٠ج مصاريف فتح الاعتماد، ٢٠٠٠ج مصاريف البريد والفاكس. هذا وقد تم شراء العملة الأجنبية وحولت للمراسل بالخارج، وقد وصلت مستندات الشحن حيث تم استلام البضاعة (القيمة CIF ميناء الإسكندرية).

ب) طلبت إحدى الشركات من البنك الأهلي فرع المنصورة فتح اعتماد مستندي (دفع آجل مستحق الدفع بعد ٣ شهور) بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ج وبلغت العمولة ٣٠٠٠ج وتم حجز غطاء نقدي ٢٥٪ من قيمة الاعتماد، وبلغت عمولة التسهيلات ٤٠٠٠ج، وتم التعاقد مع البنك المركزي لشراء العملة، هذا وقد وردت مستندات الشحن وقام

المراسل الأجنبي بسداد قيمة الاعتماد بالكامل للمصدر (القيمة F.O.B).

ج) طلب أحد عملاء البنك فتح اعتماد مستندي بالإطلاع لصالح أحد المصدرين بالخارج بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني (جك= ٧ج)، وقد قام البنك بخصم قيمة الاعتماد بالكامل وبلغت عمولة فتح الاعتماد ٤٠٠٠ج ومصاريف البريد والفاكس ٢٠٠٠ج.

د) تسلم البنك مستندات شحن بضاعة واردة من فرنسا عن اعتماد مستندي بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ يورو وقيمة المستندات التي وصلت ٤٠٠٠٠٠٠ يورو ومحجوز غطاء بنسبة ٦٠٪ من قيمة الاعتماد، وقد أرفق بالمستندات كمبيالة تستحق السداد بعد شهرين، وتم تسليم المستندات للعميل وإلغاء باقي الاعتماد (اليورو= ٨ج).

هـ) قدم بعض العملاء مستندات شحن قيمتها ٣٠٠٠٠٠ج عن بضاعة مصدرة للخارج بموجب اعتماد مستندي لصالحهم، وقد بلغت عمولة البنك واحد في الألف من قيمة الاعتماد، وكانت مصاريف الشحن ١٥٠ج، وقد تم إرسال المستندات للبنك المراسل الأجنبي حيث سبق أن حول الغطاء نقداً.

المطلوب:

في كل حالة تطبيقية إثبات إشعارات الخصم والإضافة في صورة قيود يومية.

الفصل الثامن

٠/٨ التوجيه المحاسبى للعمليات المالية

بقسم الصرف الأجنبى (الكاميو)

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون قادراً على إستيعاب ما يلى:

- الخدمات المصرفية الداخلية بقسم الصرف الأجنبى:
  - إصدار الحوالات المصرفية.
  - إصدار شيكات مصرفية.
  - صرف شيكات مصرفية واردة.
  - التصديق على شيكات العملاء بالقبول.
- الخدمات المصرفية الخارجية بقسم الصرف الأجنبى:
  - إصدار التحويلات النقدية للخارج.
  - صرف الحوالات الواردة من الخارج.
  - إصدار الشيكات السياحية.
  - صرف الشيكات السياحية الواردة.
  - شراء وبيع العملات الأجنبية.
  - فتح حسابات للعملاء بعملات أجنبية.

مُقَدِّمَة :

يقوم قسم الصرف الأجنبي بالعديد من الخدمات المصرفية والتي تتعلق بتحويلات النقود وصرف الحوالات سواء بالداخل أو بالخارج، وكذلك إصدار الشيكات السياحية والمصرفية وصرفها، فضلاً عن عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية.

وعلى ذلك يعتبر قسم الصرف الأجنبي حلقة الوصل بين البنك وغيره من البنوك المحلية والأجنبية، حيث يقوم بالخدمات المصرفية المحلية وهي التي تكون البنوك الأخرى المحلية طرفاً فيها، وكذلك يقوم بالخدمات المصرفية الخارجية وهي التي تكون البنوك الخارجية طرفاً فيها.

ونتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية للخدمات المصرفية سواء المحلية أو الخارجية على النحو التالي:

١/٨: الخدمات المصرفية الداخلية بقسم الصرف الأجنبي:

وتتمثل هذه الخدمات في العمليات المصرفية التي تتعلق بالعمليات المالية التالية:

١/١/٨: إصدار الحوالات المصرفية:

حيث يقوم البنك بإصدار حوالة عندما يطلب أحد العملاء تحويل مبالغ نقدية إلى شخص آخر في مدينة أخرى على أن يسدد القيمة نقداً أو خصماً من حسابه الجاري بالبنك، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

إثبات قيمة الحوالة الصادرة (إثبات توريد المبلغ المراد تحويله نقداً أو خصماً من حساب جاري العميل) بالقيد التالي:

من حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للعملاء)

إلى مذكورين

حـ/ حوالات داخلية صادرة

حـ/ عمولة إصدار حوالات

حـ/ مصاريف البريد والفاكس

إثبات تحويل القيمة للفرع أو البنك المحول إليه المسحوب عليه الحوالة ويكون القيد:

من حـ/ حوالات داخلية صادرة

إلى حـ الفروع (البنوك المحلية)

٢/١/٨: صرف الحوالات المصرفية الواردة:

يقوم البنك بصرف الحوالات المسحوبة عليه بواسطة الفروع أو البنوك المحلية، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

إثبات قيمة الحوالات الواردة:

من حـ/ الفروع (البنوك المحلية)

إلى حـ/ حوالات داخلية واردة

صرف قيمة الحوالة للمستفيد سواء نقداً أو إضافة لحسابه بالبنك:

من حـ/ حوالات داخلية واردة

إلى حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للعملاء)

٣/١/٨: إصدار شيكات مصرفية:

والشيك المصرفي هو شيك مسحوب على فروع البنك أو أي من البنوك المحلية الأخرى، ويتم إصدار الشيك المصرفي مقابل قيام العميل بتوريد قيمة الشيك نقداً وعمولة إصدار الشيك المصرفي، أو قد يتم ذلك خصماً من حسابه لدى البنك، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

إصدار الشيك المصرفي:

من حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)

إلى مذكورين

حـ/ شيكات مصرفية مباعة

حـ/ عمولة إصدار شيكات مصرفية

إضافة قيمة الشيك المصرفي المصدر للجهة المسحوب عليها:

من حـ/ شيكات مصرفية مباعة

إلى حـ/ الفروع (البنوك المحلية)

٤/١/٨: صرف شيكات مصرفية واردة:

وهي شيكات مسحوبة على البنك بواسطة الفروع أو البنوك المحلية الأخرى، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

خصم قيمة الشيكات على البنك المصدر:

من حـ/ الفروع (البنوك المحلية)

إلى مذكورين

حـ/ شيكات واردة مستحقة الدفع

حـ/ عمولة إصدار شيكات مصرفية

صرف قيمة الشيكات للمستفيد:

من حـ/ شيكات واردة مستحقة الدفع

إلى حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للعملاء)

٥/١/٨: التصديق على شيكات العملاء بالقبول:

يقوم البنك بالتصديق على الشيكات المسحوبة من بعض العملاء لصالح المستفيدون، ويتم ذلك بختم الشيك بخاتم "مقبول الدفع"، وبذلك يكون لهذا الشيك قوة وصلاحية الشيك المصرفي، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

خصم قيمة الشيك من حساب العميل:

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

إلى مذكورين

حـ/ شيكات مقبولة الدفع

حـ/ عمولة تصديق شيكات

صرف قيمة الشيك للمستفيد (نقداً أو إضافة لحساب جاري العميل)

من حـ/ شيكات مقبولة الدفع

إلى حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)

٢/٨: الخدمات المصرفية الخارجية بقسم الصرف الأجنبي:

وهي خدمات مصرفية تتم بعملات أجنبية، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

١/٢/٨: إصدار التحويلات النقدية للخارج:

وذلك يتم في حالة رغبة أحد العملاء في تحويل نقدية إلى الخارج، وهنا يجب على العميل توريد المبلغ المعادل بالجنيه المصري إلى الخزينة أو قد يخصم من حسابه الجاري لدى البنك، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

إثبات قيمة الحوالة الصادرة:

من حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للعملاء)

إلى مذكورين

حـ/ حوالات خارجية صادرة

حـ/ عمولة الكامبيو

حـ/ مصاريف البريد والفاكس

شراء العملة عن طريق البنك المركزي وتحويلها للخارج:

من حـ/ حوالات خارجية صادرة

إلى حـ/ البنك المركزي

٢/٢/٨: صرف الحوالات الواردة من الخارج:

هنا يتلقى البنك إخطارات من المراسلين بالخارج بتحويلات لصالح عملاء البنك، هذا ويخطر البنك المركزي بالتحويلات التي تسدد بالعملة المصرية وتباع العملات الأجنبية المحولة له، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

إثبات الحوالات الواردة من الخارج:

من حـ/ المراسلين بالخارج

إلى حـ/ حوالات خارجية واردة

إثبات بيع العملة للبنك المركزي:

من حـ/ البنك المركزي

إلى حـ/ المراسلين بالخارج

إثبات صرف قيمة الحوالة الواردة للمستفيد:

من حـ/ حوالات خارجية واردة

إلى مذكورين

حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للعملاء)

حـ/ عمولة الكامبيو

حـ/ مصاريف البريد والفاكس

٣/٢/٨: إصدار الشيكات السياحية:

تستخدم الشيكات السياحية للدفع بالخارج حيث أنها مقبولة الدفع، كما يمكن صرف قيمتها من أي بنك بالخارج، والشيك السياحي هي شيك مسحوب على البنك المصدر يعطي للعميل مقابل توريد قيمة الشيك نقداً وخصماً من حسابه لدى البنك، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

إثبات إصدار الشيكات السياحية:

من حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)

إلى مذكورين

حـ/ شيكات سياحية صادرة

حـ/ عمولة إصدار شيكات سياحية

حـ/ مصروفات الإصدار

صرف الشيك بمعرفة المراسلين بالخارج:

من حـ/ شيكات سياحية صادرة

إلى حـ/ المراسلين بالخارج

إثبات شراء العملات من البنك المركزي وتحويلها للمراسلين بالخارج:

من حـ/ المراسلين بالخارج

إلى حـ/ البنك المركزي

٤/٢/٨: صرف الشيكات السياحية الواردة:

حيث يقوم البنك بصرف الشيكات المقدمة إليه والمسحوبة على بنوك بالخارج، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

صرف قيمة الشيك السياحي:

من حـ/ شيكات سياحية واردة

إلى حـ/ الخزينة

إثبات خصم قيمة الشيك على المراسلين بالخارج:

من حـ/ المراسلين بالخارج

إلى حـ/ شيكات سياحية واردة

إثبات بيع العملة للبنك المركزي:

من حـ/ البنك المركزي

إلى حـ/ المراسلين بالخارج

٥/٢/٨: شراء وبيع العملات الأجنبية:

عندما يتم شراء العملة الأجنبية يقوم صراف العملات الأجنبية بتسجيلها في دفتر العملات الأجنبية الواردة، وعندما يتم بيع العملة يقوم صراف العملات الأجنبية بتحصيل المبلغ المعادل لهذه العملة حسب سعر الصرف الرسمي السائد وقت البيع، علماً بأنه دائماً ما يكون سعر بيع العملات الأجنبية أعلى من سعر شرائها والفرق يكون هامش للبنك.

عند شراء عملات أجنبية:

من حـ/ عملات أجنبية (حسب نوع العملة)

إلى حـ/ الخزينة

عند بيع عملات أجنبية:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ العملات الأجنبية (حسب نوع العملة)

٦/٢/٨: فتح حسابات للعملاء بعملات أجنبية:

قد يكون هؤلاء العملاء أفراد أو منشآت أو هيئات، ويتم الإيداع والسحب بنفس نوع العملة وتسمى هذه الحسابات في بعض البنوك حسابات حرة بالنقد الأجنبي.

عند الإيداع في هذه الحسابات:

قد يتم الإيداع نقداً أو بتحويلات من الخارج أو بشيكات مسحوبة على بنوك أجنبية، ويكون القيد كما يلي:

من مذكورين

حـ/ العملات الأجنبية (نقداً)

حـ/ المراسلين بالخارج (تحويلات أو شيكات)

إلى مذكورين

حـ/ الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي (حسب نوع العملة)

حـ/ عمولة الكامبيو

عند السحب من هذه الحسابات:

يكون القيد على النحو التالي:

من حـ/ الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي (حسب نوع العملة)

إلى مذكورين

حـ/ العملات الأجنبية (نقداً حسب نوع العملة)

حـ/ عمولة الكامبيو

حالة تطبيقية محلولة

فيما يلي بعض العمليات التي قام بها قسم الصرف الأجنبي ببنك مصر فرع مصر الجديدة.

أولاً: التحويلات الصادرة:

١- طلب العميل أحمد من البنك تحويل مبلغ ٥٠٠٠ج لصالح شركة السعد للأسمدة ببورسعيد، وقد تم إخطار فرع البنك تليفونياً بالتحويل وبلغت مصروفات البريد والتليفون والفاكس ٢٥ج وعمولة إصدار الحوالات ٧٥ ج.

عند إصدار الحوالة:

٥١٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعميل أحمد
		إلى مذكورين
	٥٠٠٠	حـ/ حوالات داخلية صادرة
	٧٥	حـ/ عمولة إصدار الحوالات
	٢٥	حـ/ مصاريف البريد والفاكس

عند إخطار فرع بورسعيد بتحويل القيمة إليه:

٥٠٠٠		من حـ/ حوالات داخلية صادرة
	٥٠٠٠	إلى حـ/ الفروع (فرع بورسعيد)

٢- طلبت شركة السلام تحويل ١٠٠٠٠٠ج لحساب شركة (س) بألمانيا وبلغت العمولة المستحقة للبنك ٥٠ج، علماً بأن مصروفات التحويل ٢٥ج وقد خصمت من الحساب الجاري

للشركة، وقد تم شراء العملة في نفس اليوم وأضيفت لحساب بنك هامبورج بألمانيا.

عند إصدار الحوالة:

١٠٠٠٧٥		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة لشركة السلام
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/ حوالات داخلية صادرة
	٥٠	حـ/ عمولة إصدار الحوالات
	٢٥	حـ/ مصاريف البريد والفاكس

شراء العملة عن طريق البنك المركزي وتحويلها للخارج:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ حوالات خارجية صادرة
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزي

ثانياً: الحوالات الواردة:

١- تلقى البنك من البنك الأهلي المصري بطنطا إشعار إضافة بمبلغ ١٥٠٠٠ج قيمة تحويلات لصالح شركة المقاولات العمومية والتي لها حساب جاري، وقد تقدم مندوب الشركة لاستلام القيمة اليوم.

إثبات قيمة الحوالات الداخلية الواردة:

١٥٠٠٠		من حـ/ البنوك المحلية (البنك الأهلي المصري بطنطا)
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ حوالات داخلية واردة

إثبات صرف الحوالة للمستفيد:

١٥٠٠٠ من حـ/ حوالات داخلية واردة

١٥٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

٢- تسلم البنك أمر دفع من بنك باركليز بلندن بما يعادل ٩٠٠٠٠ج، وقد تم تخصيصها كما يلي:

٤٥٠٠٠ج لصالح العميل محمود بهاء

١٥٠٠٠ج دفعت نقداً

٣٠٠٠٠ج لحساب شركة الفؤاد للملابس الجاهزة والتي لها حساب جاري بالبنك علماً بأن عمولة البنك ٤٨ج.

عند استلام أمر الدفع:

٩٠٠٠٠ من حـ/ المراسلين بالخارج- بنك باركليز

٩٠٠٠٠ إلى حـ/ حوالات خارجية واردة

سداد أمر الدفع

٩٠٠٠٠ من حـ/ حوالات خارجية واردة

إلى مذكورين

٧٤٩٦٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٤٤٩٧٦ محمود بهاء (٤٥٠٠٠ - ٤٨ × ٤٥٠٠٠/٩٠٠٠٠)

٢٩٩٨٤ شركة الفؤاد (٣٠٠٠٠-٤٨ × ٣٠٠٠٠/٩٠٠٠٠)

١٤٩٩٢ حـ/ الخزينة (١٥٠٠٠-٤٨ × ١٥٠٠٠/٩٠٠٠٠)

٤٨ حـ/ عمولة الكامبيو

٣- ورد إلى البنك إخطار من بنك ليونيه بباريس عن حوالات بريدية سيمول غطاؤها عن طريق بنك الحمرا بمبلغ ٢٠٠٠٠ج تم دفعه قبل وصول الغطاء، وقد تم بيع العملة في نفس اليوم للبنك المركزي المصري.

سداد قيمة الحوالة:

٢٠٠٠٠		من حـ/ حوالات خارجية مسددة قبل وصول الغطاء
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية للعملاء

بيع العملة للبنك المركزي:

٢٠٠٠٠		من حـ/ البنك المركزي
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ المراسلين بالخارج- بنك الحمرا

ثالثاً: الشيكات المصرفية والسياحية التي أصدرها البنك:

١) أصدر البنك شيكاً مصرفياً لصالح وزارة التعليم العالي خصماً على حساب شركة السعد للأسمنت بمبلغ ٣٠٠٠٠ج وقد بلغت عمولة الإصدار ١٠٠ج.

٣٠١٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (شركة السعد للمقاولات)
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ شيكات مصرفية مباعة
	١٠٠	حـ/ عمولة إصدار شيكات مصرفية

٢) أرسل البنك شيك سياحي لصالح أيمن العسال بمبلغ ٨٥٠٠ج وبلغت عمولة البنك ٢٠٠ج، وقد تم سداد القيمة نقداً.

٨٧٠٠		من حـ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	٨٥٠٠	حـ/ شيكات مصرفية مباعة
	٢٠٠	حـ/ عمولة إصدار شيكات مصرفية

٣) أرسل البنك إشعارات الإضافة التالية عن الشيكات المصرفية المسحوبة:

أ) ٢٠٠٠٠ج إشعار إضافة لفرع الغردقة.

ب) ١٠٠٠٠ج إشعار إضافة لبنك مصر- سيزوستريس

٣٠٠٠٠		من حـ/ شيكات مصرفية مباعة
		إلى مذكورين
	٢٠٠٠٠	حـ/ الفروع- فرع بورسعيد
	١٠٠٠٠	حـ/ البنوك المحلية- بنك مصر (سيزوستريس)

٤) ورد إخطار من بنك باركليز يفيد صرف شيكات سياحية سبق إصدارها بمبلغ ٧٥٠٠ج.

٧٥٠٠		من حـ/ شيكات سياحية صادرة
	٧٥٠٠	إلى حـ/ المراسلين بالخارج

٥) ورد إشعار من البنك المركزي المصري يفيد تحويل عملة أجنبية نظير شيكات سياحية سبق أن أصدرها البنك على النحو التالي:

أ) ٣٨٠٠ج شيك مسحوب على بنك باركليز لندن.

ب) ٢٧٠٠ج شيك مسحوب على البنك الأزرق بالسودان

٦٠٠٠		من حـ/ المراسلين بالخارج
	٣٨٠٠	بنك باركليز لندن
	٢٧٠٠	البنك الأزرق السودان
	٦٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزي المصري

رابعاً: الشيكات المصرفية والسياحية التي صرفها البنك:

١) ورد إلى البنك إشعارات عن الشيكات المصرفية التالية:

أ) شيك بمبلغ ٦٠٠٠ج محرر بواسطة فرع بنها.

ب) شيك بمبلغ ٤٠٠٠ج محرر بواسطة بنك القاهرة فرع المنصورة.

		من مذكورين
٦٠٠٠		حـ/ الفروع (فرع بنها)
٤٠٠٠		حـ/ البنوك المحلية (بنك القاهرة/ المنصورة)
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ شيكات واردة مستحقة الدفع

٢) تم صرف الشيكات المصرفية التالية والتي سبق ورود إشعارات الإضافة الخاصة بها:

أ) شيك لصالح العميل وليد مجدي بمبلغ ٨١٠٠ج.

ب) شيك لأحد الأفراد دفع نقداً بمبلغ ٩٠٠ ج.

٩٠٠٠		من حـ/ شيكات واردة مستحقة الدفع
		إلى مذكورين
	٨١٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء- وليد
	٩٠٠	حـ/ الخزينة

٣) تقدم إسلام حسن لصرف شيك مصرفي مسحوب على البنك الفرنسي بمبلغ ١٥٠٠٠ج، وقد تم الصرف نقداً قبل وصول إخطار البنك الفرنسي، وقد بلغت عمولة البنك ١٨٠ج.

١٥٠٠٠		من حـ/ شيكات مصرفية خارجية مسددة قبل وصول الغطاء
		إلى مذكورين
	١٤٨٢٠	حـ/ الخزينة
	١٨٠	حـ/ عمولة البنك

٤) تلقى البنك إشعار إضافة من البنك السويسري بما يعادل ٢٠٠٠٠ج قيمة شيك مصرفي مسحوب على البنك، وقد بلغت عمولة البنك ١٥٠ج.

٢٠٠٠٠		من حـ/ المراسلين بالخارج- البنك السويسري
		إلى مذكورين
	١٩٨٥٠	حـ/ شيكات خارجية واردة مستحقة الدفع
	١٥٠	حـ/ عمولة شيكات مصرفية خارجية

٥) سدد البنك شيكات سياحية بمبلغ ١٢٥٠ج.

١٢٥٠		من حـ/ شيكات سياحية واردة
	١٢٥٠	إلى حـ/ الخزينة

الفصل التاسع

٠/٩ التقارير المحاسبية للبنوك التجارية

بعد دراستك لهذا الفصل ستكون على علم ومعرفة بمحتويات القوائم المالية للبنوك التجارية، وهى على النحو التالى:

- قائمة الدخل.
- قائمة توزيعات الأرباح.
- قائمة المركز المالى.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية.

مُقَدِّمَة :

بادئ ذي بدء يفضل الكاتب اصطلاح التقارير المحاسبية بدلاً من القوائم المالية حيث يركز الاصطلاح الأول على المفهوم الشامل للإفصاح من خلال توفير ونشر المعلومات النافعة لمستخدمي التقارير المحاسبية بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

وبالرغم من أن التقارير المحاسبية في البنوك التجارية تحكمها معايير كل من مجلس معايير المحاسبية المالية FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، إلا أن القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة البنوك داخل كل دولة تلعب دوراً هاماً في اختيار الطرق والممارسات المحاسبية التي تراها مناسبة لظروف الدولة، وفي هذا الصدد أصدر البنك المركزي المصري في أبريل ٢٠٠٨ قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، وأسس تقويم الأصول والالتزامات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، وألزم كافة البنوك المحلية لديه بنشر قوائمها المالية السنوية والربع سنوية وفقاً لقواعد النشر الواردة بتلك القواعد وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية السنوية، وكذا خلال شهرين من تاريخ انتهاء كل فترة للقوائم الفترية دون أن يشمل ذلك الفترة التي تنتهي بنهاية السنة المالية.

هذا ويتمثل الهدف الرئيس من إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية في قياس وعرض نتائج نشاط البنك عن فترة

مالية معينة، وبيان مركزه المالي في نهاية هذه الفترة، وتلتزم البنوك التجارية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية بإعداد القوائم المالية التالية:

- قائمة الدخل.
- قائمة توزيعات الأرباح.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وفي هذا الصدد صدر المعيار المحاسبي المصري رقم ١٩ بعنوان الإفصاح بالقوائم المالية بالبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة ويتطلب ذلك:

١- تختلف العمليات التي تزاولها البنوك عن أي من المنشآت الأخرى، لذا يتطلب المعيار تقديم إيضاحات بالقوائم المالية عن إدارة السيولة والمخاطر وكيفية الرقابة عليها.

٢- يحتاج مستخدمي القوائم المالية للبنك إلى معلومات عن نتيجة النشاط والمركز المالي للبنك وفهم السياسات الخاصة بالعمليات التي يزاولها البنك بصورة أفضل.

٣- يهتم مستخدمو القوائم المالية بدرجة السيولة ومدى قدرة البنك على الوفاء بالديون ومخاطر القروض ومدى كفاية رأس المال وتحركات معدلات سعر العائد والمخاطر عن عجز المقرضين عن السداد، لذا يجب الإفصاح الشامل عن

السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل إدارة البنك بما يحقق الرقابة على العمليات التي يقوم بها البنك.

وفيما يلي نتناول متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم ١٩ وكذا تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالقوائم المالية على النحو التالي:

١/٩: قائمة الدخل:

وهي قائمة توضح كافة إيرادات البنك ومصروفاته خلال الفترة، ويتم إعدادها وفقاً للنموذج الموضح فيما يلي:

بنك .....

قائمة الدخل عن السنة المالية المترتبة في / /

بيـــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
عائد القروض والأرصدة لدى البنوك عائد أذون الخزانة والسندات يخصم: تكلفة الودائع والاقتراض			
صافي العائد عمولات وأتعاب خدمات مصرفية توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية إيرادات عمليات أخرى			

بيـــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
صافي إيرادات النشاط يخصم مصروفات عمليات أخرى عمولات وأتعاب خدمات مصرفية مخصصات فـروق تقيـيم الاسـتثمارات الماليـة الأخرى مصروفات إدارية وعموميـة وإهـلاك واستهلاك			
أرباح (خسائر) النشاط أرباح غير متعلقة بالنشاط			
الإجمالي			
يخصم الضرائب			
صافي أرباح (خسائر) العام نصـــيب الســـهم مـــن حصـــة المساهمين في صافي أرباح العام		×××	×××

من استعراض البنود الواردة بالقائمة يلاحظ ما يلي:

أ) تنطوي إيرادات البنك على مصادر الإيرادات التالية:

- العائد من القروض الممنوحة للعملاء أو البنوك الأخرى.
- العائد من الأرصدة لدى البنوك المحلية والخارجية.

- العائد من شهادات الإيداع.
- العائد من عمليات شراء أذون الخزانة والسندات سواء بغرض المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها.
- عائد المبالغ لدى البنك المركزي مقابل الاستثمار في سندات حكومية.
- عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.
- توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار.
- أرباح بيع الأوراق المالية وأذون الخزانة بغرض المتاجرة.
- أرباح عمليات النقد الأجنبي.
- أرباح بيع أوراق مالية مشتراة بغرض الاحتفاظ.
- أرباح بيع المساهمات في بنوك وشركات تابعة أو شقيقة.
- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة سواء مدينة أو دائنة.
- إيرادات عمليات أخرى لم تدرج بأي من البنود السابقة مثل الإيجار الدائن/ فروق تقييم وثائق صناديق الاستثمار- مقابل مكافآت وبدلات حضور ممثلي البنك في مجالس إدارة البنوك والشركات.
- أرباح غير متعلقة بالنشاط مثل أرباح بيع أصول ثابتة، حصيلة بيع مخلفات.

ب) أما مصروفات البنك فتشمل ما يلي:

- تكلفة الودائع والاقتراض وهذه تنطوي على الفوائد المدينة على ودائع العملاء والفوائد المدفوعة مقابل شهادات الإيداع المصدرة- فوائد مقابل الحصول على أموال من البنوك المحلية والخارجية- الفوائد على قروض طويلة الأجل حصل عليها البنك من البنك المركزي والبنوك الأخرى، وكذلك فوائد السندات التي يصدرها البنك.
- عمولات وأتعاب خدمات مصرفية مقدمة للبنك من بنوك أخرى.
- المخصصات بخلاف الإهلاك، وهذه لا تتضمن مخصص مكافأة ترك الخدمة.
- فروق تقييم الاستثمارات المالية الأخرى وتتضمن الخسائر الناتجة عن الانخفاض الدائم في تكلفة الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.
- مصروفات عمومية وإدارية وإهلاكات والتي تتضمن الأجور النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية والمستلزمات السلعية والخدمية والمصروفات الجارية والتبرعات.
- مصروفات عمليات أخرى متعلقة بنشاط البنك ولم يسبق إدراجها بأي من البنود السابقة مثل قيمة الهبوط في القيمة الاستردادية عن التكلفة لوثائق صناديق

الاستثمار، الخسائر الناتجة عن التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء للديون.

الضرائب:

ومما تجدر الإشارة إليه بخصوص إعداد قائمة الدخل ما يلي:

١) من أهم متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم ١٩ بخصوص هذه القائمة ما يلي:

- يجب على البنك أن يعرض قائمة الدخل على أساس تجميع بنود الإيرادات والمصروفات مبوبة حسب طبيعتها والإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية لهما.

٢) تنص تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص إعداد قائمة الدخل على الآتي:

- عدم إجراء أي مقاصة بين إيرادات العوائد وتكلفتها باستثناء العوائد المتبادلة بين المركز الرئيسي والفروع أو بين الفروع وبعضها.
- تثبت جميع عناصر الإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق.
- يراعي عدم استخدام مسمى إيرادات أو مصروفات سنوات سابقة.
- يراعى أن يتم إعدام القروض (سواء مكون لها مخصص من عدمه) خصماً على حساب مخصص القروض، كما

يضاف المحصل من القروض السابق إعدامها إلى حساب المخصص المشار إليه.

٢/٩: قائمة توزيعات الأرباح:

هي قائمة تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث تلخص كيفية التصرف في أرباح البنك، هذا وتظهر قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي وفقاً للنموذج التالي:

بنك.....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن

السنة المالية المنتهية في / /

بيـــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)		××	
يخصم			
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون		(××)	
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع		××	
أرباح (خسائر) محتجزة في أول السنة المالية		××	
الإجمالي		××	

بيـــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
يوزع كالآتي:			
احتياطي قانوني			
احتياطي عام			
احتياطي خاص			
احتياطيات أخرى (تذكر بالتفصيل)			
توزيعات المساهمين			
حصة العاملين			
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة			
أرباح محتجزة آخر العام			

٣/٩: قائمة المركز المالي (الميزانية):

وهي قائمة توضح أرصدة أصول والتزامات البنك في تاريخ محدد، ويتيح التحليل المالي لقيم الميزانية في العام الحالي والسنوات السابقة التعرف على مدى قوة المركز المالي للبنك، وكذلك التعرف على موقف السيولة ومدى المخاطر التي يتعرض لها البنك، وهو ما ينعكس على مدى كفاية رأس المال.

ولقد تطلب المعيار المحاسبي المصري رقم ١٩ والخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة بخصوص إعداد قائمة المركز المالي ما يلي:

✍ يجب على البنك أن يعرض الميزانية على أساس تجميع بنود الأصول والالتزامات مبوبة حسب طبيعتها ومرتبة حسب درجة سيولتها.

بنك .....

قائمة المركز المالي في / /

بيـــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
الأصول:			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي.			
أرصدة لدى البنوك.			
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك.			
أوراق البنك المركزي المصري.			
استثمارات مالية بغرض المتاجرة.			
استثمارات مالية متاحة للبيع.			
أرصدة مدينة أخرى.			
قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص).			
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق			
استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة.			
أرصدة مدينة أخرى وأصول أخرى.			

بيـــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
أصـول ثابتـة (بعـد خصـم مجمـع الإهلاك).			
إجمالي الأصول		×××	
أرصدة مستحقة للبنوك.			
عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء.			
ودائع العملاء.			
شهادات الإيداع.			
أرصدة دائنة والتزامات أخرى.			
دائنو التوزيعات.			
سـندات (بعـد خصـم الإصـدار أو إضافة العلاوة).			
قروض طويلة الأجل.			
مخصصات أخرى.			
إجمالي الالتزامات		×××	
حقوق المساهمين		××	
رأس المال المدفوع			
الاحتياطيات			
أرباح محتجزة			
صافي أرباح العام		××	
إجمالي حقوق المساهمين وصافي أرباح العام		××	

بيـــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
إجمـــالي الالتزامـــات وحقـــوق المساهمين		×××	
الالتزامات العرضية والارتباطات			
التزامـات مقابـل خطابـات ضـمان واعتمـادات مسـتندية وارتباطـات أخـرى بخصـوص الأوراق الماليـة والتجارية			

- يجب التمييز بين الأرصدة المستحقة لدى البنك وتلك التي لدى أطراف أخرى، وكذا أرصدة المودعين الآخرين توضيحاً لعلاقة البنك واعتماده على البنوك الأخرى.
- لا ينبغي إجراء المقاصة بين قيمة أي أصل أو التزام بالميزانية.
- يجب الإفصاح عن القيمة السوقية للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول والمحتفظ بها بغرض الاستثمار.
- يمكن تصنيف مصادر الأموال في خصوم الميزانية للبنك إلى نوعين:

مصادر أموال داخلية: وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة وصافي أرباح العام بالإضافة إلى المخصصات.

- **مصادر أموال خارجية:** وتشمل الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك وشهادات الإيداع والسندات والقروض طويلة الأجل.

يمكن تصنيف استخدامات الأموال في أصول الميزانية في مجالات مختلفة تشمل:

- النقدية بالصندوق وكذا الأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي القانوني.
- الأرصدة المحتفظ به لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى المحلية والخارجية.
- أوراق البنك المركزي التي يتم الاستثمار فيها سواء في صورة صكوك مشتراة أو في صورة شهادات إيداع.
- الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي.
- الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة كالأسهم والسندات ووثائق الاستثمار، وهذه الاستثمارات يتم إثباتها بقيمتها الصافية بعد خصم مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية بغرض المتاجرة.
- القروض الممنوحة للعملاء والبنوك الأخرى، علماً بأن تلك القروض تظهر بالميزانية بقيمتها الصافية بعد خصم قيمة مخصص القروض غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على القروض المنتظمة.

- الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ كمساهمات البنك في رأس مال بنوك وشركات تابعة.
- أرصدة مدينة أخرى وأصول أخرى وتشمل الإيرادات المستحقة، والمصروفات المقدمة والنفقات الإيرادية المؤجلة بعد خصم الاستهلاك- والسبائك الذهبية والعملات التذكارية، فضلاً عن الأصول الثابتة أو المتداولة التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعد خصم المخصص اللازم.
- الأصول الثابتة (صافي القيمة بعد خصم مجمع الإهلاك)، وطبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري يتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت أو بطريقة القسط المتناقص، ويتعين الإفصاح بالقوائم المالية عن أي تغير في سياسة إهلاك الأصول الثابتة وأثر هذا التغير.

- بالنسبة للالتزامات العرضية والارتباطات الأخرى بالميزانية، يتعين إدراج كافة الالتزامات الاحتمالية التي يدخل البنك طرفاً فيها ويمكن أن تتحول إلى التزام حقيقي على البنك، وفي هذه الحالة تظهر هذه الالتزامات بصافي قيمتها بعد خصم ما يقابلها من غطاء نقدي، ومن أمثلة الالتزامات العرضية خطابات الضمان/ الاعتمادات المستندية ... الخ.

ويلاحظ أيضاً وجود بعض الحسابات النظامية التي لا يترتب عليها أي التزام عرض على البنك كحسابات الشيكات والكمبيالات المودعة برسم التحصيل أو برسم التأمين حيث تنحصر مسئولية البنك في الحفظ الأمين لهذه الأوراق دون إدراجها ضمن الالتزامات العرضية بالميزانية.

٤/٩: قائمة التدفقات النقدية:

وتعرض هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة التي يعد عنها القوائم المالية للبنك بما يسمح لها بمعرفة معلومات لا توفرها قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي مثل كيف تم التصرف في أرباح البنك؟ وكيف تم تمويل التوسعات؟ وكيف تم سداد الالتزامات طويلة الأجل؟

ويتم تبويب التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة في هذه القائمة إلى ثلاثة أقسام هي:

- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الجارية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

وتتعلق التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بالنشاط الرئيسي (الجاري) المولد للإيراد في البنك التجاري، وترتبط هذه الأنشطة ببنود الأصول والخصوم المتداولة.

وتتعلق التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بحسابات الأصول الثابتة وإعداد وتجهيز فروع جديدة، وكذلك

بالاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ. أما فيما يتعلق بأنشطة التمويل فهي تتضمن الحصول على الموارد المالية من الملاك (إصدار أسهم عادية) وتوزيعات الأرباح على المساهمين وشراء أو بيع أسهم الخزانة والعمليات الخاصة بقيام البنك بإصدار سندات أو الحصول على قروض طويلة الأجل.

وفيما يلي نعرض نموذجاً لقائمة التدفقات النقدية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي المصري:

صافي الدخل	
يضاف إليه:	
مصاريف الإهلاك (الزيادة في المخصصات)	
استنفاذ الأصول غير الملموسة	
خصم إهدار السندات	
النقص في أرصدة الأصول المتداولة	
الزيادة في أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل	
يخصم منه:	
استنفاد علاوة إصدار السندات	
الزيادة في أرصدة الأصول المتداولة	
النقص في أرصدة الخصوم المتداولة	

- توفر قائمة التدفقات النقدية عند استخدامها مع باقي القوائم المعلومات المالية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات التي حدثت في

صافي أصول البنك وفي هيكله المالي بما في ذلك درجة توافر السيولة والقدرة على سداد الديون والقدرة على التأثير في المبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية، وكذا تحديد مقدرة البنك على توليد النقدية من الأنشطة المختلفة واختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

- التدفقات النقدية هي المبدأ الأساسي لإعداد قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم فهي تمثل التدفقات النقدية وما في حكمها المدفوعة أو المحصلة في أنشطة البنك المختلفة وبالتالي فهي لا تشمل ما يلي:

المعاملات غير النقدية مثل شراء أصول ثابتة بالأجل.

الحركة بين بنود النقدية مثل تمويل النقدية من حسابات جارية لدى البنوك أو استخدام النقدية في شراء استثمارات قصيرة الأجل حيث أنها تمثل ما في حكم النقدية.

- **أنشطة الاستثمار:** هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية.
- **أنشطة التمويل:** وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالبنك مثل المتحصلات من إصدار الأسهم.

بنك .....

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في / /

بيـــــــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضرائب		××	
تعديلات لتسوية الأرباح (الخسائر):			
إهلاك واستهلاك.		××	
مخصصات.		××	
فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.		××	
المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض.		(××)	
مخصصات انتفى الغرض منها.		(××)	
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية بخلاف مخصص القروض.		××	
فروق تقييم سندات بالعملات الأجنبية.		××	
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة.		××	

بيـــــــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية.		××	
ضرائب الدخل المسددة.		(××)	
أربـــاح (خســـائر) التشـــغيل قبـــل التغيـرات فـي الأصـول والالتزامـات المستخدمة في أنشطة التشغيل.		××	
صافي النقص (الزيادة) في الأصول			
ودائع لدى البنوك.		××	
أذون الخزانة وأوراق حكوميـة أخـرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي.		××	
أوراق البنك المركزي المصري.		××	
استثمارات مالية متاحة للبيع.		××	
قروض للعملاء والبنوك.		××	
أرصدة مدينة أخرى وأصول أخرى.		××	
صـافي الزيـادة (الـنقص) فـي الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك.		××	
ودائع العملاء.		××	
شهادات الإيداع.		××	
أرصدة دائنة والتزامات أخرى.		××	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل.		××	(أ)

بيـــــــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق.		(××)	
مستحصلات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتى الاسحتقاق.		××	
مشتريات استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة.		(××)	
متحصلات بيع استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة.		××	
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع.		(××)	
متحصلات من بيع أصول ثابتة.		××	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار.		××	(ب)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
الزيادة (النقص) في السندات.		××	
الزيادة (النقص) في القروض طويلة الأجل.		××	
الزيادة (النقص) في رأس المال المدفوع.		××	

بيـــــــــــــــان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
توزيعات الأرباح المدفوعة.		(××)	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل.		××	(ج)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة (أ + ب + جـ).		×××	
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة.		××	
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة.		××	

من العرض السابق لقائمة التدفقات النقدية يلاحظ ما يلي:

- يتم تعديل أو تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالقيم غير المدفوعة نقداً مثل تدعيم المخصصات والإهلاكات.
- للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يتم إتباع ما يلي:
- تظهر المتحصلات النقدية من مبيعات الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

- تظهر المشتريات النقدية للاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ، وكذا المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع هذه الاستثمارات وفروق تقييمها ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

٥/٩: قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

هي قائمة تمثل تصويراً شاملاً لأي تغييرات تحدث في الأرباح خلال الفترة المعدة عنها، بحيث تكون وسيلة للإفصاح عن التغييرات التي تطرأ على رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة وصولاً إلى رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة.

هذا وتأخذ قائمة التغيرات في حقوق الملكية النموذج التالي:

بنك .....

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

بيـــــــــــان	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطيات أخرى	أرباح محتجزة	صافي أرباح العام	الإجمالي
سنة المقارنة								
الرصـــيد فـــى أول السنة المالية السابقة	××	××	××	××	××	××		××
صافي أرباح (خسائر) السنة السابقة								××
زيادة (تخفيض) رأس المال	××							××
المحـــــــــول إلى الاحتياطيات		××	××	××	××	(××)		
الأرباح الموزعة						(××)		(××)
الرصـــيد في آخـــر السنة المالية السابقة	××	××	××	××	××	××		××
السنة الحالية								
الرصـــــيد في أول السنة الحالية	××	××	××	××	××	××		××
صافي أرباح (خسائر) السنة المالية							××	××
زيادة (تخفيض) رأس المال	××							××
الرصـــيد في آخـــر السنة الحالية	××	××	××	××	××	××	××	××

المـــراجع

اولاً: المراجع العربية:

١- د/ أحمـد صـلاح عطيـة، محاسـبة الإسـتثمار والتمويـل فـى المنشآت المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٢- د/ أحمـد عبـد المـولى الصـباغ، د./ يوسـف عبـد القـادر، محاسـبة المنشـآت الماليـة، التعلـيم المفتـوح، كليـة التجـارة جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

٣- د/ الأميـرة إبـراهيم عثمـان، د/ أحمـد عبـد المالـك محمـد، الأنشطة المحاسبية المتخصصة: الفروع- البنوك التجاريـة- شركات التأمين- الوحدات الحكوميـة، دار الجامعـة الجديـدة للنشر، الأسكندرية، ٢٠٠٤.

٤- د/ الأميـرة إبـراهيم عثمـان،د. فـؤاد السـيد المليجـى، د./ محمـد محمـود البـابلى، دراسـات فـى الـنظم المحاسـبية المتخصصـــة: الفـــروع- البنـــوك- التـــأمين- الحكوميـــة والمستشـفيات، قسـم المحاسـبة- كليـة التجـارة جامعـة الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٥- د/ زكريـا محمـد محمـود نوفـل، المحاسـبة فـى البنـوك التجارية، بدون ناشر، ٢٠٠٤.

٦- د/ السيد عبد المقصود دبيان، د./محمد الفيومى محمد، تصميم نظام المعلومات المحاسبى فى شركات التأمين

والبنوك التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٧- د/ صبرة أحمد عبد العال، النظام المحاسبى فى البنوك التجارية، بدون ناشر، ٢٠١٣.

٨- د/ طارق عبد العال حماد، د/خالد حسين أحمد، المحاسبة فى المنشآت المالية: بنوك وشركات تأمين، بدون ناشر، ٢٠٠٧.

٩- د/ فؤاد السيد المليجي، د./ محمد السيد سريا، الأنظمة المحاسبية المتخصصة: تصميم النظام المحاسبى- المحاسبة فى الوحدات الحكومية.

١٠-د/ محمد عباس بدوى، د./ الأميرة إبراهيم عثمان، النظم المحاسبية الخاصة: الفروع- البنوك التجارية- المستشفيات- الوحدات الحكومية، قسم المحاسبية- كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١١-د/ محمد محمود شعيب، محاسبة المنشآت المالية: البنوك التجارية وشركاته المسمرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر.

١٢-د/ منير إبراهيم هندى، إدارة البنوك التجارية: مدخل لإتخاذ القرارات، المكتب العربى الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.

١٣- د/ نجيبة محمود نمر، د./دلال صادق جرجس، محاسبة المنشآت المالية، التعليم المفتوح- كلية التجارة جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

١٤-التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، إبريل ٢٠٠٨.

15- Bank Administration Mstitute, A Financial Information- System for Community Banks, Rolling Meadows, Illinois, 1999.

محتويات الكتاب

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٧
الفصل الأول	٩-٤٢
النظام المحاسبى فى البنوك التجارية.	١١
الفصل الثاني	٤٣ - ٥٤
التوجيه المحاسبى للأحداث المالية بقسم الخزينة.	٤٥
الفصل الثالث	٥٥-٩٣
التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الحسابات المصرفية.	٥٧
الفصل الرابع	٩٥-١٢٨
التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الأوراق التجارية.	٩٧
الفصل الخامس	١٢٩-١٤٣
التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم خطابات الضمان.	١٣١
الفصل السادس	١٤٥-١٧٩
التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الأوراق المالية.	١٤٧
الفصل السابع	١٨١-١٩٩
التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الاعتمادات المستندية.	١٨٣
الفصل الثامن	٢٠١-٢١٨
التوجيه المحاسبى للعمليات المالية بقسم الصرف الأجنبى.	٢٠٣
الفصل التاسع	٢١٩-٢٤٣
التقارير المحاسبية بالبنوك التجارية.	٢٢١
المراجع	٢٤٥

مادة / المحاسبة في المنشآت المالية

المحاسبة في البنوك التجارية (الجزء الثاني)

حدد صحة أو خطأ العبارات التالية :

١- لايختلف البنك التجاري كمنشأة مالية عن غيره من المنشآت التجارية والصناعية إلا من حيث مصادر الأموال.

٢- اليسر المالي الحقيقي واليسر المالي الفني مصطلحان يحملان ذات المضمون في مجال البنوك.

٣- عادة ما يسحب العميل من الحساب الجاري في حدود رصيده في آي وقت يشاء مقابل فائدة سنوية يحتسبها البنك في الشهر التالي لشهر الإيداع.

٤- الودائع لأجل هي الأموال النقدية التي يودعها العميل لدى البنك لمدة معينة مقابل فائدة ويحق للعميل المودع أن يسحب منها وقتما يشاء.

٥- الشيكات المسحوبة على نفس البنك تسجل في حساب العميل مباشرة، أما الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى فلا تسجل في حساب العميل حتى لو تم تحصيلها.

٦- يجب على البنوك التجارية أن تودع رصيدا نقديا لدى البنك المركزي بدون فوائد كاحتياطي نقدي تتحدد قيمته على أساس نسبة معينة من حجم الودائع الموظفة لدى البنك.

٧- يجب على البنوك التجارية أن تودع رصيدا نقديا لدى البنك المركزي بدون فوائد كاحتياطي نقدي تتحدد قيمته على أساس صافى التدفقات النقدية التمويلية بالبنك.

٨- لايختلف الحساب الجاري الدائن عن الحساب الجاري المدين إلا من حيث طبيعة الحساب.

٩- عادة ما يسحب العميل من الحساب الجاري في حدود رصيده في آي وقت يشاء مقابل فائدة سنوية يحتسبها البنك في الشهر التالي لشهر الإيداع.

١٠-عادة ما يسحب العميل من حساب التوفير في حدود رصيده في آي وقت يشاء مقابل فائدة سنوية يحتسبها البنك في الشهر التالي لشهر الإيداع.

١١-يجب ألا يكون لصرافي الوارد والصادر أي اتصال بدفاتر أستاذ العملاء.

١٢-عند قبول الإيداعات بشيكات وورود إشعار الإضافة من أحد فروع البنك بما يفيد التحصيل، يتم إضافة القيمة إلى الحسابات الجارية للعملاء بعد خصم عمولة التحصيل.

١٣-إذا بلغ إجمالي ما أودعه العملاء في حساباتهم الجارية ١٢٠,٠٠٠ج منها ٤٥,٠٠٠ ج إضافة لحساباتها الجارية الدائنة والباقي خصما من حساباتهم المدينة، فان حساب الخزينة يظهر دائنا بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ج.

١٤-يعتبر خطاب الضمان للبنك أحد أهم الالتزامات العرضية التي قد تتحول إلى التزام فعلى فى حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالالتزامات التي صدر خطاب الضمان من اجلها خلال مدة سريان الخطاب.

١٥-خطابات الضمان هي خطابات تصدر من العميل لصالح المستفيد بناء على طلب البنك في دفع مبلغ معين لغرض معين في نهاية مدة معينة.

١٦-من أنواع خطابات الضمان التي تصدرها البنوك التجارية في مجال المناقصات والمزايدات خطاب ضمان تسليم بضائع عابرة.

١٧-عندما يقوم العميل بتنفيذ التزاماته قبل الجهة المستفيدة أو عند انتهاء أجل الخطـــاب، تقوم الجهة المستفيدة برد الخطاب للبنك، ويقوم البنك برد الغطاء للعميل وإلغاء القيـــد النظامي.

١٨-عند تقديم الكمبيالة للبنك للخصم والموافقة على خصمها وتسجيل صافى قيمتها بعد قيد الاجيو، يظهر حـــ/ كمبيالات مخصومة في الجانب المدين من حـــ/الأرباح والخسائر.

١٩-أصدر البنك خطاب ضمان لصالح الشركة العربيـــة للمقـــاولات مقابـــل تـــأمين ٥٠% بالإضافة إلى عمولة خطاب الضمان وذلك خصما من جـــارى الشـــركة، يكـــون القيـــد المحاسبي:

من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للشركة		××
إلى مذكورين		
حـــ/ تأمينات خطابات الضمان	××	
حـــ/ عمولة خطاب الضمان	××	

٢٠-عند قيام العميل بخصم كمبيالة لدى أحد البنوك التجارية يحصل على قيمـــة الكمبيالـــة المخصومة كاملة وتظل الكمبيالة ملكا له وتحصل لحسابه.

٢١-عند تقديم الكمبيالة للبنك للخصم والموافقة على خصمها وتسجيل صافى قيمتها بعد قيد الأجيو، يظهر حـــ/ كمبيالات مخصومة في جانب الأصول بميزانية البنك.

٢٢-عند إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي وتوقف المسحوب عليه عـــن الســـداد يجرى القيد التالي:

من حـــ/ الحساب الجاري الدائن للعميل		××
إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة	××	

٢٣-عند تحصيل الكمبيالات التي تم خصمها والمرسلة للفروع وورود إشعار الإضافة مـــن الفرع يكون القيد:

من مذكورين		
حـــ/ الخزينة		××
حـــ/ عمولة تحصيل الكمبيالات		××
إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة	××	

٢٤-عند إثبات نصيب المراسلين من العمولة للكمبيالات المرفوضة يكون القيد :

من حـــ/ عمولة المراسلين		××
إلى حـــ/ المراسلين	××	

٢٥-عند إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي وتوقف المسحوب عليه عـــن الســـداد يجرى القيد التالي:

من حـــ/ الحساب الجاري الدائن للعميل		××
إلى حـــ/ البنك المركزي	××	

٢٦-عند إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي وتوقف المسحوب عليه عن السداد يجرى القيد التالي:

من حـ/ الحساب الجاري الدائن للعميل		××
إلى حـ/ كمبيالات مخصومة	××	

٢٧-عندما يتم شراء الأوراق المالية لحساب أحد فروع البنك يتم تحميل الفرع بثمن الشراء الذي دفعه السمسار فقط.

٢٨-عندما يرغب البنك في بيع بعض الأوراق المالية الموجودة في محفظته كاستثمار ويكون البيع بأكبر من القيمة الاسمية للأوراق يكون القيد :

من حـ/ محفظة الأوراق المالية		××
إلى مذكورين		
حـ/ سماسرة الأوراق المالية	××	
حـ/ أرباح بيع أوراق مالية	××	

٢٩-الوظيفة الوحيدة لقسم الأوراق المالية بالبنك التجاري هي حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء بصفة أمانة.

٣٠-يقوم البنك بتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات الشركات، وعند إقفال باب إلا اكتتاب وتحويل القيمة لحساب الشركة الجاري بعد خصم عمولة إصدار أوراق مالية، يظهر حـ/ الاكتتاب في الأوراق المالية للشركة في الجانب الدائن من القيد.

٣١-إذا علمت أن قيمة كوبونات الأوراق المالية المستحقة المقدمة للبنك للتحصيل ٢,٠٠٠ ج قام البنك بتحصيلها خصما من حسابات البنوك القائمة بصرفها لعملاء الحسابات الجارية بعد احتساب عمولة قدرها ٢٠٠ج، فان حـ/ البنوك المحلية يجعل دائنا بمبلغ ١,٨٠٠ج.

٣٢-عندما يرغب البنك في بيع بعض الأوراق المالية الموجودة في محفظته كاستثمار ويكون البيع بأكبر من القيمة الاسمية للأوراق يكون القيد :

من حـ/ سماسرة الأوراق المالية		××
إلى مذكورين		
حـ/ محفظة الأوراق المالية	××	
حـ/ أرباح بيع أوراق مالية	××	

٣٣-عندما يرغب البنك في بيع بعض الأوراق المالية الموجودة في محفظته كاستثمار ويكون البيع بأكبر من القيمة الاسمية للأوراق يكون القيد :

من حـ/ محفظة الأوراق المالية		××
إلى مذكورين		
حـ/ سماسرة الأوراق المالية	××	
حـ/ أرباح بيع أوراق مالية	××	

٣٤-عند استلام مستندات الشحن تسلم للشركة لاستلام البضاعة باعتبار أن القيمة C.I.F ميناء الوصول، ويجرى القيد التالي :

××		من حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية
	××	إلى حـ/ المراسلين بالخارج

٣٥-عادة ما تعتمد البنوك التجارية على بنك وسيط في بلد المستورد لتبليغ المستفيد (المصدر) بالتزام البنك بالاعتماد المستندى بما يتفق وشروط الاعتماد.

٣٦-الاعتماد المستندى هو تعهد من البنك بناء على طلب المصدر لصالح طرف أخر وهو المستورد بدفع مبلغ محدد أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديمها مستوفاة للشروط الواردة بالاعتماد.

٣٧-عند استلام مستندات الشحن تسلم للشركة لاستلام البضاعة باعتبار أن القيمة C.I.F ميناء الوصول، ويجرى القيد التالي :

××		من حـ/ المراسلين بالخارج
	××	إلى حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية

٣٨-يقوم البنك بالتصديق على الشيكات المسحوبة من بعض العملاء لصالح المستفيدون بختم الشيك بخاتم مقبول الدفع، وتتم المعالجة المحاسبية بخصم قيمة الشيك من حساب العميل، ثم يتم صرف قيمة الشيك للمستفيد بالقيد التالى :

××		من حـ/ شيكات مقبولة الدفع
	××	إلى حـ/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة للمستفيد)

٣٩-يقوم البنك بإصدار حوالة عندما يطلب احد العملاء تحويل مبالغ نقدية إلى شخص آخر في مدينة أخرى بالقيد التالي:

××		من حـ/ حوالات داخلية صادرة
		إلى مذكورين
	××	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	××	حـ/ عمولة إصدار الحوالات

رقم الإيداع

30651 / 2021 م

الترقيم الدولي

973-977-94-0673-2